

مواجهة الماضي الأليم

اصدارات معهد غوته



الافتتاحية

لا غنى لأي مجتمع حديث عن مواجهة ماضيه الأليم ومعالجته. هذه القناعة دفعتنا إلى تخصيص ملف العدد الجديد (٩٨) من مجلة «فكر وفن» التي يصدرها معهد غوته الألماني بثلاث لغات، لهذا الموضوع، أي آليات وسبل معالجة الماضي الأليم للعبور إلى المستقبل. إذ لا يمكن لأي دولة أو مجتمع أن يدير الظهر لماضيه، خصوصا إذا شهد أحداثا أليمة تترك آثارا تمتد إلى المستقبل. ومواجهة الماضي أو معالجته، التي قصدناها، لا بد أن تكون نقدية وصريحة حتى تؤتي أُكلها. فبدون وضع الإصبع على الجرح وجبر الخواطر ومعالجة الندوب المجتمعية، وحتى كسر التابوهات، لن يكون لمعالجة الماضي ومواجهته أي معنى. فلا يمكن طمس الماضي وكأن شيئا لم يكن، بل يجب مواجهته بشجاعة. وبالطبع قليلة هي المجتمعات المحظوظة التي لا ترزح تحت عبء ماض أليم، أي أنها لم تشهد حروبا أو أعمال عنف.

وحتى الدول، التي لم تخض حروبا وتعتبر قدوة لغيرها في الالتزام بقيم الديمقراطية، تعاني من بقع غامضة في ماضيها. ولعل أسطع مثال على ذلك هي سويسرا. فهذه الدولة التي تلعب دورا حياديا بناء في عالمنا اليوم، لا تملك ماضيا ناصعا كما يمكن للبعض أن يتخيل. فدور سويسرا في الحرب العالمية الثانية وموقفها من الممتلكات المسروقة للنظام النازي كان إلى وقت قريب إشكاليا. مؤخرا فقط تمت معالجة الموضوع بشكل بناء عبر إلقاء الضوء على دور سويسرا في حقبة النازية من خلال ما بات معروفا بـ Bergier-Bericht، أي تقرير لجنة الخبراء المستقلة الخاصة بالتحقيق في دور سويسرا في الحرب العالمية الثانية برئاسة جان ـ فرانسوا بيرغير، التي وضعت تصورها النهائي عام ٢٠٠٢.

ويمكن القول دون تردد إن الألمان يعتبرون خبراء في معالجة الماضي الأليم ومواجهته. لقد كان على الألمان مواجهة ماضيهم مرتين، أي مواجهة ماضيين مختلفين، ونظامين دكتاتوريين مختلفين. التجربة الأولى، وهي الأقسى، تمثلت بمواجهة حقبة النظام النازي في الحرب العالمية الثانية والجرائم الإرهابية الفظيعة التي بلغت ذروتها في الهولوكست. والمثال الثاني تجلى في حقبة الدكتاتورية الشيوعية في ألمانيا الشرقية سابقا التي حكمها الحزب الاشتراكي الألماني الموحد بالحديد والنار.

وإذا كنا نحن الألمان نتباهى اليوم بأننا تمكنا من تجاوز ماضينا الأليم وواجهناه بشجاعة وصار ماركة مسجلة باسمنا «Made in Germany» ننصح بها مختلف المجتمعات الحديثة، علينا ألا ننسى أيضا أننا بدأنا بمواجهة حقبة الحرب العالمية الثانية بشكل حقيقي لأول مرة عام ١٩٦٨. بالطبع كانت معالجة إرث ألمانيا الشرقية أخف وأسهل، وهي جاءت بشكل تلقائي مع انهيار هذه الدولة وهيمنة ألمانيا الغربية عليها مع توحيد شطري البلاد.

بالطبع ليست تجارب الدول الأخرى بهذه السهولة. فسقوط الأنظمة الدكتاتورية قد تنتهي بحروب أهلية أو بثورات عنيفة. وإذا لم تشهد هذه الدول، كما هي الحال في الثورتين الروسية والإيرانية حروبا أهلية أو قامت فيها تجارب غير ديمقراطية، فإن على مواطني معظم هذه الدول من أنصار الأنظمة الجديدة والقديمة أن ينظموا أمورهم بحيث يتمكنوا من التعايش معا، بالطبع سلميا. وهذه الحالة ممكنة دائما إذا تم كبت الماضي أو السكوت عنه. لكن دون هذا الطريق مخاطر كثيرة، منها أن جروح الماضي لا تندمل تماما ما يفتح الباب أمام صراعات دموية جديدة في المستقبل. من هنا نجد أنه بات ضروريا معالجة الماضي عبر مواجهته بطريقة عقلانية.

ولإلقاء المزيد من الضوء على هذا الموضوع وتعميقه يقدم العدد ٩٨ من مجلة «فكر وفن» تجارب عديدة من مختلف أرجاء العالم حول سبل التعامل مع الماضي الأليم ومعالجته. بالطبع تحتل التجارب الحديثة وما يجري في العالم العربي في هذه الأثناء أولوية في هذا المجال. إذ يمكن للدول العربية كمصر وسوريا وغيرهما الاستفادة من تجارب ألمانيا أو جنوب إفريقيا والتعلم منها.

هيئة تحرير «فكر وفن» تأمل أن يكون هذا العدد مساهمة متواضعة في التشجيع على تحرير المستقبل من الماضي، وعلى مواجهة منصفة مع الصفحات السوداء والمظلمة من التاريخ.

المحتويات



مجلة «فكر وفن»
عدد ٩٨، السنة الحادي الخمسون ٢٠١٣

الناشر: معهد غوته
إدارة التحرير: شتيفان فايدنر

هيئة التحرير:
شتيفان فايدنر، أحمد حسو

المراجعة اللغوية:
أحمد فاروق، أحمد حسو

الإخراج الفني: ميشائيل كروب، بون

الصف والإخراج الفني:
م. أمين المهتدي
المهتدي للنشر، كولونيا/برلين

الطباعة: شريكهازه للطباعة

عنوان الناشر:
Goethe-Institut e.V.
Dachauer Str. 122
80637 München, Germany

عنوان إدارة التحرير:
Fikrun wa Fann
Prälat-Otto-Müller-Platz 6
D-50670 Köln, Germany

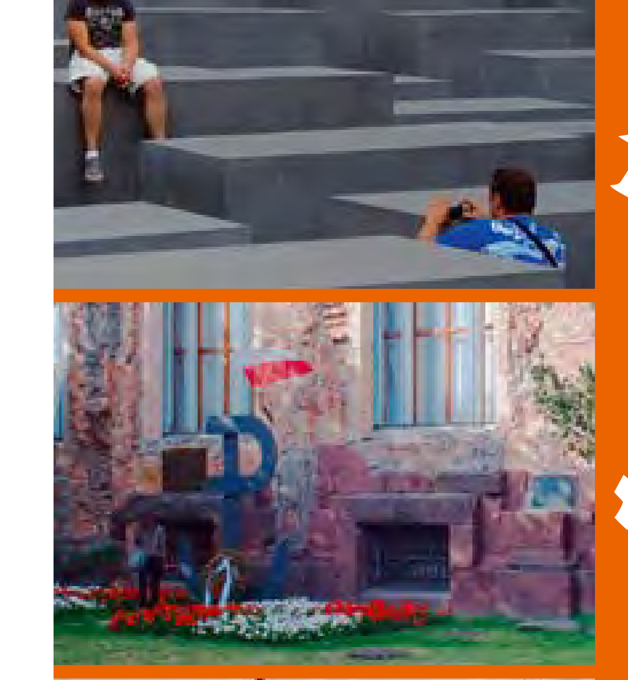
البريد الإلكتروني:
fikrun@goethe.de

إنترنت:
www.goethe.de/fikrun

ISSN 0015-0932

«فكر وفن» مجلة ثقافية تصدر ثلاث مرات في السنة وتوزع مجانا.
يحق لأصحاب المكتبات أن يبيعوها بسعر لا تتجاوز قيمته ٢،٥ يورو/دولار.

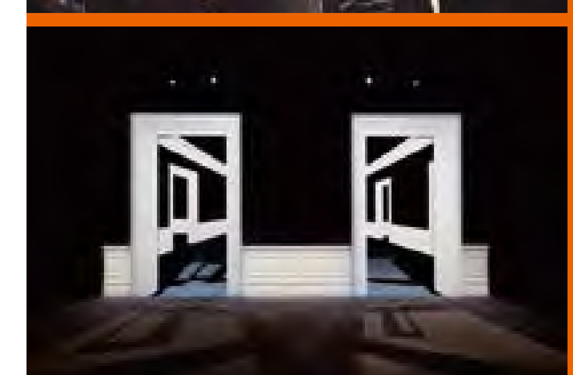
المقالات المنشورة في العدد لا تعبر بالضرورة
عن وجهة نظر هيئة التحرير ومعهد غوته.











مواجهة الماضي الأليم

إضـــاءات

الغلاف الأمامي: نظرة عبر بقايا سور برلين على مركز توثيق جرائم النازية المعروف باسم «طوبوغرافيا الإرهاب».
Photo: Stefan Weidner

الغلاف الخلفي: أبواب زنزانات المعتقل في قبو مبنى «إل دي» (مركز توثيق جرائم النازية) في كولونيا.
Photo: Stefan Weidner

الغلاف الأمامي من الداخل: من الأعمال المعروضة في دوكومنتا ١٣ بكاسل للفنانة آنا بوغيجيان.
Photo: Stefan Weidner

الغلاف الخلفي من الداخل: من الأعمال المعروضة في دوكومنتا ١٣ بكاسل للفنانة آنا بوغيجيان.
Photo: Stefan Weidner

مواجهة الماضي الأليم

«Vergangenheitsbewältigung» أي التغلب على الماضي، هو تعبير ألماني، واسع الانتشار لكنه مثير للجدل، إذ أننا لا نستطيع التغلّب على ما مضى وانقضى. لكنّنا، في الوقت نفسه، نستطيع، بل ويجب أن نتغلّب على نتائج الحدث السياسي الذي جرى في الماضي لكن عواقبه مازالت تؤذي أهل الحاضر.

بيتر رايشل Peter Reichel

التغلب على الماضي بأدوات السياسة والقانون

إرث الأمس الثقيل

وبهذا المعنى فالتعبير يشير إلى مهمّة لا يمكن التهرب منها، رغم أنها غير مريحة. ومن جهة أخرى فهو يُعتبر تعبيراً ثقيلاً ويحتمل معان متعددة، بل و «ألمانياً نمطياً» من الصعب ترجمته ويحتاج على كل حال إلى إيضاح للمقصود منه. إنه يوحي ـ برأي بيرنهارد شلنك ـ بشوق إلى المستحيل، وهو تصور طفولي مليء بالعناد البريء لما يشبه تصليح الخطأ أو التكفير عن الذنب: "إعادة ترتيب الماضي بطريقة تجعل ذكرياته تكف عن كونها عبئاً على الحاضر". الأمور البديهية فقط هي ما لا يُذكر. وكل من يسمع تعبير «التغلب على الماضي» يفهم فوراً أن المقصود به هو الماضي النازي فقط. وطالما ظلّ هذا التعبير مسيطراً على النقاش العام في موضوع «الرايخ الثالث» بدا لنا أن تاريخ تلك المرحلة قد جعل كل مراحل الماضي الأخرى لا أهمية لها. وكأنما تمّ تقليص واختزال كل مراحل ماضينا المعاصر الأخرى إلى هذه المرحلة القصيرة أي الاثنتي عشرة سنة التي هي كل عمر الدكتاتورية الهتلرية. لقد ظل الوعي الجمعي الألماني لفترة طويلة وكأنّه مقيّد أو مربوط تحت تأثير علاقته بالماضي النازي قريب العهد وبجرائمه. ولم يستطع إلا ببطء وبالتدريج وضع مسافة بينه وبين هذا التاريخ القريب الخانق بحضوره، ومن ثمة أن يستعيد إمكانية التعمّق في تاريخه البعيد. لقد ظلّت ذاكرة الألمان الجمعية مسكونة بالقلق وبدرجة من الاضطراب بعد أن فقدت سندها الثابت في التاريخ القومي الخاص بعد ١٩٤٥. إن "وعينا التاريخي القومي البائس" مازال يتأرجح بين نزعتين الأولى تحاول إخضاع الماضي النازي إلى التاريخية والثانية إلى الإطلاقية ـ أو المطلقية ـ. أي أنه يتأرجح بين «تطبيع» التاريخ القومي من خلال التأويل والتفسير وبين الإبقاء على تركيز التأمل بالماضي على منظور ضيّق لكنّه ثقيل الوطأة يقتصر على تلك الإثني عشر عاماً ـ عمر الحكم النازي.



النصب التذكاري لضحايا الهولوكوست، برلين

Photo: Stefan Weidner

كان المؤرخ هرمان هايمبل من غوتنغن قد وصف جوهر المشكلة عندما كتب: "إذن فإن القلق والانزعاج اللذين يصيباننا لدى مواجهة التاريخ أو التهرب منه هما ظاهرة ألمانية، وقدر ألماني لا مفر منه. إنه «عدم التغلب على الماضي». ذلك التعبير الذي يكثر استخدامه. لقد أصاب هذا القدر الجميع، سواء علموا أم لا. فالصراع على الماضي لا يقع خلفنا بل أمامنا." ولم يكن هايمبل يتوقّع كم من الصحّة والدقة يتضمّنها قوله هذا وكيف ستشهد على ذلك الأيام التالية. فلم يمض وقت طويل حتى بدأت محاكمات أيشمان وأوشفيتس تلتها النقاشات البرلمانية حول موضوع «التقادم» والجدالات السياسية حول المسرحيات التي تدور حول التاريخ المعاصر لكل من رولف هوخهوت وبيتر فايس. لكن هايمبل كان قلقاً ولأسباب وجيهة عشية حقبة الستينات الغنية بالأحداث والصراعات بسبب "ما يعاني منه الحس التاريخي من ضعف وخطر".

كائناً من كان مخترع تعبير «التغلب على الماضي» فقد أصبح متداولاً في نهاية العقد الأول بعد نهاية الحرب. أي بعد أن بدا أنه قد تمت إزالة آثار التدمير والخراب وعواقب النظام القومي الاشتراكي ـ النازي ـ الظالم. وكان دمج ألمانيا في المنظومة الغربية وإعادة تسليحها قد بدأ أيضاً. كما أن ألمانيا الاتحادية كانت قد حصلت على سيادتها وفق الاتفاق وترك مجتمع إعادة البناء و «المعجزة الاقتصادية» بكل تفاؤله الماضي خلف ظهره. حتى وإن أرادت أقلية مهمة أن تعالج الماضي الذي لم يتم تجاوزه بعد وطالبت المجتمع بأن يواجه ذلك الإرث متحجّجة بالواجب الأخلاقي ـ السياسي الذي يتخطى الأجيال. فقد كانت الأكثرية الصامتة تطالب بإعلان لا لبس فيه لانتهاء ذلك الماضي، وخاصة بعد محاكمات نورمبرغ وانتهاء تطهير النظام من بقايا النازية والعفو عن مجرمي الحرب والتعويضات، أي كما يحدث دائما بعد الانتقال من نظام سياسي إلى نظام آخر مختلف عنه جذرياً. إذن فهذا التعبير المُخترع «التغلب على الماضي» كان يتناول مادةً هي بحد ذاتها قديمة، لأن مشكلة معالجة نتائج وتبعات نظام سلطة غير شرعي والتعامل معه سياسياً وقانونياً كانت تواجه الدول المتعاقبة دائماً. وكان السؤال الأساسي هو في الجوهر: هل يجب أن نقوم «بعملية سريعة» تطال المسؤولين عن تلك الدكتاتورية، أم أنّ علينا

أن نُجري معالجات طويلة لنتائج ومخلّفات الدكتاتورية كلها. ثمة حجج لصالح نهاية سريعة ودموية، لأن الوسائل القانونية لا تستطيع القضاء على ما يتركه الاستبداد مادياً ونفسياً من حقد وكراهية وغضب واحتقار. لم توجد في ألمانيا «ليالي بارتولوميوس» (وهي الليالي التي حدثت بها مجزرة بالبروتستانت الفرنسيين في باريس القرن السادس عشر) وهي ما كان الكثيرون من ضحايا النازية يتوقّعون حدوثه بعد انتهاء الحرب.

إن إباحة دم مجرمي النظام ومحرّضيه ومساعديهم في ليلة تشبه «ليلة السكاكين الطويلة» تلك سيكون ضحيتها ليس المجرمون فقط ولكن الكثير من الأبرياء أيضاً. لكن، ومن الناحية الأخرى، فإن ممارسة القانون واتباع الإجراءات القضائية الشكلية ضد الجرائم المنظّمة التي مارسها النظام سيثبت سريعاً بأنها غير كافية. فهي أولاً لا تهتم إلا بالذنب الفردي والمسؤولية الشخصية عن أفعال منافية للقانون، كما أن إجراءات القضاء الجنائي المعروفة لا تناسب الكمية الكبرى من المشاركين بالجريمة والسبب هو أن نوعية وحجم الجريمة تجاوزتا العلاقة - والتناسب - بين الذنب والجزاء وألغت صلاحيتها. فلا التعامل السياسي ولا التعامل الحقوقي ممكن مع براءة «تتجاوز الفضيلة» كهذه وذنب «يتجاوز الجريمة» كهذا، كما كتبت حنة أرندت إلى كارل ياسبرز عام ١٩٤٦. إن شنق غورنغ مثلا "كان ضرورياً لكنه ليس العقوبة المكافئة للذنب".

يمكن أن نميّز الكثير من الاستراتيجيات المتعدّدة التي نجمت عن مواجهة أو معالجة الماضي الخارج عن الشرعية. وهي مواجهات كانت ضرورية إلى هذا الحد أو ذاك وجرت بعد حروب وثورات وتبديل النظام السياسي. في كل تلك الاستراتيجيات ظل القانون يتمتّع بأهمية مركزية كأداة تساعد في عمليّتي التذكير والنسيان. سأميّز فيما يلي سبعة أنواع للفعل السياسي - الحقوقي، تبدو هنا كنماذج صافية رغم أنها تختلط في الواقع الفعلي، فنرى أشكالاً مركبة من عناصر مختلفة أو حتى متناقضة أحياناً.

إضافة إلى ذلك فالتغلب على الماضي ليس ظاهرة مميّزة لألمانيا، رغم ما قد يوحي به هذا المفهوم والانشغال الطويل والمستمر بعواقب الدكتاتورية الهتلرية. وقد تم على أية حال تجاوز هذا التحديد، على الأقل في مجال البحث العلمي، ونحن نرى الآن دراسات تقارن الطرق المختلفة التي اتبعتها البلدان التي انتقلت من الأنظمة الدكتاتورية إلى أنظمة سياسية ديمقراطية. والمسح العام التالي يحاول أن يراعي ذلك كله دون أن يهمل موضوع المقدّمة السابقة:

١ - هناك حيث ينطلق التغيير السياسي من ممثّلي النظام القديم أنفسهم يحدث بشكل عام تجاهل واسع للماضي. هذا ما حصل عندما تم استبدال دكتاتورية فرانكو بملكية ديمقراطية ليبرالية في إسبانيا. لقد قرّر هناك الكاوديليو - الدكتاتور الإسباني - نفسه أن يخلفه الملك خوان كارلوس في السلطة. تم إحالة بعض الضباط الكبار إلى التقاعد دون أن يتم إجراء نقاش عام ومواجهة مع نظام فرانكو والحرب الأهلية التي جاءت به إلى السلطة في الثلاثينات. شيء مشابه جرى أيضاً في روسيا عام ١٩٩١. فبعد محاولة الانقلاب الفاشلة تصرّف يلتسين - خليفة غورباتشوف - بشكل معتدل مع الانقلابيين - الذين يشاركونه هو وحكومته الانتماء إلى جيل العهد البائد -، فقد تمت محاكمتهم والحكم عليهم فقط بتهمة تحدّي النظام السياسي الجديد. وحتى الآن لم تقم الدولة بالمبادرة إلى المعالجة النظرية والعملية لتاريخ إرهاب «الكي جي بي» (المخابرات السوفييتية) ومعسكرات العمل الإجباري. ولا يشير اختيار خليفة يلتسين من بين رجال «الكي جي بي» السابقين إلى نية تغيير في هذا المنحى.

٢ - مقابل هذه الطريقة في التعامل مع الماضي اللاشرعي بانتهاج سياسة الاستمرارية في شخصيات الحكم في مرحلة التغيير والتي لا تطرح السؤال عن ذنوب المجموعة القيادية السابقة وبذلك تتجاهل عملياً الماضي هناك الطريقة المعاكسة التي تنتهج طريق العمل العنفي للتطهير السياسي. إنها تهدف إلى تصفية الحساب والانتقام من الظلم وسلطة الاحتلال وعملائها من خلال إرهاب جديد. هذا ما حدث في خريف ١٩٤٤ في فرنسا، في جنوبها وهناك حيث استلم أنصار الشيوعية السلطة مؤقتاً. كانت النتيجة تطهيراً سياسياً دموياً فقد على أثره من ١٠ الى ٢٠ ألفاً من الأشخاص حياتهم حسب بعض التقديرات. وقد حدثت تصفيات وحشية أيضا في شمال إيطاليا وفي البلقان. وقد أدت جرائم الانتقام التي ارتكبها توتو وأنصار الشيوعية ضد الكروات والأقلية الألمانية إلى قتل ما يقارب المائة ألف شخص. وقد وُصف ذلك بأنه "هبّة انتقام انفعالية" تحولت فيها الحرب الأهلية بين الفاشيين والشيوعيين إلى حرب طبقية ضد الملاّك الكبار من الإقطاع والبورجوازية. ولقد بقيت المجزرة حية حتى في ذاكرة الاجيال القادمة، كما هي الحال في الحرب الأهلية الصربية - الكرواتية.

٣ - ثمة طريق آخر مختلف تماماً شقّته محاولة التغلب على الماضي من خلال المعالجة القضائية. إنها لا تراهن على مفاهيم من نوع الضحية الجمعية والطاقة التطهيرية الرمزية لعملية تطهير دموي، بل تفضّل الثقة بالشرعية وعقلانية الإجراءات القضائية التي ينظّمها القانون بشكل أو بآخر. وهي تشمل طيفاً واسعاً ومتنوعاً بحيث يصعب جمعها تحت المفهوم نفسه إذا استعملنا مقياساً حازماً مرجعه الوحيد دولة القانون بالمعنى الضيّق. لدينا بشكل أساسي طريقان إذا كان مقياسنا هو قانون جزائي يهتم لا بتجاوزات القانون التي كان يتحكّم



طبوغرافيا الإرهاب: متحف للتذكير بوحشية النظام النازي

Photo: Stefan Weidner

بها الطرف الموضوعي فحسب، ولكن بالذنب الشخصي للمتّهم وبأهليّته الجنائية أيضاً. الطريق الأول مبدؤه: لا جرم ولا عقوبة بلا قانون ينص عليهما. أما الطريق الثاني فهو يلجأ اضطرارياً إلى المحاكم الخاصة والقوانين الاستثنائية بسبب استثنائية الظروف وإن كان ذلك غير مطمئن من وجهة نظر دولة القانون. وهو يعتمد على الحجة التالية: وهي أن الجرائم ضد البشرية وضد الحضارة هي أمر يرفضه ويحتقره الضمير البشري منذ زمن طويل، وبناء على ذلك فلم تُبدع اتفاقية الجرائم ضد البشرية لعام ١٩٤٨ قانوناً جديداً بل صاغت قواعد وأعرافاً قديمة.

لقد اتبع الحلفاء هذا الطريق وعرّفوا مواصفات ومحتوى الجرائم ضد البشرية في لائحة لندن للمحكمة الدولية العسكرية في نورمبيرغ. وتم تضمينها لاحقاً في قانون مجلس الرقابة رقم ١٠. لكن الجمهورية الاتحادية لم ترد أن تطبّقه وفضّلت في مرحلة بنائها لدولة القانون أن تحافظ على «الأمن الحقوقي أو القانوني» حتى في التعامل مع مجرمي النظام النازي. لذلك فقد أدخلت في دستورها منع الأثر الرجعي وبوضوح (المادة ١٩٣، من القانون الأساسي) مغامرة بذلك بأن يعاقب الكثير من المجرمين كمجرد مشاركين أو حتى أن يظلوا بدون عقوبة.

كثير من البلدان التي احتلّتها ألمانيا النازية اتبعت طريقاً آخر لأنها لم ترد أن تراعي هذه الحساسية. وهكذا تم هناك إصدار قوانين عقوبات خاصة وحكم في محاكم استثنائية خاصة على عملاء النازية بالموت بجرم الخيانة العظمى وبعقوبات جنائية بتهمة القتل أو الضرب المميت أو التعذيب وبعقوبة العمل الإجباري كتكفير عن الذنب أو بالحبس أو بنزع حقوق المواطنة. يضاف إلى ذلك المحاكمات الكثيرة جداً التي بادر بها الحلفاء لحراس معسكرات الاعتقال الجماعية وكثير جدا من محاكمات العاملين الألمان في تلك المعسكرات أمام المحاكم البولندية.

٤ - أظهرت الإجراءات البيروقراطية للتطهير السياسي ضرورة أخذ العلاقات النسبية في ألمانيا وإيطاليا بعين الاعتبار. فليس هناك بلد آخر اجتمع فيه هذا العدد الهائل من الأشخاص الذين إما شاركوا بفعّالية في السلطة الاستبدادية أو تكيّفوا معها ومن ثمة تورّطوا بأعمال جنائية أو بأعمال فساد ورشوة، وبذلك لم يعودوا مؤهّلين قانونياً للبدء من جديد. لكن ثبت أن إجراءات التمييز بين المتورّطين بوضوح وبين من اكتفى بالمساعدة أو بمشاركة غير فعالة مكلفة جدا وغير ممكنة أحيانا كما أنها غير بنّاءة وضارة. إن الحكم وفق خطاطات عامة - وليس بشكل فردي ملموس - مضافاً اليه الزيادة الكمية والمتسارعة

لعملية تطهير بقايا النازية قد أساء إلى سمعة الإجراءات نفسها، كما أنها عرقلت عملية إعادة النظام العام وإنعاش الحياة الاقتصادية. كما أنه أثر وبشكل سيء على شرعية التطهير السياسي الذي لم يكن محل خلاف. أصبح ثمة ميل لاعتبار أي ألماني موضع اتهام وأصبح أي ألماني يستطيع اعتبار نفسه ضحية لقوات الاحتلال. وهو ما دفع الى مقاومة تهمة الذنب الجماعي التي لم يقل بها الحلفاء في الواقع أبداً. وفي النهاية حوّلت إجراءات تصفية النازية معظم عمال وموظفي النظام الدكتاتوري النازي إلى مجرد "مشاركين ومساعدين" وذلك بعد عملية مكلفة جدا.

٥ ـ لا يمكن أن تخلو عملية التغلب الحقوقي والبيروقراطي على آثار الماضي من جوانب غير عادلة أو خاطئة أو ناقصة مما يجعل من عملية تخطي جوانب الفشل في عملية "التغلّب على الماضي" ضرورة إن عاجلاً أو آجلاً. لا سيّما وأن الشروط الإطارية السياسية للنصف الثاني من الأربعينات قد تغيّرت بسرعة. وكانت تلك هي ساعة قرارات العفو. ولقد لعبت قرارات العفو دوراً كبيراً في النقاشات التي دارت مشحونةً بعاطفية عالية حول "مجرمي الحرب" المسجونين في سجون الحلفاء. الفائدة من هذه القرارات تقابلها أضرار سياسية ليست قليلة. فلا شك أن قرارات العفو كانت شيئاً مشجّعا من ناحية سياسة الاندماج الاجتماعي كما أنها خفّفت من التحفّظات تجاه الحلفاء، لكن الثمن كان هو أن بعض من كانوا قد حُكموا من قبل الأمريكان بالإعدام بجريمة القتل الجماعي في نهاية الخمسينات تم إطلاق سراحهم. يؤكد الأهمية التي نظرت بها كل الأحزاب تقريباً إلى عملية "التغلب على التغلب على الماضي" الكمية الكبيرة من قرارات العفو العام وقرار الـ ١٣١ وإنهاء عملية تصفية النازية. لقد سهّلت القبول الاجتماعي للعلاقات السياسية الجديدة بشكل جوهري كما رفعت طاقة الاندماج للحزبين الشعبيين الكبيرين.

٦ ـ ثمة طريق وسط يُجري نوعاً من التسوية بين العمل شبه القضائي وبين التنازل عن العقاب السياسي والقانوني. إنه الطريق الذي وجدته "هيئة الحقيقة" برئاسة ديسموند توتو في جنوب أفريقيا. هناك كان السؤال هو كيف يمكن أن نحقّق في انتهاكات حقوق الإنسان في نظام الفصل العنصري ثم نعالجها ونتغلب عليها في إطار سياسي داخلي. وهذا يعني الدمج ما بين المصالح والمخاوف والانتهاكات المختلفة للجاني والضحية. فلا إسكات ضحية السياسة العنصرية سيساهم في تغيير السلطة والنظام وصولاً إلى مجتمع خال من الفصل العنصري تجري فيه عملية مصالحة ومسامحة داخلية تدريجية ـ في ظل انقسام عميق في المجتمع ـ ولا معاقبة البيض الذين ارتكبوا تلك الجرائم ستساهم كثيراً في ذلك. فمن ناحية كان العفو عن الجرائم شرطاً مسبقاً للاعترافات ومن الناحية الأخرى كانت التحقيقات للوصول إلى حقيقة الانتهاكات العميقة لحقوق الانسان اعترافاً بالسود كضحية للتمييز والاضطهاد. كونهم تلقّوا تعويضات مادية ـ كالبيض أيضا الذين تنازلوا طوعاً عن السلطة ـ جعل بعض النقّاد ينساقون الى الحكم الخاطئ بأنها كانت «ثورة مشتراة». لكن

آثار قصف الحلفاء لبرلين في الحرب العالمية الثانية ←
Photo: Stefan Weidner

آثار قصف الحلفاء لبرلين في الحرب العالمية الثانية ↓
Photo: Stefan Weidner



النظرة الواقعية تُظهر أن تلك التعويضات كانت نوعاً من الوقاية الإضافية لتغيير النظام السياسي الذي جرى سلمياً بشكل عام. ومن جانب آخر لم يؤد التنازل عن الحسم العنفي للصراع إلى إزالة التناقض بين الأبيض والأسود لكنّه أدى إلى انزياحه رمزياً إلى مستوى الفعل والسلوك.

٧ ـ أخيراً وليس آخراً ينتمي إلى التعريف السياسي ـالحقوقي للتغلب على الماضي التعويض المادي لضحايا الاضطهاد، أي ـفيما يتعلق بسياق هذه الدراسة ـ إعادة الممتلكات المنهوبة ودفع تكاليف إصلاح العطل والضرر وخاصة للضحايا من اليهود. هذا الموضوع الذي دُعي في اللغة السائدة شيئاً يشبه "المصالحة بالتعويض" هو الركن الثالث من أركان التغلب على الماضي إلى جوار كل من المحاكمة الجزائية وتصفية النازية. وقد كان أحد الموضوعات التي ظهرت بشأنها أكثر الآراء تبايناً في المرحلة المبكّرة للجمهورية الاتحادية. لقد شغل المجتمع الألماني الغربي لفترة طويلة وهاهو يعود إلى الحياة في سياق النقاش حول التعويض عن ضحايا معسكرات العمل الاجباري.

يكمن في أصل كل هذه الأشكال التي عرضناها في خطوطها العريضة للتغلب على عواقب الدكتاتورية تهمة الذنب التي تفترض وجود سلوك منتهك للقانون ويمكن إدانة الفرد به. حسب المبدأ السائد في دولة القانون: "لا عقوبة بدون قانون ينص عليها" يعرّف السلوك الجنائي بأنه انتهاك الفرد للعرف القانوني السائد والمعترف به في وقت ارتكاب الجناية. لا يتوافق هذا التعريف مع الأخذ بالذنب الجماعي. لكن هذه التهمة بالذات مازالت تلعب في الواقع الفعلي دوراً كبيراً فيما يتعلق بالنقاشات حول الإرث النازي. سواء أكانت تلك التهمة موجودة ضمناً في المحاولة التي قام بها الحلفاء للتطهير السياسي أو أنها ألصقت بهؤلاء المنتصرين إلصاقاً كي تعطي المهزومين حجة

لدفع تلك التهمة بقوة عن أنفسهم، أو ـ وهو الاحتمال الأخير هنا ـ أن جرائم النازية سبّبت لدى الجيل الذي عاصرها أو الأجيال التي جاءت بعده أحاسيس الذنب والعار والوعي بالمسؤولية وضرورة التكفير عنها وأبقت على تلك المشاعر حية كما رفعت حساسية المجتمع لتلك الالتزامات الموروثة عن زمن الحرب. وفي كل الحالات فإن مسألة الذنب المتضمّنة في ذلك الوعي وتلك المشاعر لا تنتمي إلى حقل قانون العقوبات وإنما إلى مفاهيم الإنسانية والأخلاق بل وربما الذوق واللياقة والتواصل البشري.



إن هذا يذكّرنا بالعلاقات الاجتماعية والقانونية السابقة للحداثة، كما نجدها مثلا في القانون التقليدي الجرماني. فقد كانت العشيرة هناك ليست مجرد رابطة تلعب دوراً اقتصادياً قانونياً وحامياً للأفراد فحسب، ولكن دور الكافل القانوني أيضاً. فطالما لم توجد حوادث عنف ظاهرة ومعروفة كانت تسوية المشكلات بما فيها نوع وكمية الكفالة أو التعويض تتم بين عشيرة الضحية وعشيرة الجاني. ومع دخول القانون الروماني وتعاليم الخطيئة المسيحية والتنوير والانتقال من الإقطاع إلى المجتمع الحديث بدأ الشخص الفرد وبالتدريج يتحول إلى شخصية قانونية بحد ذاته بينما كانت شخصيته القانونية قبل ذلك مرتبطة بانتمائه الى رابطة الحماية الجماعية. لكن هذا الإرث القانوني التاريخي وفكرة المسؤولية الأخلاقية والمادية الجماعية لاتزال تمارس أثرها على فهمنا العادي للذنب الفردي. بحيث قد يتم الحديث عن "عشيرة مجرمة" بين الفينة والأخرى إلى جانب الفهم القانوني المستند إلى مسؤولية الفرد. وهذا الحديث عن الجرم الجماعي يكثر عادةً عندما تكون الجريمة غير عادية وخاصة جرائم الإبادة الجماعية التي تنطلق فيها المبادرة من قبل دولة ما. وصحيح أنه في هذه الحالة ليس كل "أعضاء العشيرة" مشاركين في الجريمة، لكنّ عدد أولئك المشاركين من أعضائها يكون عادة هائلاً.

حاول "شلنك" أن يضع وصفاً توضيحياً ودقيقاً لمفهوم الذنب الموسّع هذا وذلك بأن يُجري تمييزاً بين بُعد أفقي وبُعد عامودي. تنال تهمة الذنب الجماعي في البداية أولئك المشاركين الذين عاشوا الحدث. وأولئك الذين سكتوا واكتفوا بالمراقبة عندما كان يجري اضطهاد وإبادة "الشعوب والمجموعات البشرية الأخرى" يُعتبرون أيضاً مذنبين لأن سلوكهم خاطئ أخلاقياً. وطبعاً لا يمكن أن نتهم كل الألمان في المرحلة النازية بأنهم ببساطة لم يقاوموا ولم يعترضوا، لكن هذه التهمة تركّز على نتائج الموقف السلبي. إنها تصرف الاهتمام ما يؤدي إليه "التهرّب من القيام بالفعل".

بل إن الحديث عن الذنب الجمعي يصبح أكثر صعوبة في حالة البعد العامودي بالمعنى الضيّق للكلمة. فالجيل الذي وُلد لاحقاً لا يمكن اتهامه لا بالسلوك المناقض للقانون ولا بالتهرّب من القيام بالفعل الصحيح. إن ذنبه يتمثّل في عدم تجريمه لمن عاصره من الجُناة أو مشاركيهم وعدم استبعادهم من "المجموعة الاجتماعية المتضامنة"، وفي هذا السياق يندرج النقاش حول قوانين العفو العام والرحمة والجدال حول سقوط متابعة جرائم الاضطهاد والقتل والإبادة الجماعية بسبب التقادم. ويُرينا الجدال المحتدم حول التعبير الهام "الذنب الثاني" (ر. جوردانو) إلى أي حد كان مبدأ الذنب الجمعي مازال حاضراً في الأذهان.

أما فيما يتعلق بالأجيال التي تلت فتتمثّل مسألة الذنب الجمعي في السلوك التواصلي الخاطئ في مجال العلاقة بين أحفاد الجُناة وأحفاد ضحاياهم. تثور مشاعر الإحراج والتأثّر والتحيّز عندما يُظهر السياسيون الألمان عدم حساسيّتهم تجاه الناجين من الهولوكوست مثلاً من خلال تصريحات عابرة من نوع الحديث عن "نعمة أن تولد لاحقاً" وأن يتم المبالغة في تقييمها بحيث تتحوّل إلى مبرّر لحقّ قانوني بالمسامحة والتطبيع والعلاقة العادية تماماً.

إن "شبكة الذنب" الممتدة عامودياً وأفقياً تتمتع بوظيفيّتها الخاصة وترابطها الداخلي الذي لا يمكن فصل أجزائه عن بعضها. لم يعد حيّاً في عام ٢٠٠٠ إلا القليل من الألمان الذين عاشوا في مرحلة ماقبل ١٩٤٥ وتصرّفوا بطريقة يمكن أن ينطبق عليها قانون العقوبات. علاقة الذنب الألمانية ـ اليهودية مازال يمكن تعريفها وفقاً لقانون التعويض ولكن ليس لقانون العقوبات. لقد تغيّرت علاقة الذنب وخبرات الذنب ومشاعر الذنب مع توالي عقود السنين. لكنّنا لن نستطيع الهروب من التعاطي مع مسألة الذنب في المستقبل إن أردنا أن نفهم هويّتنا الجمعية على أساس أنها تطوّرت تاريخياً.

بيتر رايشل: هو أستاذ في العلوم السياسية في جامعة هامبورغ، ومختص في مجال التاريخ النازي في ألمانيا.

النص مأخوذ من كتاب بيتر رايشل «التغلب على الماضي في ألمانيا».
(Vergangenheitsbewältigung in Deutschland), © C.H. Beck Verlag, 2007

ترجمة: حسين شاويش

منذ العام ١٩٧٩، يوجد في مدينة كولونيا الألمانية نُصْبٌ تذكاري فريد في نوعه ومنشأة بحثية تذكرنا بشكل معين من أشكال الأجهزة القمعية، التي استحدثها النظام النازي. إنها تذكرنا بأساليب الإرهاب البيروقراطي، وطرائق التعذيب الجسماني، التي مارسها«الغستابو» في عهد النظام النازي.

سيمونه فالك Simone Falk

كي لا ننسى: سبائك نحاسية بأسماء الضحايا

مركز توثيق جرائم النازية في مدينة كولونيا

"مِنّ على البعد، يهديك زوجُك تحياته أيتها الزوجة العزيزة/ ففي غياهب سجن جهاز الأمن السياسي التابع للنظام النازي يذوق هذا الزوج مر العذاب، حينما يلقي نظرة إلى الشباك./ لكن الحرية والبُنَيَّة العزيزة بعيدتان عنه كل البعد/ وبلا أمل، وبمجهود لا طائل منه، يلطخ هذا الزوج الحيطان/ بالرسائل التي يحررها إلى زوجته العزيزة (...)".

تمرق مجموعة تلاميذ في مقتبل العمر من أمام هذه الرسالة. يمعن التلاميذ النظر فيها وفيما سواها من كتابات ورموز ونقوش موجودة خلف الباب الزجاجي، ومعلقة على لوحة الاستعلامات، ويرهفون السمع لحديث مرشدة المركز. وفيما كان بعض الصبيان والفتيات يتهامسون ويضحكون بصوت خفيض، علت الدهشة جبين البعض الآخر، وأخرست الحيرة لسانهم، وراحوا يلقون نظرة مسترقة، على هواتفهم المحمولة ـ رغبة منهم، على ما يبدو، للتخفيف من وقع كلمات المرشدة ومن وقع العبارات المكتوبة في رسائل ورموز ورسوم زاد عددها على ١٨٠٠ خطها النزلاء، على جدران زنزانات السجن، الكائن في قبو العمارة المسماة «دار إل دي» (EL De-Haus). وكانت هذه الكلمات والرمز والرسوم تُكتب بالطباشير والفحم وأحمر الشفاه أو بأقلام الرصاص أو تُحفر بواسطة المسامير والأظافر. ومهما كانت الحال، فكثرة المقطوعات الشعرية والرسائل، شاهد أكيد، على ما كان ينتاب السجناء من مشاعر ذعر من ناحية وتطلعات وآمال من ناحية أخرى علماً بأن هذه المقطوعات الشعرية والرسائل قد كانت، في أغلب الأحيان، آخر تحيات يرسلها السجناء إلى العالم الخارجي. وجاء البعض من هذه التحيات، خلواً من اسم مرسلها. فالآلاف المؤلفة، التي جهاز أمن الدولة السري «الغستابو» ـ قبل انهيار النظام النازي في العام ١٩٤٥ ـ على اعتقالها في هذا السجن، على مدى أيام وشهور كثيرة، قبل أن يتم ترحيلها في أغلب الأحيان، أو من قبل أن يتم إعدامها في كثير من الحالات، لا يزال أغلبها مجهول الهوية. فعدد ضئيل منهم تم التعرف على هوياتهم بنحو دقيق وأكيد. ولكن، دعونا نروي الأحداث من بداياتها من عام ١٩٣٣.

إرهاب في كولونيا

عقب استيلاء هتلر على مقاليد الحكم، في مجمل الإمبراطورية الألمانية، تحول الغستابو إلى أداة من أدوات الإرهاب النازي، إلى واحد من أكثر أجهزة النظام النازي إرهاباً وسلطاناً. فمن جملة الوظائف العديدة المكلف بها هذا الجهاز كانت هناك وظيفةٌ تفرض عليه، أن يتقصى كلَ حركةٍ من حركات المواطنين وأن يقضي على أعداء النظام النازي ويلاحق العناصر غير الموالية له. وكان جهاز الغستابو قد انتقل عام ١٩٣٥ إلى دار «إل دي» السابقة الذكر والواقعة في مركز المدينة، ويشير اسم المبنى إلى الأحرف الأولى لمالكه السابق التاجر ليوبولد دامين.

وقد حول الغستابو قبو الدار إلى سجن يتكون من عشر زنزانات وزنزانة إضافية دامسة الظلام ومخبأ للوقاية من الغارات الجوية وبضعة حمامات وبضعة صالات مخصصة للمكلفين بمهام الحراسة. وكان هناك باب يفضي إلى فناء المُجمع. وكان هناك حبل يتدلى، يُستخدم مشنقة لإعدام السجناء، علماً بأن ما يزيد على أربعمائة سجين قد تُوفوا هنا في الأيام الأخيرة من الحرب.

وكان جهاز الغستابو يستعين بنحو كبير بالوشايات التي يحصل عليها من المواطنين. وعلى خلفية هذه الوشايات وما لديه من معلومات كان البوليس السري يقوم باستجواب المشتبه في ولائهم، ويعتقل من تحوم حوله الشبهات، ويمارس بحقهم أبشع عمليات التعذيب من قبل أن يقوم بترحيلهم. بيد أن ضحايا أساليب القمع التي كان يمارسها الغستابو، لم يكونوا من جملة أولئك الأفراد فقط الذين حامت حولهم الشكوك بأنهم كانوا قد شاركوا بعمليات مناهضة للنظام. بل وأيضا أولئك الأفراد الذين تعرضوا في النظام النازي إلى الملاحقات وإلى شتى أنواع القهر، وذلك بفعل دوافع عنصرية. وكان اليهود من جملة أولئك الأفراد الذين كانوا يشكلون "عناصر شاذة عن المجتمع" في منظور النظام النازي. وتحمل البوليس السري التابع لمدينة كولونيا وزر ترحيل آلاف اليهود من أبناء كولونيا ومن المناهضين للنظام النازي: فبعدما شيد النظام النازي، في ثلاثينيات القرن العشرين، وفي الأراضي الألمانية في المقام الأول وفي المناطق المحتلة من قبل النازيين المئات من المعتقلات ومعسكرات الإبادة الجماعية شهدت كولونيا أيضاً، بدءاً من العام ١٩٤٠، أول عمليات ترحيل جماعية إلى أوروبا الشرقية.

إن الكلمات المكتوبة على جدران الزنزانات باللغات الألمانية والبولونية والروسية والفرنسية وبلغات أخرى عديدة، كثيراً ما كانت آخر كلمات يودع بها المعتقلون ذويهم. والملاحظ هو أن هذه

الرسائل قد ظلت على مدى عشرات السنين نسياً منسياً وذلك لأن الطلاء الذي طُليت به الجدران كان قد حجبها عن الأنظار. وكانت هذه الرسائل قد جرى اكتشافها وتم ترميمها وفك رموزها بعدما أزيح عنها الطلاء في العام ١٩٧٩.

إنشاء نصب تذكاري

وشاءت الصدفة الحسنة أن تكون دار ليوبولد دامين (EL-DE-Haus) ، واحدة من بين بضعة عمارات لم تتعرض للخراب والدمار الشامل، اللذين تعرضت لهما المدينة في سياق العمليات الحربية. وبعد برهة قصيرة من الزمن جرى تأجير البعض من مكونات المجمع وتم تخصيص البعض الآخر منه لمختلف الأجهزة الإدارية. فمن بين الأجهزة المختلفة، التي مارست عملها في هذا المجمع، كان هناك مكتب الأحوال الشخصية ودائرة شؤون المتقاعدين. ومهما كانت الحال، الأمر الذي لا مراء فيه، هو أن إمعان النظر في تاريخ مدينة كولونيا وفي الوقائع التي كانت دار ليوبولد دامين شاهداً عليها قد جاء متأخراً كثيراً نسبياً، أي جاء بعدما تزامنت، في سبعينات القرن العشرين، بضعة وقائع مناسبة ـ كان من بينها عرض المسلسل الأمريكي «المحرقة» (Holocaust) ومحاكمة كورت ليشكا (Kurt Lischka)، مدير جهاز الغستابو وقائد الوحدة الوقائية، المسماة اختصاراً «SS» (وهي وحدة شبه عسكرية، مستقلة، تضطلع بمهام بوليسية، في صلب الحزب النازي) ـ تعالى النداء بضرورة دراسة تاريخ كولونيا وإنشاء نصب تذكاري في البناية التي كانت في سابق الزمن مأوى جهاز الغستابو. وفي عام ١٩٧٩، اتخذ مجلس بلدية كولونيا قراراً يقضي بتحويل المعتقل، الذي كان يديره البوليس السري إبان الحكم النازي، إلى نصب تذكاري وإلى مركز لتوثيق الجرائم التي اقترفها النظام النازي في مدينة كولونيا. وفي عام ١٩٨١ صار بإمكان الجمهور زيارة المعتقل النازي في شكله الجديد: كنصب تذكاري متواضع المساحة. بيد أن هذا المعتقل لم يتحول إلى مركز حقيقي لتوثيق جرائم النظام النازي، إلا في عام ١٩٨٧، فمنذ هذا الحين، وخلال سنوات وجيزة، ارتقى هذا المركز إلى نصب تذكاري يناسب في أهميته ذكرى ضحايا النظام النازي.

مكان يعكس الحقيقة بنحو صادق وأمين

وحين يدخل الزائر دار ليوبولد دامين يستطيع في الحال الوقوف على تلك الهيئة تقريباً، التي كانت عليها هذه الدار قبل ما يزيد على سبعين عاماً، أي أيام كانت معتقلاً مخصصاً لمناهضي النظام النازي. فالجدران الجرداء، التي أُزيحت عنها أنقاض الزمن، فبان للعيان طلاؤها الأصلي والأرضية المكونة من أحجار صماء ووسائل التدفئة القديمة والإضاءة المثيرة للرهبة، إن هذه كلها تجعل الزائر يحيط علماً بالجو الذي خيم في هذه العمارة وقتذاك. إن الصالات الواقعة في الجزء التاريخي من أجزاء العمارة. أعني الجزء، الذي يحتضن منذ عام ١٩٩٧، معرضاً دائماً عن «كولونيا في حقبة الحكم النازي»، جرى اختيارها عن وعي لتكون معرضاً. فهي والصور الكثيرة واللوحات المخصصة للاستعلامات ولإرشادات الزوار والمراكز المختلفة المصممة لتلبية حاجات وسائل الإعلام؛ إن هذا كله يعكس تاريخ الدار بنحو قوي ومباشر وبأسلوب ملموس حقاً. والأمر الذي تجدر الإشارة إليه، هو أن التصورات الصادقة، التي يكتسبها الزائر في هذا المكان – أي في الطابقين العلويين الكائنين في هذه الدار، واللذين كانا مأوى الجهاز الإداري المشرف على تنفيذ العمليات الإرهابية، التي يمارسها الغستابو ـ لا تبان للزائر بالنحو القوي، الذي تبان فيه مصائب الاعتقال، في القبو وفي ما فيه من زنزانات عديدة. يلمس الزائر عن كثب، وبأسلوب صادق الدلالات، عنف الإرهاب الجسماني الذي تعرض له المعتقلون، في تلك الحقبة من الزمن، يلمس عنف الإرهاب. حتى من مشاهدته لجدران الزنزانات فقط ـ من هنا، فإنه لأمر يسير على الفهم أن يحاول بعض الشبان من زوار النصب التذكاري، الذين اكتسبوا، حديثاً، شيئاً من المعرفة، بخصائص النظام النازي، تسلية أنفسهم، من خلال إلقاء نظرة على تلفوناتهم المحمولة، أو من خلال تعمد مداعبة زملائهم في الدراسة، كما لو كانوا غير مكترثين، بالدلالات التاريخية، التي يزخر بها هذا المكان. فبهذه التصرفات يحاول هؤلاء الشبان، تحويل أنظارهم عن وخامة الوقائع الماثلة صورها أمام ناظريهم، والابتعاد بخواطرهم، عن بشاعة الأحداث، التي شهدها المكان.

وهذا هو بالذات المنهج، الذي يرمي المعرض إلى تحقيقه: إتاحة الفرصة للزائر، لأن يبقى محافظاً على الفتور والتحفظ، إذا كان بحاجة لهما، ولأن يتصف بالمجابهة والتجاوب، إذا كان يلتمسهما لنفسه. ولا تجري هنا دغدغة العواطف، فتعليم الشبان «الاستجابة لمشاعر الذهول والهلع» من جملة الأمور التي يسعى المرء إلى تفاديها. من هنا، لا غرو، أن تبقى الرسوم البيانية والنصوص والصور خلف الكواليس. فلا شيء يفرض نفسه بشكل قسري وبأسلوب مفرط في الظهور. وبالتالي، فإن مَنْ يريد أن يكون "قريباً" من الوقائع التاريخية، ما عليه سوى الاستعانة بالمراكز المخصصة لوسائل الإعلام والبالغ عددها ١٣ مركزاً والمُزودة بمواد مسموعة ومصورة يستغرق عرضها أكثر من ٣٠٠ ساعة؛ علماً أن هذه المواد قد اشتملت على لقاءات صحفية مع شهود عيان، ينحدرون من جماعات مختلفة، جماعات كانت قد عانت من ويلات الإرهاب النازي.

وعلاوة على النصب التذكاري والمتحف تأوي دار ليوبولد دامين مركزاً للبحوث والوثائق في الوقت الراهن. ويعمل في هذا المركز ستةُ مؤرخين وعددُ من الموظفين المكلفين بغربلة المقابلات الصحفية، التي تُجرى مع شهود عيان عاصروا الحقبة النازية، ومنتدبين لتمحيص الموجود من الصور الفوتوغرافية والوثائق المختلفة. وللتعمق بالبحث في طائفة من الموضوعات ذات الأهمية وإصدار ما يهم الدوائر العلمية والجمهور العام من مؤلفات من بينها سلسلة دارسات ينشرها مركز البحوث المذكور في دار نشر، في كولونيا، اسمها: إيموس (Emos Verlag). وسنوياً، تُقام في صالات مركز توثيق جرائم النازية، أكثر من مائة ندوة مخصصة لأمور كثيرة أمور من بينها إتاحة الفرصة أيضاً للمؤلفين لأن يقرؤوا أمام الجمهور شيئاً من إنتاجهم ولعقد حلقات لمناقشة الأمور المختلفة وإلقاء محاضرات وتنظيم العديد من ورشات العمل؛ كما يُقام ما لا يقل عن أربعة معارض خاصة في كل عام. وغني عن البيان أن هذه

المعارض الخاصة، تعمل على تعميق الفوائد، التي يرمي إلى تحقيقها المعرض الدائم المسمى «كولونيا في حقبة الحكم النازي»، وذلك لأنها تزيد من عمق الموضوعات المختلفة وتمنح الفرصة المناسبة لعرض موضوعات أخرى لا تدخل بالضرورة في صلب مهام المعرض الدائم.

مؤسسة ثقافية ومكان للتعلم

إلا أن وظيفة مركز توثيق جرائم النازية لا تقتصر على الماضي فحسب: فالمركز يرى أن الواجب يفرض عليه أن ينهض، علاوة على دوره كمكان للذكرى والبحث، بدور المؤسسة الثقافية والمكان المناسب للتعلم. فهنا، يجري إعداد المعلمين لتمكينهم من أداء وظيفتهم التربوية؛ أعني لتمكينهم من عرض موضوع النظام النازي على تلامذتهم بالشكل الوافي، وبرغم ما فيه من تعقيدات وإشكاليات في كثير من الأحيان. على صعيد آخر، ثمة مكتب تثقيفي، مُلحق بمركز توثيق جرائم النازية يهدف إلى تقديم المعلومات والإرشادات الضرورية لمناهضة التطرف اليميني وإلى إحياء الندوات وإعداد ورشات العمل في المدارس ومراكز الشباب والمصانع بلا مقابل مادي، من ناحية لتبيان مخاطر التطرف اليميني وممارسة العنف، ومن ناحية أخرى لتزويد الجمهور بمتطلبات الوقاية من هذه المخاطر.

ومن خلال ما لدى مركز جرائم النازية من موقع خاص على شبكة الإنترنت، يستطيع المهتم، إعداد زيارته لنصب التذكاري والمعرض قبل زيارته لهما وتعميق معلوماته عنهما عقب الانتهاء من زيارتهما. فمن خلال هذا الموقع، يستطيع المرء، الحصول على معلومات، وبيانات معمقة تتناول شتى الموضوعات الخاصة بالمركز وبالمشروعات والندوات المختلفة. أضف إلى هذا، أن بنك المعلومات، يتيح لتلاميذ المدارس وطلبة الجامعات الوقوف بنحو يسير على ماهية المصادر والمراجع المتاحة. وعلى الصعيد نفسه، فإن المهتم يستطيع استخدام محتويات المكتبة الملحقة بدار ليوبولد دامين بيسر وبلا عناء. من ناحية أخرى، ضم ما يسمى «كتاب الذكرى»، الموجود في بنك المعلومات المذكور، أسماء كافة ضحايا النازية من أبناء كولونيا اليهود. ويحظى المشروع المسمى «تاريخ يروي ما كابده البعض»، في سياق ما نحن في صدى الحديث عنه: فهذا المشروع ضم ما يزيد على مائة لقاء صحفي مع شهود عيان كانوا بصفتهم من أبناء كولونيا، قد عاشوا أحداث ذلك الزمن ورووا، في هذه اللقاءات الصحفية، ما كابدوه في الحرب. وكان قد جرى تسجيل هذه الأحاديث الصحفية على أشرطة الفيديو وأمست بالتالي متاحة للجمهور. إن هذه الأشرطة ـ هذه الصيغة من "صيغ الذاكرة الجماعية المتجسدة في أرشيف فيديو" ـ تشكل كنزاً ثميناً ليس للمؤرخين فحسب، بل وللمهتمين بالمسائل التاريخية أيضاً. فهي تتيح الفرصة للوقوف على رواية حية، جادت بها انفعالات أفراد كابدوا الجور والظلم وكتب لهم الحظ أن ينجوا من الإرهاب والقمع، اللذين مارسهما النظام النازي في كولونيا.

لوحات معدنية صغيرة تضمن ألا يبقى الضحايا مجهولي الهوية

إن العمل البحثي، الرامي إلى إحياء ذكرى أحداث معينة يتصف دائماً وأبداً بأن يكون خليطاً يجمع بين ما هو بلا هوية، وما هو معروف الهوية، بين ما هو تكهنات صرفة، وما هو حقائق ثابتة. وما من شك في أن تحديد هوية الضحايا، والتعرف على أسمائهم، والمواظبة على تخليد ذكراهم، إنما هي أحد أهم الأهداف المراد تحقيقها من خلال النصب التذكارية. وينبغي، في هذا السياق، الإشارة بنحو متميز إلى مشروع "لوحات معدنية تحتوي معلومات عن ضحايا النازية تفرض على المارين التعثر بها والتوقف عندها" (Stolpersteine)، أعني المشروع الذي انطلق من كولونيا أولاً وحظي بدعم ورعاية مركز توثيق جرائم النازية. والأمر الذي تجدر ملاحظته، هو أن هذا المشروع قد ارتقى فيما بعدُ إلى مشروع عالمي الأبعاد وصار أحد أشهر المشاريع الثقافية الأوربية في مجال إحياء ذكرى الضحايا. ولا بد هنا من الإشارة إلى الفنان غونتر ديمنيغ، الذي شرع في تسعينات القرن العشرين في تحقيق هذا المشروع. وتتخذ هذه القطع المعدنية شكل لوحات مربعة، طول كل ضلع من أضلاعها ١٠ سنتمترات. ويجري زرع هذه السبائك في طريق المشاة وأمام المنازل والشقق التي كان يسكنها الضحايا، الذين رُحلوا وأُعدموا إبان الحكم النازي. ويقوم أصحاب الشأن في هذا المشروع بحفر كلمات في هذه السبائك المعدنية، تبدأ بعبارة مفادها: "كان يسكن هنا ..". ومن ثم يُشار إلى اسم الضحية وإلى البيانات الخاصة بها، أعني بيانات من قبيل تاريخ ترحيله وإعدامه والجهة التي رُحل إليها إنْ توفرت بشأنها معلومات موثقة. وحتى الآن تم زرع حوالي ٤٣ ألف سبيكة في مختلف أنحاء ألمانيا. علماً بأن هذا المشروع صار يحظى بتأييد ودعم دوليين وتزداد محاكاته من يوم لآخر، في العديد من الأقطار.

وما هذه السبائك إلا صيغة من صيغ إحياء الذكرى خارج جدران المتحف وبعيداً عن نصب الذكرى. فمن خلال زرع هذه السبائك في قارعات الطرقات، أمست ذكرى الضحايا، محفورة في الصلب والحديد وصارت تشكل جزءاً من ملامح المدن والأحياء التي تبنتها. أمست شكلاً من أشكال ذكرى تفرض على المارة الذين يتعثروا بها أن يتوقفوا عندها: لأن



كتابات على جدران إحدى زنازين النظام النازي في كولونيا
Photo: Stefan Weidner



سبائك نحاسية
عليها أسماء
ضحايا النظام النازي
Photo: Stefan Weidner

يتوقفوا ويقرؤوا أسماء الضحايا ويحيطوا علماً بالمصير، الذي آلوا إليه ـ بالتاريخ ووقائعه.

ربما. لا يزال ثمة أمل

إن جهل أسماء وهويات الأفراد، الذين حفروا البعض من الكلمات المكتوبة على جدران الزنزانات الكائنة في قبو المجمع الذي استخدمه النازيون في تلك الأيام معتقلاً يترك بلا ريب، شيئاً غامضاً، شيئاً لم تتم فصوله بعدُ. إذا قلنا، هذا الشعور قد طغى على أولئك التلاميذ أيضاً، الذين كانوا يقومون بزيارة دار ليوبولد دامين. فما حدث في تلك الأيام، أمر يعنيهم أيضاً، إنه لا يزال ماثلاً أمام ناظريهم ويحظى باهتمامهم بنحو مباشر. وتبقى هذه الحقيقة قائمة، حتى وإن أخذنا بالاعتبار أن سبعة عقود من الزمن تفصل بينهم وبين ذلك الزمن ووقائعه. وربما سيتعين عليهم العودة إلى المدرسة بعد الانتهاء من زيارة المتحف، ربما ستتعطل الدروس في اليوم الذي زاروا فيه المتحف، ربما ستكون مادة اللغة الألمانية، على وجه الخصوص، هي الحصة الدراسية التي سيتعين عليهم حضورها. ربما سيرحبون كثيراً بتغيير الموضوع، الذي أصغوا إلى تفاصيله في المتحف. ربما يتبحرون أكثر فيما تتحدث به إليهم المعلمة من تفاصيل تتعلق بقواعد اللغة الألمانية. وربما سيحيطون علما في هذا اليوم بحقيقيتين مختلفتين – حقيقة مكتوبة على سبورة المدرسة، وحقيقة أخرى تمت كتابتها على جدران السجن النازي:

فهم تعلموا في هذا اليوم أمراً لا تجيزه قواعد اللغة الألمانية؛ تعلموا أن ثمة جملاً لا يمكن الانتهاء منها من خلال وضع نقطة في نهايتها ـ وتبقى هذه الحقيقة قائمة، سواء تعلق الأمر بعبارات مكتوبة على جدران زنزانة أو بجملة قد شُرع في كتابتها قبل ما يزيد على سبعين عاماً. إن هذه الحالة الفظيعة، حالة ضحايا ما عاد المرء يعرف أسماءهم، استحدثت أمراً لا يزال يفرض نفسه بنحو لا مناص منه في أوروبا عامة، وفي ألمانيا على وجه الخصوص. بمعنى ضرورة إنشاء نُصُب تذكارية ومؤسسات بحثية وضرورة الاضطلاع بالمهام الإرشادية.

سيمونه فالك: مؤرخة وصحافية ألمانية.

ترجمة: عدنان عباس

"من لا يقدر على أن يتذكر الماضي، سيكون لزاما عليه أن يعيده". هذه الكلمات المأخوذة من الفيلسوف جورج سانتانيا مكتوبة على لوحة موجودة في متحف معسكر الإبادة الجماعية في أوشفيتس (Auschwitz). ولكن، ما المقصود بـ «تذكر الماضي»، لا سيما حينما نأخذ بالاعتبار، أن التذكر عملية ديناميكية، كما يتبين لنا من مطالعة الذكريات الكثيرة، التي تركها لنا الأفراد، الذين عاشوا ذلك الماضي، وكانوا شهودا عليه؟

ستانيسواف شتراسبورغر Stanisław Strasburger

إحياء ذكرى الماضي ـ ولكن بأي أسلوب؟

بولندا مثالاً للتغلب على آثار الاحتلال

في يوم كثيف الضباب من أيام نيسان/ أبريل من العام ٢٠١٠ تحطمت في مدينة سمولينسك الروسية طائرة بولندية حكومية. هذه الكارثة أودت بحياة رئيس الجمهورية وزوجته ورئيس أركان الجيش البولندي ومحافظ المصرف الوطني وعدد كبير من البرلمانيين ومن رجال الدين وكبار الموظفين الحكوميين. كان الرئيس في طريقه على رأس وفد حكومي للمشاركة في إحياء الذكرى السبعينية، لما يسمى مجزرة كاتين (Katyn).

ولم تتطرق التقارير الخاصة بأسباب الكارثة لا من قريب ولا من بعيد إلى احتمال أن يكون هناك تفجير مقصود. لكن لو أخذنا هدف الرحلة ومكان الكارثة والصدى الذي خلفته هذه الكارثة بعين الاعتبار، يوحي بأنه من الصعوبة بمكان، العثور على مناسبة أخرى، تعكس بنحو أفضل، أسلوب بولندا الراهنة، في تعاملها مع ماضيها. إن هذه البلاد، التي احتلتها جارتاها القويتان روسيا وألمانيا في القرن العشرين، يمكن أن تكون من ناحية، مثالاً جيداً للتغلب على تداعيات المحن التي عاشتها، ومن ناحية أخرى تمثل تحذيراً قوياً يرافق التطور الذي تسلكه ذاكرة تاريخية تبلورت في سياق تبعية سياسية، استغرقت حقباً زمنية طويلة.

وأشعر في هذا السياق بصعوبة كبيرة في غض الطرف عن القرائن المهمة، الكائنة بين تاريخ بولندا وجيرانها من ناحية، وتاريخ الشرق الأوسط عامة، خصوصا القوى الإقليمية كسوريا ولبنان وإسرائيل، من ناحية أخرى. ومع أن مناقشة هذه المسألة أمرٌ يتخطى الإطار العام لهذه المقالة إلا أنه لا يسعني إلا أن أدعوا القراء ثاقبي النظر والفكر إلى أن يقرؤوا هذه المقالة ضمن هذا المنظور.

شاهد عيان عاش أحداث الماضي

إن الجريمة البشعة التي شهدتها مدينة كاتين الروسية في العام ١٩٤٠، تركت جرحاً وخلفت صدمة نفسية من أكثر الجروح والصدمات النفسية التي تعرضت لها بولندا في تاريخها المعاصر. فالحرب العالمية الثانية تركت بعد اندلاعها بحوالي عام واحد تداعيات مختلفة، كان من جملتها قيام ألمانيا الهتلرية وروسيا السوفيتية باحتلال بولندا. وتحمل الظروف التي عاشتها جدتي في تلك الحقبة دلالات كبيرة. فبعدما تم استدعاؤها للخدمة في الجيش كممرضة، انسحبت برفقة كتيبة عسكرية من العاصمة، وتحركت باتجاه الشرق. وحالها في ذلك حال الجنود المواصلين السير ليلاً ونهاراً. واعتقدت جدتي أنه سيكون بمقدورها أيضا، إذا ما وصلت إلى ذلك الجزء من البلاد، الذي لم تحتله القوات الألمانية الغازية بعدُ، الالتحاق بقوات متماسكة الصفوف وعالية المعنويات القتالية وقادرة على شن هجوم مضاد. إلا أن جدتي والكتيبة التي خدمت فيها، كانوا، بدلاً من ذلك، قد وقفوا أمام نقطة مراقبة تابعة للجيش الأحمر. "لقد جرى تقسيم بولندا"، أنذر ضابطٌ روسي الجنود الهائمين على وجوههم. "إن دولتكم لم يعد لها وجود، وبالتالي فإن بإمكانكم اختيار واحد من اثنين: إما العودة إلى الألمان، أو البقاء معنا على هذا الطرف من النهر، الذي أصبح يشكل الحدود الجديدة بين ألمانيا والاتحاد السوفيتي. كما أن بمقدور الضباط المرافقين لكم أن ينضموا إلينا!".

بالطبع لم يعد أحد يتحدث بأي حال من الأحوال عن تنظيم هجوم مضاد. بيد أن هذه الحقيقة لم تكن أسوأ ما في الأمر من عجز وهوان: إذ سرعان ما تناقلت الأفواه، خبراً يفيد بأن القادة السياسيين والعسكريين، قد هربوا إلى خارج البلاد. ومن نافلة القول الإشارة هنا إلى أن الصدمة الكبرى كانت الهزيمة التي تعرض لها الجيش البولندي وما تبعها من تقسيم لأراضي الدولة البولندية. فالمواطنون كانوا قد شعروا بأن الحكومة التي كانت تحظى بثقتهم قد خانتهم وتركتهم يواجهون مصيرهم بلا قيادة تأخذ بيدهم وقوة تذود عنهم في مواجهة ما ألم بالبلاد من كارثة. وهكذا، فبيننا أصيب

البعض من المواطنين بهستيريا واضطرابات عصبية تعامل البعض الآخر بلامبالاة وانعدام إحساس مع الأمر، وتحولوا إلى أشخاص لا يعيرون أي اهتمام لما يحدث حولهم.

وكانت جدتي قد قررت العودة إلى المنطقة الواقعة تحت الاحتلال الألماني. وبالتالي فإنها رجعت إلى العاصمة، حيث كُتب عليها أن تعيش ست سنوات من سنوات الحرب وأن تقضي، من ثم، ٤٤ عاماً في دولة تخضع للاحتلال السوفيتي في واقع الحال. وكانت جدتي في ذلك الزمن، محظوظة فعلاً. فهي لم تكن ضابطة في الجيش وكذلك حال والدها. ولولا هذه الحقيقة لكانا قد اعتقلا في أحد معسكرات الاعتقال السوفيتية الشبيهة بمعسكر كاتين الذي قتل فيه السوفيت حوالي ٢٢ ألفاً من المواطنين البولنديين. وهكذا خسرت بولندا نصف ما لديها من ضباط. وكان هناك تشابه كبير بين السياسيات التي انتهجها المحتلون: فالطرفان كانا قد عقدا العزم على القضاء قضاء تاما على الطليعة المثقفة، وذلك بغية تجريد البلاد من خصائصها الفكرية.

جراح تتحدث عن نفسها همساً

إن جريمة كاتين لا تزال حتى يومنا هذا مادة لكثير من طرق التدليس وسبل الخداع المتداولة في الذاكرة التاريخية البولندية. ومن سخرية التاريخ أن يكون النازيون هم أصحاب الفضل في اكتشاف هذه الجريمة والإعلان عن تفاصيلها. فهؤلاء كانوا قد أذاعوا على الملأ، أسماء الضحايا وأسماء المسؤولين عن ارتكاب هذه الجريمة النكراء. إلا أن السوفييت كانوا ينكرون هذه الأخبار جملة وتفصيلا. وفيما بعد، أي في حقبة بولندا الشيوعية، كان مصير مَنْ يتحدث عن أسرار مجزرة كاتين السجن. على صعيد آخر تكتمت الكتب المدرسية والأحاديث التي كانت يجري ترديدها في المناسبات العامة، بالكامل على المسألة أو أن الجميع واصلوا الزعم، بأن النازيين كانوا هم القتلة الحقيقيون. أما جدتي فلم يعد أمامها خيار سوى أن تستغل فرص التنزه في الحديقة العامة، لتروي لي همسا ما كانت شاهدة عيان عليه، بعد أن تأخذ احتياطاتها بأن لا أحد يسمع ما تقوله.

وكما هو معروف فقد حدث تحول جذري، في أوروبا الشرقية، في العام ١٩٨٩. فقد انسحب الجيش الأحمر من الأراضي البولندية. كما أنهى الاتحاد السوفيتي مواصلة دعمه لحكومة البلاد الشيوعية ولم يعد يمارس سيطرته عليها. ولم يدم الأمر طويلا، حتى أمست المعلومات الصحيحة عن المسؤولين الحقيقيين عن جريمة كاتين مادة متداولة في كتب التاريخ بلا تزويق ووجل. ولكن سرعان ما تأكدت حقائق أخرى كثيرة كان من جملتها أن ممارسة الرقابة على الأفكار وتزوير الحقائق وكبت المشاعر وتجاهل جراح لم تلتئم بعد، على مدى عقود كثيرة من الزمن، لا تعوض عنها روايات تتناقلها كتب التاريخ. فمع تحرير الكلمة بدأ النضال من أجل خلق ثقافة تختص بإحياء ذكرى الوقائع التاريخية.

سخرية قاتلة

سمعت بأخبار الكارثة، التي تعرضت لها الطائرة الحكومية في سماء مدينة سمولينسك في صبيحة اليوم الذي سقطت فيه الطائرة. فبعد قضاء إجازة قصيرة في الأردن، رجعت إلى لبنان. وخلال الساعات التالية تلقيت الكثير من التعازي، ليس من أصدقاء عرب فحسب، بل ومن معارف أجانب أيضاً. ولم يحجم هؤلاء الأشخاص عن مواساتي بعبارات تنطوي على معان سامية: "إن هذا الحدث مأساة وطنية بالنسبة لوطنك .. إنكم لا تستحقون هذا القدر المشؤوم ... إننا نشارك بولندا في حزنها بكل قلوبنا".

وحينما تحدثت في بيروت في اليوم التالي عن السياسيين الذين لقوا حتفهم في تلك الكارثة لم يجد البعض من الأشخاص الذين تحدثتُ إليهم، غضاضةً من السخرية بعبارات من قبيل: "إنك تعلم جيداً بأني أشارككم في أحزانكم إلا أن تحطمَ طائرة ومصرعَ ما فيها من سياسيين لبنانيين قد يكون مناسبة جيدة لإحداث التحول المنشود في سياستنا".

ولا تفوتني هاهنا الإشارة إلى أنني لم أتستر أبداً على أنني لست من أنصار حزب الرئيس الذي حكم البلاد آنذاك. وتبقى هذه الحقيقة قائمة بالرغم من أن عزم أهم رجالات الدولة في بولندا وروسيا على المشاركة في إحياء الذكرى السنوية لمجزرة كاتين وقيام التلفزيون الروسي بعرض الفيلم السينمائي كاتين، الذي أخرجه البولندي أندريه فايدا (Andrzej Wajda)، قد شكلا تحولاً كبيراً في تطبيع العلاقات بين بولندا وروسيا.

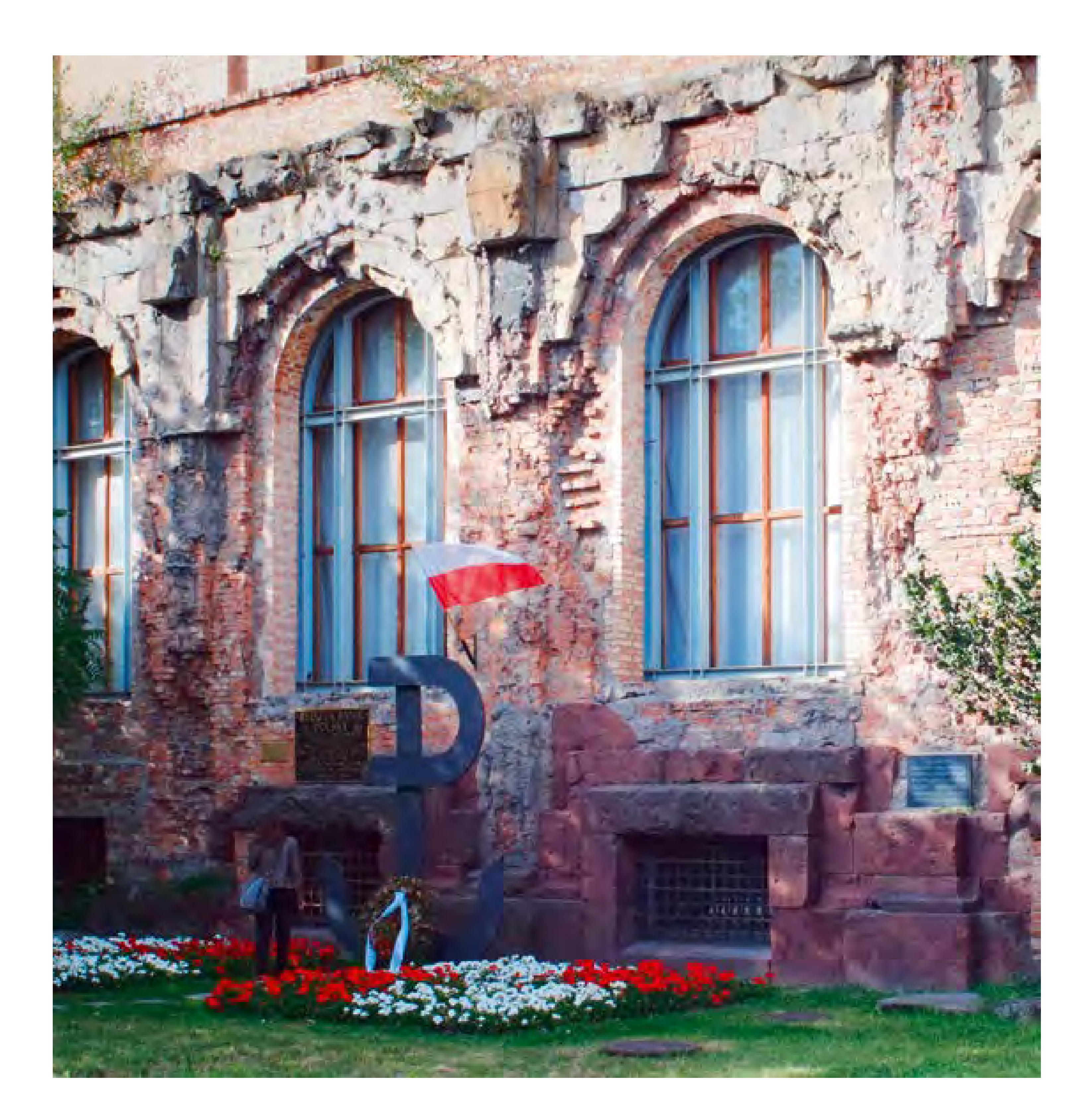
ومن سخرية هذه الكارثة أن الرئيس الراحل ليخ كاتشينسكي (Lech Kaczynski) كان في مقدمة الأشخاص الذين تكفلوا بخلق ثقافة إحياء ذكرى الوقائع التاريخية في بولندا، حين كان عمدة لمدينة وارسو. فبرعايته الشخصية أبصر فيلم كاتين النور في عام ٢٠٠٧. بيد أن تصورات ليخ كاتشينسكي بشأن الذاكرة التاريخية، تثير في داخلي شعوراً بالقلق. فتصوراته تتبنى تعريفاً للأمة والوطنية، لا يناسب طبيعة عصرنا الراهن بأي حال من الأحوال ولا يمنع من الدخول في تسويات انتهازية. كما يفتح الباب أمام قبول حلول وسط في موضوعات تستحق أن يناقشها المجتمع بكل صراحة. وكثيراً ما كنتُ ألمس في هذا النهج، صورةً ترسمُ ملامح بولندا، كما لو كان قدرها، أن تكون ضحية أطماع قوى عظمى أجنبية وحلفاء، ديدنهم التآمر عليها والتستر على نواياهم الخبيثة بالمظاهر الزائفة. واكتسبت وجهة النظر هذه أهمية بينة بعد كارثة سمولينسك وأمست حتى يومنا الراهن، النبرة المهيمنة في أغلب الحالات.

هل يعني الشرف الغرور بالنفس؟

إن فيلم كاتين، صورة صادقة لهذه التصورات بكل تأكيد. ولا تقتصر أهميته على أن مخرجه البولندي يتمتع بصيت عالمي وأنه، وبرعاية رئيس الدولة، قد نجح في حشد مجموعة من خيرة الممثلين للمشاركة في الفيلم. فالأمر الأكثر من هذا أهمية هو أن الفيلم قد أمسى بمثابة موضوع إلزامي في المواد المقررة في المدارس. كما صارت وزارة الخارجية البولندية، تدعوا البعثات الدبلوماسية، في كل أنحاء العالم إلى بذل جهدها لدعم الفيلم في الخارج. وهكذا لم يعد كاتين، فيلماً سينمائياً مادته مستقاة من حقائق تاريخية فحسب، بل صار أيضاً وسيطاً ثقافياً يعكس الذاكرة التاريخية

بقايا البنك المركزي البولوندي أيام انتفاضة وارسو

Photo: Stefan Weidner





نصب تذكاري لضحايا النازية،
محطة قطارات لوتس ببولندا
Photo: Stefan Weidner



البولندية. إن هذه الحقيقية لا يجوز للمرء أن يتجاهلها عند تقييمه فيلم فايدا.

وتُركز أحداثُ الفيلم على مجموعة ضئيلة من ضباط أسرهم السوفيت ونقلوهم إلى مدينة كاتين وقتلوهم بأسلوب وحشي. على صعيد آخر، يترك الفيلم المشاهدين يتابعون ما كانت الزوجات والأمهات يكابدنه جراء عدم معرفتهن الدقيقة بمصير رجالهن وأبنائهن وانتظارهن في بعض الحالات سنوات كثيرة على أمل أن يرجع إليهن أولئك الذين ما عادوا على قيد الحياة، منذ أمد طويل. ويستخدم المخرج نموذجاً يتسم بالتبسيط إلى حد كبير: أناس أبرياء يغتالهم أشخاص ملحدون ديدنهم تعذيب الآخرين والتنكيل بهم غير آبهين بأن أقرباء هؤلاء الأبرياء يقاسون الأمرين ويتحملون شتى أنواع العذاب بسبب عدم معرفتهم بالمصير الذي آل إليه ذووهم.

من ناحية أخرى، أثار أول مشهد في الفيلم استغرابي. فأحد الضباط، الذين أسرهم السوفييت، أمسى قبل بدء عملية التسفير بفترة وجيزة قادراً على الهروب من قبضة السوفييت. فهو يتخطى كل المصاعب وينجح في الالتقاء بزوجته وطفلته الصغيرة. وتحاول زوجته وابنته إقناعه بضرورة انتهاز الفرصة والبقاء معهن. بيد أن الممثل الرئيسي في الفيلم يرفض هذا الطلب بزعم أنه لا يتفق مع معاني الشرف، فالضابط في الجيش البولندي لا يجوز له التفكير بالهروب أبداً إذا كان مخلصاً في المحافظة على شرفه.

وبرغم هذا التبرير، فإني أود التعرف على معنى تضحيته بنفسه باسم الشرف. فهل تنطوي هذه التضحية على ما هو أكثر من أن شاباً سيلقى حتفه ويترك وراءه أسرة تحزن عليه وتبكيه بلوعة؟ إننا هنا إزاء موت بلا كفاح، بلا فرصة لتحقيق نجاح سياسي أو تفوق معنوي. وهل المراد هنا الإشادة بهذا السلوك والترويج له فعلاً، باعتباره المثال الحق، الذي يستحق أن يقتدي به الآخرون؟

وربما عكس هذا المشهد في الفيلم نمط التفكير الذي كان دارجاً في ذلك الوقت. ولكن لماذا لم يُكلف المخرجُ نفسه عناء تسليط الضوء على نمط التفكير هذا ومناقشته بشيء من العمق؟ الواقع هو أن الفيلم جاء بعكس ما نود رؤيته فيه: فرسالة هذا العمل الفني، وهي رسالة نمط ثقافة إحياء ذكرى الوقائع التاريخية، تتخذ في الواقع صيغة الزيادة في الحساسية. فهناك احتمال واحد لا غير: إن تفسير ما هو صالح وما هو طالح أمر محدد مسبقاً.

وتدلل أحد المشاهد الأولى من الفيلم على نمط التفكير هذا: فأمام الكنيسة الواقعة في الساحة العامة، تلاحظ الزوجة، جسماً مغطى بمعطف من المعاطف، التي يرتديها أفراد القوات العسكرية. وراح أحد الكهنة يقرأ الصلاة على روح الغائب. وحينما سحبت الزوجة المعطف من الجسم وهي في غاية الحزن والأسى تبين لها أنه ليس ثمة إنسان مسجى تحت المعطف أصلاً، بل كان تحته تمثال المسيح. هل أراد فايدا بهذا الأسلوب أن يقول لنا إن وفاة الضباط البولنديين في كاتين كانت على شبه كبير بالتضحية التي قدمها ابن الله؟

ومهما كانت الحال ففي نهاية الأمر ينجح أحد أبطال الفيلم في النجاة من مجزرة كاتين ويعود بعد انتهاء الحرب إلى بولندا الشيوعية. بيد أنه لا يستطيع التغلب على حقيقة أن الكثيرين من المحيطين به يرون فيه إنساناً قد تعاون مع العدو ويدفعونه، من ثم، إلى الانتحار. كان هذا الشخص قد نجا من مجزرة كاتين إلا أن هذه النجاة لم تمن عليه بالسعادة وراحة الضمير أبداً. إن العكس هو الذي تحقق في نهاية المطاف: فنجاته فرضت عليه أن يقتل نفسه بنفسه. فالتوبيخ الذي كانت توجهه إليه عائلات رفاقه المقتولين، كانت تؤنب ضميره بشدة. ففي أفكارهم وكلماتهم وفي كل ما كانوا يمارسون من أعمال، كانت هذه العائلات تطرح عليه نفس السؤال: لماذا نجوت أنت وحدك من الكارثة، ولم ينج منها زوجي، ولم ينج منها ولدي...؟

وبناء على الأسلوب الغريب، الذي انتهجه الفيلم لردم هوة زمنية استغرقت أربعين عاماً من التكتم والكذب، ربما يبدو لنا هذا التصور المفرط في الحساسية أمراً ليس بالمستغرب أصلاً. ولكن وحين يصر المرء، بعد مرور سبعين عاماً على الوقائع المذكورة على التمسك بثقافة معينة ورعاية أكيدة في العالم الخارجي ينبغي بالذاكرة التاريخية، والحالة هذه، أن تستعيد هذه الصدمة، بنظرة تميز بين الأحداث وتبتعد بالتالي، كل البعد، عن النظرة الشمولية.

البطاطس الغضبانة

وحتى ليخ كاتشينسكي نفسه، كان حساساً بنحو غير معتاد أبداً، حين دار الأمر حول صورة بولندا في العالم (وصورته كرئيس). وكانت هذه الحساسية تتخذ بعض الأحيان صيغاً تدعو للاستغراب فعلاً. وكمثال معبر بشكل جيد عن هذه الحساسية، نود الإشارة هنا إلى الأزمة التي اندلعت بسبب الاسم الهزلي «بطاطس بولندية جديدة»، الذي أطلقته صحيفة Die Tageszeitung (TAZ) الألمانية اليسارية على كاتشينسكي في عام ٢٠٠٦. وكانت الصحيفة قد سخرت منه في مقالة تناولت فيها الموقف المعادي غير القابل للإصلاح، الذي يكنه رئيس الجمهورية للألمان والروس. وكان كاتب المقالة قد أشار إلى أن منظور كاتشينسكي للعالم ينطلق من تصور يرى "أن كل ألماني مهيأ منذ العصر الوسيط لأن يمتطي فرسه ويحث الخطى باتجاه الشرق".

وكانت هذه المقالة المنشورة في صحيفة خاصة قد أثارت غضب كاتشينسكي. ولهذا السبب فإنه سرعان ما ألغى استقبال وفد ألماني. من ناحية أخرى طالب كاتشينسكي بضرورة إحالة كاتب المقالة الساخرة إلى المحكمة جزاء تعرضه له. وبناء على هذا كله، هل يجوز أن تعهد إلى رئيس دولة يتصف شخصياً بهذه الحساسية المفرطة مهمة صياغة الإطار العام للذاكرة التاريخية؟

وحينما يخطئ أوباما...

إلا أن الأمر الأكثر تعقيداً، يتجسد من خلال ما يسمى بمعسكرات الموت البولندية. والأمر الذي تجدر ملاحظته، هو أن هذا المصطلح، الذي يشير إلى معسكرات الاعتقال في أراضي بولندا المحتلة من المصطلحات الدارجة في وسائل الإعلام العالمية وعلى لسان هذا السياسي أو ذاك. والأمر المثير للالتباس هو أن البعض قد يفهمون

من هذا المصطلح أن للبولنديين دورا في إنشاء هذه المعسكرات. إلا أن الحقيقية التي لا خلاف عليها، هي أن الألمان هم الذين شيدوا وأداروا معسكرات الاعتقال هذه.

وغني عن البيان أن هذا الموضوع لا يزال يتسم بأهمية كبيرة اليوم أيضاً. ففي أيار/ مايو من العام ٢٠١٢، استخدم الرئيس أوباما في خطاب له مصطلح «معسكرات الموت البولندية». ومن سخرية القدر أن أوباما استخدم هذا المصطلح، في خطاب ألقاه بمناسبة تكريم ذكرى عضو من أعضاء حركة التحرير البولندية كان قد خاطر بحياته وتسلل إلى داخل حي اليهود، ليبوح للحلفاء بأخبار الإبادة الجماعية. وهكذا كان هذا الشخص من الأوائل الذين أبلغوا عن هذه الجرائم. وتثير كلمات أوباما الحزن لدى الكثير من البولنديين وذلك لأن أمريكا تُعتبر في أغلب الأحيان حليف بولندا الوثيق وأكثر إخلاصاً من الدول الأوروبية، التي كثيراً ما تخلت عن الالتزامات التي تعهدت بها والوعود التي قطعتها على نفسها بصفتها دولاً حليفة لبولندا. بيد أن هذا المشكل أكثر شمولية وأوسع مدى.

هتلر يعشش في الرؤوس

في عام ٢٠١١، نظمتُ في وارسو، مهرجانا للأفلام السينمائية اللبنانية ومشروعاً ثقافياً يهدف إلى إعطاء تلاميذ ومعلمي مدرسة بولندية الفرصة للتعرف على لبنان. وهكذا استضفت ثلاث نساء لبنانيات شابات: ممثلة سينمائية وناشطة تعمل مخرجة للأفلام الوثائقية وأخيراً وليس آخراً، أستاذة لآداب اللغة العربية. ومع أن البرنامج كان مرهقاً إلا أن الضيوف أصروا على أن نقوم برحلة إلى جنوب البلاد، نقطع خلالها، وفي يوم واحد، ما يزيد على ٣٠٠ كيلومتراً لزيارة متحف معسكر أوشفيتس ـ بيركيناو (Auschwitz-Birkenau). لقد استيقظنا في الساعة الخامسة صباحاً ورجعنا في ساعة متأخرة في منتصف الليلة. وحتى النجمة السينمائية غير المعتادة على تحمل هذا الإرهاق، والتي أصابها الإعياء التام في نهاية الرحلة، لم تتردد في الاعتراف في اليوم التالي بأن الرحلة كانت تستحق كل ما عانته من إرهاق.

وسرعان ما تبين لنا أن في أوشفيتس تنتظرنا إشكاليات أخرى ذات صلة بموضوع الذاكرة التاريخية. ولا يفوتنا هنا التأكيد على أن هذه الإشكاليات لا علاقة لها ببولندا الحالية، بل هي ذات علاقة متينة بمجمل العالم الغربي. وما يجول في ذهني ههنا، لا علاقة له بالمسائل العامة المتعلقة بالسياحة وبأسلوب الاتصال بالزوار والتواصل معهم ـ أعني وعلى سبيل المثال، أن المكان التاريخي لا يجوز أن يبدو وكأنه مكان يرهق الزوار ويسبب لهم المتاعب ولا ينبغي به أن يتحول إلى ما يشبه مدينة ألعاب تذكرنا بمدينة ديزني، همها هو استخدام الوسائط المتعددة لعرض فعاليات ترفيهية وكأنها "حقيقية"، وبحجة مفادها أن أسلوب العرض هذا يسمح للزوار أن "يعيشوا التاريخ مرة ثانية" و "يتحسسوه". إن العكس هو الصحيح: إن ما يجول في خاطري هو أن تنشأ مجابهة مع الماضي وأن يجري تشجيع الآخرين على المشاركة بشكل إيجابي في صياغة الذاكرة التاريخية.

وخلال زيارتنا لأوشفيتس استحوذت على انتباهنا لوحةٌ اشتملت على أسماء الضحايا، الذين لقوا حتفهم في المعسكر. وسرعان ما وقفنا أمام اللوحة ورحنا نقرأ: يهود: مليون، بولنديون: حوالي ٧٥ ألفاً، السنتي والروما: ٢١ ألفاً، أسرى سوفييت: ١٥ ألفاً، آخرون: ١٢٥٠٠. قررنا أن نأخذ المبادرة ونتحدث إلى المرشدة الناطقة بالإنجليزية عسى أنها تستطيع أن تبين لنا ما يقصده المؤرخون العاملون في المتحف حين يكتبون في هذه اللوحة تارة «يهود»، وتارة أخرى «بولنديون». "إن الموضوع غاية في البساطة"، ردت المرشدة علينا. "اليهود هم أولئك الأفراد الذين يدينون بالديانة اليهودية" "وإذا كان الأمر كما تقولين"، قلتُ لها معلقاً، "فَمَن هم في هذه الحالة، البولنديون، المدرجة أسماؤهم في هذه القائمة؟" وبحيرة واضحة وبشيء من اللعثمة ردت قائلة: "إن هؤلاء هم مواطنو بولندا."

"مواطنو بولندا..." كررت عليها ما قالته هي نفسُها. "واليهود، الذين ذكرتِهم قبل قليل، أما كان هؤلاء مواطنين بولنديين؟"

لقد بان بشكل سافر أن المرشدة قد وعت ما في منطقها من عيب ولذا راحت تقول بصوت منخفض وبنبرة مستسلمة: "يعني، أقصد ... نعم .. بالتأكيد .. لقد كانوا مواطنين بولنديين. حوالي نصفهم كانوا مواطنين مجريين وحوالي ٣٠٠ ألف منهم كانوا مواطنين بولنديين. أما سائر المتبقين فإنهم كانوا من أقطار أوروبية أخرى ...".

ومن أجل تفادي كل التباس ممكن رحتُ أسألها: "هل يعني هذا أن البولنديين المدرجة أسماؤهم هنا هم ليسوا مجرد مواطنين بولنديين، بل هم مواطنون يدينون بالديانة الكاثوليكية؟" "هذه هي الحقيقة بعينها"، ردتّ علي مؤيدة صحة ما قلتُ.

"ما هذه البلبلة والخلط بين الأمور"، تحدث بعضنا إلى البعض الآخر ورحنا نقول: "لماذا لم يُكتب هناك: بولنديون يدينون بالديانة كذا، ومجريون يدينون بالديانة كذا، وهلم جرا؟".

أيمكن أن تجري الأمور على هذا المنوال فعلاً؟ إن المتحف يستخدم هنا مقولات هتلر حقاً! فلا أهمية تذكر للدولة التي ينتمي إليها هذا المعتقل أو ذاك من المعتقلين الذين ساقهم القدر إلى هذا المعسكر. لا أهمية تذكر للديانة التي آمن بها هذا المعتقل أو ذاك، كما لا أهمية تذكر للصفات التي يعتقد المعتقل أنها تنطبق عليه. إن الأمر الأكثر أهمية هنا، هو ما إذا كان النازيون قد اعتبروه بولندياً أو يهودياً أو غجرياً. ولقد أصبحنا اليوم على بينة بأن النازيين قد تصرفوا وفق معايير زائفة من بنات أفكارهم. فهم لم يستندوا في معاييرهم هذه لا على نظرية موثقة ولا على ماهية الدولة، التي ينتمي إليها، فعلاً، الأفراد الذين يلقون حتفهم على أياديهم.

بيد أن المرشدة العاملة في المتحف لا تستسلم بهذه البساطة. "إنكم لا تعلمون بالإشكاليات والتعقيدات الممكنة الحدوث هنا" قالت المرشدة بنبرة تتسم بشيء من الغضب. "لنفترض مثلاً، أن مجموعة بولندية قد زارت المتحف بصحبة كاهن كاثوليكي، تكفل بالقيام بدور المرشد السياحي. فلو كان مكتوباً على اللوحة "بولندي من أبناء الديانة الموسوية"، لكان الكاهن قد قطع رقبتنا في الحال. "إن البولندي الحق لا يمكن أن يكون إلا كاثوليكيا"، سيقول لنا بغضب وانفعال. ودعنا نفترض أن مجموعة سياحية إسرائيلية قد زارت المتحف ـ علماً بأن زيارة من هذا القبيل ليس حدثاً نادر الحصول أبداً، فالمتحف تزروه مجموعات إسرائيلية كثيرة. فلو كان مكتوباً

على اللوحة «بولندي» وليس «يهودي»، لكان الإسرائيليون قد قطعونا إرباً إرباً، غير مكترثين بباقي العبارات التي يمكن أن تستكمل اللوحة من خلالها البيانات المهمة عن الشخص المعني. إن هؤلاء من جلدتنا بلا نقاش: "إنهم يهود مثلنا، وليسوا بولنديين! ـ ستقول لنا المجموعة الإسرائيلية".

وبعد كل ما دار بيننا من نقاش تركنا المرشدة السياحية العاملة في المتحف في حالها. ففي لاتتحمل أي مسؤولية في الواقع لا عن سياسة إحياء الذكرى التي ينتهجها المتحف ولا عن الطريقة التي تمارسها الجهات الحكومية في توجيه هذه السياسة. وليس ثمة شك في أن هذه السياسة تستند على حلول وسط انتهازية الطابع والمرامي. وغني عن البيان أن على الحملة الموجهة ضد «معسكرات الموت البولندية» أن تحرر نفسها من التناقضات التي أشرنا إليها في سياق نقاشنا مع المرشدة السياحية. وكيفما اتفق، ففي تلك الأيام، شعرت في أوشفيتس بالخجل بكل بساطة لأني كنت أقف قبالة ضيوف أجانب، قبالة ضيوفي اللبنانيين.

تحول إحياء الذكرى إلى عملية تدعو للسخرية

عقب حدوث كارثة عام ٢٠١٠، فاجأتنا وسائل الإعلام بأنها أخذت تتحدث عن الموضوع بنبرة غير معتادة، نبرة لم تلعب فيها الاختلافاتُ القائمة بين الاتجاهات السياسية لوسائل الإعلام هذه أي دور. وناشدت وسائل الإعلام المواطنين أن يشاركوا في تشييع جثمان الرئيس إلى مثواه الأخير. على صعيد آخر، صار الكثير من الخصوم السياسيين بين ليلة وضحاها واثقين كل الثقة من أن ليخ كاتشينسكي كان واحداً من خيرة السياسيين المحنكين. من ناحية أخرى، بدا الركب المرافق لجثمان الرئيس إلى الأذهان، كما لو كان عرضاً عسكرياً، بدا كما لو أن القوات المسلحة، قد أخذت تلعب دوراً مركزياً في حقبة السلام، التي نعيشها فعلاً لحسن حظنا. فنحن كنا على ما أرى نعيش في زمان، ما كانت فيه بوادر تشير إلى احتمال اندلاع حرب في المستقبل القريب.

وعلى خلفية هذه الأحداث عادت إلى الساحة مجدداً الديناميكية التي ترافق التذكر. فنظريات المؤامرة شاعت تفاصيلها ومزاعمها كالبرق. وكانت هذه النظريات تتهم تارة الروس "عدو بولندا اللدود والأبدي"، والعدو الذي كثيراً ما لوح بقبضته "ضد زهور الأمة البولندية"؛ وتشير، تارة ثانية، إلى سياسيين بولنديين كان ديدنهم، بحسب مزاعم الأطراف المتبنية لهذه النظريات، الخيانة وممالأة العدو والتعاون معه ضد مصلحة البلاد. وخير دليل على خيانة هؤلاء السياسيين هو أنهم لم يكونوا موجودين على متن الطائرة المنكوبة.

بيد أن ما سجله الصندوق الأسود يبين ـ حقاً ليس بنحو قاطع وأكيد ـ أن سبب الكارثة كان بسيطاً بأكثر مما يتصوره الكثير من المتكهنين. وكانت إحدى وجهات النظر تشير إلى تزامن جملة ظروف تكنولوجية غير مناسبة، وإلى أن مصيبةً أخذت تَجُرُّ أخرى. كما أن العديد من البوادر كانت تشير أيضاً إلى أن الطيارين قد استكانوا لما كان يوحي به إليهم قائدُ القوة الجوية من توجيهات ورغبات وهو يقف خلفهم. وليس ثمة شك في أن هؤلاء الطيارين كانوا يخشون أن يصب الرئيس المتقلب النزوات نقمته عليهم. وبرغم سوء الأحوال الجوية، ومع أن برج المراقبة كان قد نصح، بضرورة الهبوط في مطار آخر تجاهل قائد الطائرة المخاطر وأصر على الهبوط في المطار المقرر سلفاً.

وفي ذات الوقت انتشرت عبر التلفونات المحمولة في طول البلاد وعرضها رسائل ساخرة من قبيل: "لقد ركب الطائرة المغادرة إلى سمولينسك رجل «قصير القامة»، رجل مشاغب شرس الطباع، ركبها رئيس ليس عادياً فقط بل ومن سكان الغابات أيضاً، ومن المعادين للأجانب. ركبها رئيس هو واحد من أولئك الذي لا يتقنون، ولا حتى، ترديد النشيد الوطني. إن هذا الرئيس الذي كان يحصل حتى ذلك الحين على أقل تأييد في استطلاعات الرأي العام، لم يكن سخرية تلهو بها ألسنة الهجاء والهزل فحسب، بل ومجمل أوروبا أيضاً.. وبين ليلة وضحاها تغيرت اللهجة، فراحت وسائل الإعلام تقول إن نعش "رجل دولة تمتع بمزايا استثنائية"، قد وصل من سمولينسك (...) وصل نعش «أب الأمة»، (...) وصل نعش رئيس هو أشبه بملك من الملوك" ... وحين أسمع كل هذه الصفات، ليس لدي غير أن أسأل نفسي، مَن هو الذي استبدل، أيها الملاعينُ، الجثمان بجثمان آخر؟ أين هو جسد كاتشينسكي؟

الخير والشر والتاريخ

وحين تخطر على بالي نكات معارفي اللبنانيين أرى أن من الأفضل ألا أحاول إجراء مقارنات غير مناسبة. ومع أن ليخ كاتشينسكي ما كان من أمراء الحرب اللبنانيين، إلا أن من حقائق الأمور، هو أن التنظيم السياسي، الذي يتزعمه شقيقه، والكثير من السياسيين المحافظين من ذوي العلاقة بهذه البيئة السياسية، يدعون إلى وجهة نظر متميزة بخصوص الذاكرة التاريخية. إنهم يشيدون بالموقف الذي اتخذه ضباط، خدموا في الجيش في الحقبة السابقة على الحرب، وتصدوا لأولئك الذين تعاونوا مع الأعداء في الحقبة الشيوعية. وفي هذا كله، لا ينسى هؤلاء، أولئك الأعداء اللدودين، الذين يتربصون بالشر من خلف الحدود، والذين يتجاهل شرَهم العالمُ والضحيةُ بولندا أيضاً، هذه البلاد التي كانت ـ بين الشعوب قرباناً كالمسيح. ولكن من أين جاءت يا ترى هذه اللغة التبسيطية المجذوبة في الإعلاء من شأن الذاكرة التاريخية؟

ويكمن جزء من المشكلة في تلك التحريفات الانتهازية التي تلعب دوماً دوراً فعالاً في السياسة. وتنطبق هذه الحقيقة على السياسة الداخلية والسياسة الخارجية على السواء. إلا أن المادة الرئيسية هنا، تكمن أيضاً، في طرائق التفكير، التي جرى صقلها في حقبة كانت بولندا فيها تخضع للاحتلال فعلاً، وكان لزاماً عليها أن تخاف كل الخوف على أمن حدودها؛ في حقبة كان على الحقيقة أن تظل مخفية في الصدور. وانعكس هذا كله ليس على التاريخ المكتوب من قبل الجهات الحكومية فقط، أعني الجهات، التي كان عندها الاستعداد للاستجابة، إلى ما يُمارس عليها من تأثيرات، بل انعكس على الذكريات البشرية أيضاً. وبقدر تعلق الأمر بالذكريات البشرية، لا بد أن نشير هنا، إلى أنها تظل ـ حتى وأن أخذنا بالاعتبار، أن هذه الذكريات لا يمكن إلحاقها من حيث المبدأ أيضاً بقوالب أيديولوجية

بينة المعالم، وهي عرضة للتشوهات، خصوصا إذا ما ووجهت بشكل أو بآخر بالسلطات الحكومية. إلا أنه يُستحسن أن يميز المرء بين حقب السلام، التي تتخلل العصور الحبلى بالنزاعات والتوترات، والتي تساعد بنحو جيد على فتح نقاشات تخص الموضوعات الاجتماعية. ومن منظور واسع وعريض يمكن القول إن لغة الذاكرة التاريخية في عهد الأخوين كاتشينسكي قد كانت لغةً تقابلُ بين الخير والشر. ومع هذا ما من شك في أن مسائل الأخلاق ليست من جملة المقولات التاريخية. إن هذه المسائل من اختصاص الخطاب الحربي، في المقام الأول ـ هذا الخطاب الذي يستعين عادة وبأسلوب تلميحي برب الكون باعتباره أعظم المحاربين وأقواهم.

ارقدوا بسلام ...

إنني واثق كل الوثوق، أن من حق المرء أن يترك خلفه هذا المنظور الروتيني للتاريخ. وليس حينما أتحدث مع جدتي فحسب، بل حين أساهم أيضاً، في الأعمال الدارجة في متحف تاريخ الاشتراكية القومية، أي متحف تاريخ الحقبة النازية، الكائن في كولونيا، أسمع شهود عيان يتحدثون عن ذكرياتهم وأشارك في توثيق هذه الذكريات. على صعيد آخر فإني واثق من أن الذاكرة التاريخية لبلد ما لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تشتمل على تذكر الأبطال فقط، بل يجب الإشارة هنا إلى أنه حتى الأفعال المخجلة، يجب أن تكون من جملة المكونات المهمة لهذه الذاكرة.

ويمكن في هذا السياق الإشارة إلى القصة المحزنة التي كابدها جنديان ألمانيان كان قد استقر بهما المطاف أيام حركة المقاومة البولندية، أن وقعا في العام ١٩٤٤ في قبضة جدتي. وفيما كان أحدهما قد اطمأن إلى الممرضة ووافق على أن تقوم بتضميد جراحه، ارتاب الثاني منها ومنهم جميعاً وخاف من الاطمئنان إليهم. وهكذا، شجع هذا الألماني رفيقه على ترك مستشفى الثوار في الحال. وعندما ترك الاثنان البناية فإنهما لم يبتعدا ولا حتى مئة متر حتى صرعتهم نيران العناصر التابعة لحركة المقاومة البولندية أمام ناظري جدتي.

وفي المنظور البولندي، الدارج على سبيل المثال وليس الحصر، في فيلم كاتين للمخرج فايدا، ليس ثمة مكان لشهادات متضاربة شبيهة بالتضارب الموجود في القصة المحزنة المذكورة آنفاً؛ ليس ثمة مكان لهذه الشهادات لا على المستوى الشخصي ولا على المستوى السياسي. والأمر البين هو أن صدمة الهزيمة في عام ١٩٣٩، والتداعيات المحزنة التي ترتبت على إفلاس الدولة البولندية في الزمن السابق على الحرب، وعلى تخلف القوات المسلحة البولندية عن ركب التطور من ناحية، وسوء قيادة هذه القوات من ناحية أخرى، يتم عرضها في الفيلم كما لو كانت تجسد تضحيات بطولية. أضف إلى هذا أني أشعر، عندما أمعن النظر في الفيلم، بأن المخرج يريد أن يوحي لنا أن رؤية أحب الأبناء يشاركون في حرب مستعرة، ويسقطون قتلى، ربما كأبطال لم يعرفوا الجبن أبداً، أكثر وطنية، من أن يبذل هؤلاء الآباء كل ما يستطيعون بذله من أجل تأمين سلامتهم، التي هي ضرورية وعظيمة الأهمية بالنسبة للمجتمع.

إن النظر إلى ذاكرة تاريخية بهذا الأسلوب، من جملة الأمور التي يصعب عليَّ تقبلها. لأني لا أعثر في هذا الأسلوب، على الصدقية ـ لا أعثر فيه على مجمل التضارب الكائن في السلوك البشري. كما لا يوجد هنا تحليل دقيق وموثق للكوارث التاريخية ولدور القادة الذين لم يفلحوا في الحيلولة دون وقوعها ولم يتوفروا ولا حتى على أبسط معاني الشجاعة الأدبية ليحذروا المجتمع في الوقت المناسب من الكارثة الواقعة لا محالة، أعني أن يحذروه قبل اندلاعها. إن هذه الموضوعات هي الأمور التي ينبغي أن تشتمل عليها كتب التاريخ.

وتأسيساً على كل ما قلناه، فإني أتمنى أن تكف المآسي البشرية والتاريخية التي حدثت في كاتين وأوشفيتس ـ وعلى مستوى آخر مختلف مأساة الطائرة الحكومية أيضاً ـ عن أن تكون مادة للتضليل والتدليس في ثقافة إحياء الذكرى. فبولندا محاطة اليوم بدول صديقة بكل تأكيد. وبهذا المعنى فإن بولندا تستطيع كسب منافع كثيرة من علاقاتها الثقافية المتبادلة ومن طاقاتها السلمية، ومن إثراء هذه الطاقات بمناحي جديدة ذات علاقة بإنشاء أوروبا الموحدة. لقد آن أوان تغيير لغة إحياء الذكرى. فلم تعد ثمة حاجة لا للخطاب الحربي ولا للخطاب الدارج في فيلم كاتين. إن هذه التوجهات عفا عليها الزمن وصار لزاماً أن نقول لها ما نقوله للموتى: ارقدوا بسلام. ارقدوا بسلام كما يرقد الملوك، الذين دفنوا في الحقبة المتأخرة من العصر الوسيط في مقابر الفافل في كراكوف. ارقدوا بسلام بصحبة ليخ كاتشينسكي، الرئيس الذي أمسى "أشبه بملك من الملوك".

ستانيسواف ستراسبورغر: كاتب وصحفي بولندي، يشرف على تنظيم مشروعات تخص المجال الثقافي بين بولندا وألمانيا ولبنان. وكان قد نشر في العام ٢٠٠٩ روايته «تاجر الحكايا». كما يكتب في صحف عربية مختلفة من جملتها الصحيفة اليومية اللبنانية «السفير». وهو يشرف حالياً، على تنظيم مشروع في ألمانيا ولبنان، يدور حول ثقافة التذكر، عنوانه «الفن والتوثيق».

ترجمة: عدنان عباس

ردود الفعل العربية على قتل وطرد يهود أوروبا خلال الحرب العالمية الثانية لا يمكن فصلها عن الاستيطان اليهودي لفلسطين. لقد تناوبت مراحل إنكار محرقة الهولوكوست والاعتراف بالتاريخ اليهودي في أوروبا، واليوم يمكن رصد إدراك بدأ يفرض نفسه بأن الاعتراف المتبادل بمعاناة الطرف الآخر هو الوحيد القادر على فتح آفاق للتعايش.

غوتس نوردبروخ Götz Nordbruch

التفاعل العربي مع الهولوكوست

مواجهة فجيعة العدو

شَغل إميل زيدان في أربعينيات القرن الماضي منصب رئيس تحرير مجلة الأنصار اللبنانية. وفي حزيران/ يونيو عام ١٩٤٤ خصص مقالا للصراع الدائر آنذاك في فلسطين. وكانت أخبار مذابح اليهود في أوروبا الشرقية تتواتر في ذلك الوقت لتصل إلى العالم العربي، إذ حفلت الصحف المحلية بالمواد والتقارير حول الإبادة المنهجية للسكان اليهود تحت الاحتلال الألماني. في مقاله المخصص للدفاع عن الحركات القومية العربية أشار زيدان صراحة إلى هذه المعلومات. وفي واحد من تعليقاته أصر زيدان على أن تحذيره من خطر الصهيونية الذي يخيم على العالم العربي لم يكن مقصودا به مهاجمة اليهود. واعتبر أن تحذيره "لا يتعارض مع التعاطف مع اليهود في أوروبا، والحزن العميق على معاناتهم من الاضطهاد والترحيل. علينا أن نفرق بوضوح بين هذين الأمرين، لنتمكن من القول دون أي غموض: المسألة اليهودية ليست هي المسألة الصهيونية".

التمييز بين اليهودي والصهيوني

حجج مماثلة أُثيرت من قبل مراقبين ينتمون لأطياف سياسية متنوعة في ذلك الوقت. ووفقا لهذا المنظور فإن التعاطف مع مصير اليهود في أوروبا لا يتعارض مع الرفض القاطع للمشروع الصهيوني في شرق المتوسط. على سبيل المثال رأى كثير من القوميين العرب أن المطالبة بإقامة مستوطنات يهودية في فلسطين استنادا إلى محنة اللاجئين اليهود من أوروبا هو أمر لا أساس له، واعتبروه توظيفا لمعاناة اليهود الأوروبيين لخدمة غايات إمبريالية.

هذا التصور للمحرقة باعتبارها جريمة ضد يهود أوروبا تم توظيفها ضد السكان العرب في فلسطين اكتسب زخما جديدا في المناقشات العربية المعاصرة حول التاريخ الألماني النازي. فمنذ خمسينيات القرن الماضي حتى أواخر تسعينياته تعرضت المحرقة للتجاهل أو الإنكار على نطاق واسع في الخطابات التي سادت العالم العربي، وفي المقابل تميز العقد الماضي باعتراف متزايد بالمحرقة كحقيقة تاريخية شكلت الذاكرة الجماعية اليهودية. مثال ساطع على ذلك هو الكتاب الذي نشره مؤخرا الباحث السياسي اللبناني الفرنسي جلبير الأشقر، وعنوانه «العرب والمحرقة، حرب السرديات العربية الإسرائيلية». في هذا الكتاب يراجع الأشقر صراحة السردية التقليدية المستمرة في العالم العربي، والتي تنص على أن محرقة الهولوكوست ليست سوى أسطورة صهيونية. ما يجعل هذا الكتاب مثيرا للاهتمام بوجه خاص هو حقيقة أن أشقر يبين بوضوح أن موقفه ليس أمرا جديدا. فنقلا عن أطروحة والده للدكتوراه من عام ١٩٣٤ يسلط أشقر الضوء على الاشمئزاز الذي أصاب مراقبين عرب كثيرين تجاه التطورات في ألمانيا في ذلك الوقت. في أطروحته المشار إليها يصف جوزيف، والد جلبير الأشقر، سياسة النظام النازي المعادية لليهود على النحو التالي: "وغني عن القول إننا ندين ... المبدأ الرجعي والوحشي القاضي بتنقية الأمة الألمانية من العناصر الأجنبية فيها. ... والذي كانت نتيجته إبعاد «غير المرغوب فيهم» من اليهود، الذين اضطروا إلى البحث عن ملجأ في بلدان أخرى".

صور المحرقة في المخيلة العربية

بذلك تكون الردود العربية على النازية والمحرقة قد رسمت في حركتها دائرة كاملة. ردود الفعل العربية على اضطهاد اليهود في ألمانيا النازية كانت ـ وستظل ـ مرتبطة مباشرة بالسياق الأوسع للسياسات المحلية والإقليمية والدولية. ويمكن فهم الاهتمام المتزايد مؤخرا بالتاريخ النازي كانعكاس للتعددية الفكرية النامية التي تسمح بمساءلة السرديات المستقرة. من هذا المنظور فإنه ليس من المستغرب أن نشر كتب مثل كتاب جلبير الأشقر وغيره يتزامن مع مراجعة السرديات الأخرى التي شكلت ملامح الخطاب العربي على مدى عقود. فقد ظلت الأسئلة حول الوحدة الوطنية، أو الطبقة، أو

الأقليات العرقية والدينية، أو الجندر أسئلة محرمة طويلا في معظم المجتمعات العربية الواقعة تحت سيطرة أنظمة استبدادية حرصت على الحد من النقاش الفكري والتنوع الثقافي. لكن منذ تسعينيات القرن الماضي وهذه المحرمات تتعرض بشكل متزايد للمراجعة، كما يظهر جليا في زيادة وتنوع الخلافات والمناقشات الفكرية. هذا الانفتاح الفكري الذي يرتبط بتغير موازين القوى في المنطقة يظهر كذلك في الاهتمام المتزايد بالمحرقة.

حالة غارودي

تمثل النقاشات التي أثارها كتاب الفيلسوف الفرنسي روجيه غارودي «الأساطير المؤسِسَة للسياسة الإسرائيلية» نقطة تحول بخصوص التصورات المتباينة التي أحاطت بالمحرقة في العام العربي مؤخرا. في هذا الكتاب الذي نشر لأول مرة في عام ١٩٩٥، أشار غارودي صراحة إلى المحرقة كأسطورة اختُرعت من قبل الحركة الصهيونية لابتزاز العالم، وكسب التأييد لقيام دولة إسرائيل. وبعد صدوره في فرنسا في كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٩٥ تمت تغطية كتاب غارودي في الإعلام العربي خلال السنوات التالية على نطاق واسع . وظهرت أولى المراجعات والحوارات الصحفية مع غارودي في الصحف العربية بعد أسابيع فقط من إصدار الكتاب في فرنسا. إذ يتمتع غارودي المعروف بكتاباته في وقت سابق عن الماركسية والإسلام، يتمتع بشعبية كبيرة لدى الرأي العام في العالم العربي. الاهتمام الجماهيري الكبير بأطروحته سمح أخيرا بمحاضرة سادها الدفء خلال معرض القاهرة الدولي للكتاب في شباط/ فبراير ١٩٩٨.

وخُصصت مئات المقالات لكتاب غارودي والمحاكمة التالية، والتي حُكم عليه فيها بدفع غرامة بسبب إنكار المحرقة. هناك سرديتان مركزيتان ظهرتا في خضم هذا السجال، الأولى الإدعاء بأن محرقة النازي هي أسطورة مختلقة من قبل الصهاينة لتبرير سعيهم لإقامة وطن قومي في فلسطين. إذ وضع الكثير من المعلقين العرب في عين الاعتبار حجج غارودي القائلة بأن أعداد الضحايا اليهود مبالغ فيها، وأنه لا توجد براهين على وجود سياسة منهجية للإبادة، وهم يطعنون في مركزية المحرقة بالنسبة للسردية الإسرائيلية. من هذا المنظور، تم إنشاء دولة إسرائيل على أسطورة وبالتالي فإنها تفتقر لأي شرعية أخلاقية أو سياسية. وتم تعميق هذا الرأي من خلال الإشارة إلى تواطؤ مفترض بين الصهيونية والنازية. يقول هذا الافتراض إن مصلحة مشتركة كانت تجمع الصهاينة والنازيين وهي طرد اليهود من أوروبا في فترة ثلاثينيات وأربعينيات القرن الماضي لإجبارهم على الإقامة في فلسطين. هذا التحالف المفترض بين الصهيونية والنازية تمت البرهنة عليه بالإشارة إلى السياسة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين، باعتبارها تحمل صدى النظرة العنصرية النازية في تأكيدها على أن إسرائيل هي دولة يهودية. السردية الإسرائيلية وسياسات الدولة تجاه الفلسطينيين تعكس إذن وفقا لهذا المنظور سياسات النازيين المعادية لليهود.

ونادرا ما لوحظ في تلك المقالات التناقض الضمني في هذه الحجج، وهو التناقض الظاهر في اعتبار أن المحرقة وهمية، وأن اليهود في الوقت نفسه مسؤولون الآن عن محرقة ثانية ضد الفلسطينيين. كان من الواضح أن هذه الحجج لا تعكس اهتماما بفهم الأحداث التاريخية في حد ذاتها، ولكن من خلال ربطها مباشرة بالصراع السياسي في منتصف التسعينيات حول شرعية إسرائيل وسياستها في المنطقة.

وجلبت عملية السلام مع الفلسطينيين والأردن إلى الصدارة المعارك السياسية حول مستقبل المنطقة، والتي دارت بين تيارات قومية وإسلامية من جهة، وتيارات أخرى تدعو إلى الانفتاح الفكري والإصلاحات السياسية في العالم العربي من جهة أخرى.

العقلية التآمرية

أما السردية الثانية التي ظهرت خلال النقاشات حول كتاب غارودي فتمثلت في فكرة المؤامرة اليهودية للصهيونية التي تسيطر على السياسة الدولية ووسائل الإعلام والرأي العام. وجادل محللون كثيرون بأن اليهود يستخدمون قوتهم ونفوذهم في تشكيل ملامح السياسة الدولية، وكانوا وراء التطورات الأكثر تدميرا في المنطقة. واحد من الأمثلة الأكثر وضوحا لهذه الحجة هو مقال لمحمد سلماوي رئيس تحرير جريدة الأهرام إبدو الأسبوعية والمساعد الشخصي للكاتب المصري الحاصل على جائزة نوبل نجيب محفوظ. فقد استعرض سلماوي في مقاله تفاصيل الدعوى الجارية ضد غارودي، وردد الآراء التي كانت شائعة في العالم العربي آنذاك. في مقاله الذي نشر في شباط/ فبراير ١٩٩٨، وجاء بعنوان «فتش عن اليهود!»، تناول سلماوي ثلاث قضايا أثارت اهتمام الرأي العام وقت كتابة المقال. فبالإضافة إلى حالة غارودي، أشار سلماوي إلى مصير ديفيد ايرفينغ منكر المحرقة البريطاني، وقضية مونيكا لوينسكي في الولايات المتحدة. افتتح سلماوي مقالته بالملاحظة التالية: يقف الرئيس الأمريكي بيل كلينتون حاليا في بؤرة الضوء بسبب علاقة مفترضة خارج إطار الزواج (مع مونيكا لوينسكي). والمفكر الفرنسي روجيه غارودي يحاكم في باريس. وتم طرد المؤرخ البريطاني ديفيد ايرفينغ من النمسا وإيطاليا وألمانيا وكندا ودول الكومنولث. ثلاثة حوادث تبدو للوهلة الأولى منفصلة. لكن عند تذكر كلمات نابليون الشهيرة: "فتش عن المرأة!" يمكننا أن نقول أيضا إذا كنا نريد أن نفهم ما يجري من حولنا "فتش عن اليهود!".

شكل هذا الرأي، الذي شارك سلماوي فيه عدد كبير من المعلقين، استمرارا للفكر التآمري المبني بشكل واضح على فكرة المظلومية العربية من جهة، والهيمنة اليهودية على التاريخ من جهة أخرى.

هاتان السرديتان لم تنشأ على هامش المجتمع استجابة لقضية غارودي، وإنما تداولها مثقفون ومعلقون من التيار السائد، ويتمتعون بسمعة إقليمية ودولية.



من أعمال الفنانة أنا بوغيجيان، دوكومنتا ١٣، كاسل

Photo: Stefan Weidner



ضد إنكار التاريخ

تكمن أهمية ردود الفعل هذه على كتابات غارودي في حقيقة أنها تتوازى مع عدد متزايد من الأصوات التي تحدت صراحة النهج الفكري السائد لهذه القضية. فقد شكل مثقفون مثل إدوارد سعيد وعزمي بشارة الفلسطينيان، وحازم صاغية اللبناني وعلي سالم المصري اتجاها ناشئا يهدف إلى تحدي السرديات الراسخة. وعلى الرغم من اختلاف الخلفيات السياسية والفكرية لهؤلاء المثقفين في كثير من الأحيان، فإنهم اشتركوا في السعي لمساءلة التصورات المستقرة طويلا عن وضع المجتمعات العربية ومنحى السياسة الإقليمية. كل كاتب من هؤلاء الكتاب كان ينتقد السياسة الإسرائيلية بكل تأكيد، لكنهم عبروا في الوقت نفسه عن قناعة بأن إنكار التاريخ يتعارض مع المصالح المباشرة للشعوب العربية.

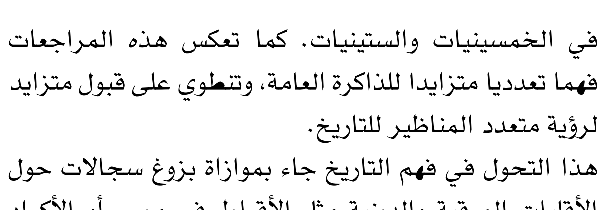
إدوارد سعيد كان على سبيل المثال واحدا من أوائل من أدركوا أهمية المحرقة اليهودية في الذاكرة الجماعية اليهودية. وبينما رفض بشدة فكرة أن المحرقة تقدم تبريرا لسياسات إسرائيل تجاه جيرانها، اعتبر أن الاعتراف بالمحرقة كحدث رئيسي في التاريخ اليهودي أمر حاسم لفهم منطق الجمهور الإسرائيلي. وصيغت حجج مماثلة من قبل عزمي بشارة. ففي مقالته البارزة التي نشرت في عام ١٩٩٤، أصر بشارة على أن

> "حلا وسطا تاريخيا مع الدولة الإسرائيلية يجب أن يأخذ في اعتباره ذاكرتين جمعيتين. أي تسوية في الشرق الأوسط يجب أن تعكس الماضي".

هذه الدعوات لتغيير المنظور فيما يتعلق بالمحرقة لم تحدث في ظل فراغ فكري أو سياسي. فالاستعداد المتزايد لمراجعة النهج المعتاد للنظر إلى الماضي النازي، وبالتالي إلى الأصول التاريخية لإسرائيل، يمكن ربطه بمراجعات مماثلة في مجالات فكرية عربية أخرى. على سبيل المثال، يجب النظر إلى تحويل المنظور العربي الخاص بالمحرقة في سياق عملية السلام وما قدمه من انفتاح سياسي في السجالات الفكرية على جانبي الصراع. ومثلما حدثت تحولات على الجانب الإسرائيلي، حيث لفت ما أصبح يعرف بالمؤرخين الجدد الانتباه إلى تجارب الفلسطينيين ووجهات نظرهم حول النزاع، حدثت تحولات أيضا لافتة في العام العربي، لاسيما بين الفلسطينيين.

من النكبة العربية إلى النكبة الفلسطينية

وبموازاة كتابات المؤرخين الجدد ما بعد الصهيونية كانت هناك مناقشات مماثلة حول مكان نكبة ١٩٤٨ في الذاكرة الجماعية الفلسطينية. وأشار المؤرخان الإسرائيليان مئير ليتفاك واستر ويبمان إلى حقيقة أن هذه السنوات شهدت مراجعات تدريجية للنكبة لتحولها من كارثة عربية إلى كارثة فلسطينية، وهو ما يمثل في حد ذاته قطيعة هامة مع الخطابات القومية العربية



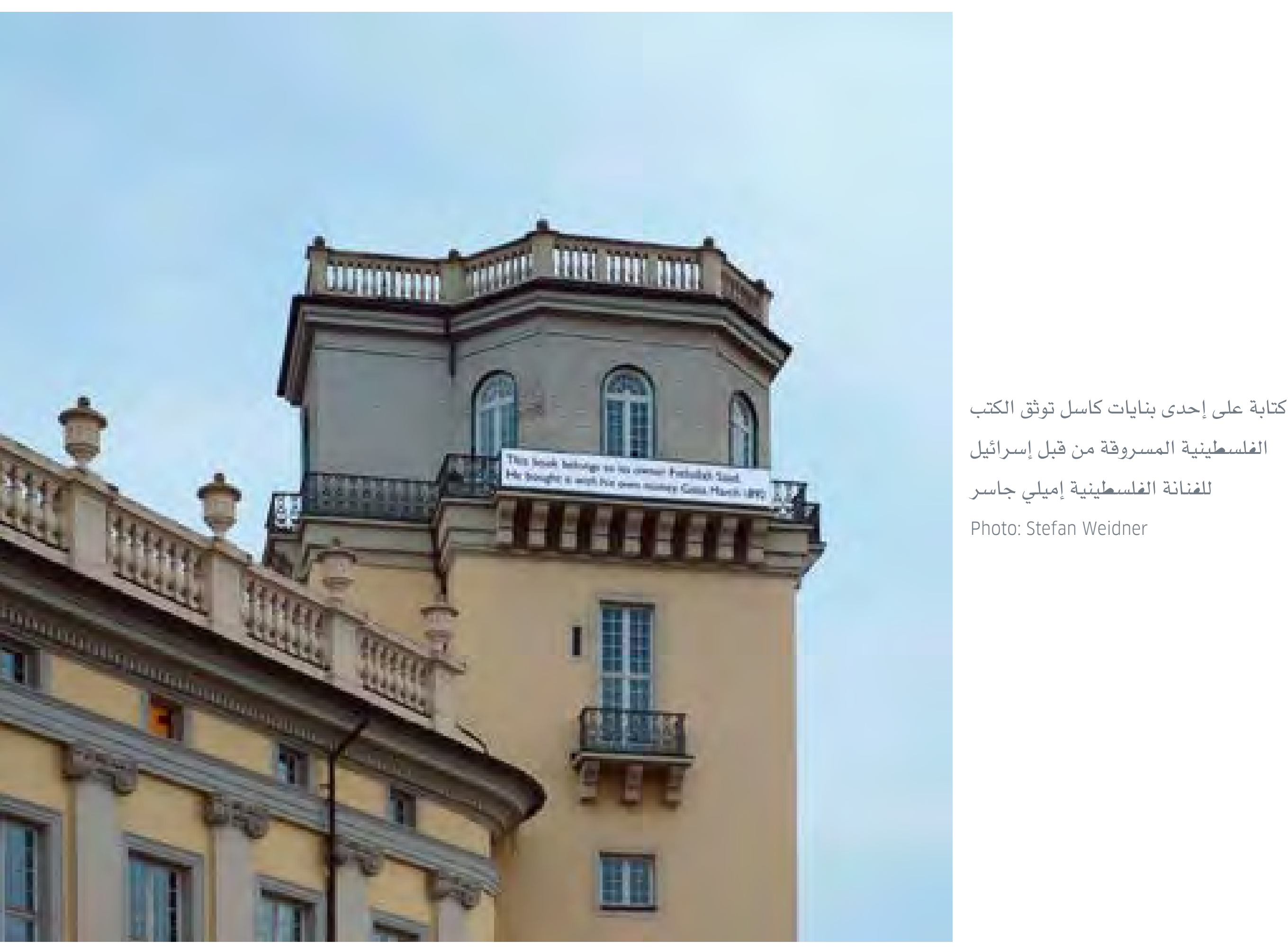
في الخمسينيات والستينيات. كما تعكس هذه المراجعات فهما تعدديا متزايدا للذاكرة العامة، وتنطوي على قبول متزايد لرؤية متعدد المناظير للتاريخ.

هذا التحول في فهم التاريخ جاء بموازاة بزوغ سجالات حول الأقليات العرقية والدينية مثل الأقباط في مصر أو الأكراد في سوريا والعراق، وحول وضعهم في السرديات الوطنية السائدة حول الوحدة العربية. وقد ظهرت سجالات مماثلة في لبنان في وقت مبكر من تسعينيات القرن المنصرم بعد نهاية الحرب الأهلية. فوضع حد لسفك الدماء جعل من الضروري التوصل إلى تفاهم بين وجهات نظر مختلفة، ومتناحرة في كثير من الأحيان، حول الأحداث التي تسببت في دمار لبنان. وبطريقة مشابهة جدا، شجعت الانتفاضة الفلسطينية التي بدأت في عام ١٩٨٧ على التأمل والنقد الذاتي في الأوساط الفلسطينية. وظهرت أسئلة حول الوحدة الوطنية، والعلاقات بين الجنسين ومستقبل الدولة في سرديات ورؤى فكرية عربية معاصرة.

وتوازى تعدد السرديات وتنوع زوايا النظر إلى الأحداث التاريخية والمجتمع مع محاولة لإعادة تموضع المجتمعات العربية في التاريخ العالمي. إن الدعوة إلى وضع المحرقة في سياق عالمي، باعتبارها تجربة تحمل أبعادا إنسانية محتملة، تعكس هذا التطور. في مقال نشره حازم صاغية وبشير صالح في أواخر عام ١٩٩٧، جاءت هذه الفقرة: "التعايش على أرض فلسطين بين الشعبين غير مرجح طالما عاش كل طرف في تاريخه الخاص، بجانب الطرف الآخر أو بمعزل عنه. لكي يحدث التعايش سيكون على كل جانب استيعاب تاريخ الجانب الآخر، بل حتى تمثله ليصبح تاريخا خاصا به، استنادا إلى ما استتبعته المحرقة على كلا الجانبين معا أو على حدة".

تعد هذه الفكرة تحولا كبيرا عن الخطابات السابقة التي ركزت على المطالبة بالأصالة والنقاء الثقافي والفكري. ففي صميم القومية العربية ـ وبطريقة مماثلة في صميم الإسلام ـ ترقد فكرة الجماعة الأصيلة ذات الحدود الواضحة، والتي لا يتأثر جوهرها بمؤثرات خارجية. المطالبة باعتبار المحرقة تجربة ذات سياق عالمي ـ وبالتالي التاريخ أيضا ـ تسير صراحة ضد هذه المطالبات بأمة عربية أو إسلامية نقية. وفقا لهذه القراءة يتعين وضع تاريخ الهوية العربية والإسلامية في السياق العالمي للقرن العشرين وصراعاته الوجودية في كثير من الأحيان. والتاريخ والذاكرة ليست أشياءً في حد ذاتها، وإنما ظهرت فقط من خلال المفاوضات واللقاءات مع «الآخرين».

هناك بعد ثان لهذه التطورات التي حدثت في منتصف التسعينيات، واكتسبت زخما في أعقاب المناقشات حول أفكار غارودي. يُعد يتعلق بشعبية نظريات المؤامرة التي كانت تستخدم لشرح مركزية المحرقة في الخطابات الدولية حول التاريخ الأوروبي. فمنذ أواخر التسعينيات وكتاب مثل صاغية وسعيد يعارضون صراحة، وعلى نحو متزايد، الفكر التآمري



كتابة على إحدى بنايات كاسل توثق الكتب الفلسطينية المسروقة من قبل إسرائيل للفنانة الفلسطينية إميلي جاسر
Photo: Stefan Weidner

في التعامل مع الماضي، وبالدرجة نفسها في التعامل مع الحاضر.

اهتمام متزايد بسياسات الذاكرة

وبالتوازي مع هذا الرفض للتفسيرات التآمرية للتاريخ ظهر اهتمام متزايد بسياسات الذاكرة بشكل عام، مما يعكس الوعي المتزايد لتأثير الماضي على السياسة المعاصرة. مثال على هذا الاهتمام هو الطبعة الأخيرة من مجلة «ألف»، وهي مجلة تهتم بالشعر المقارن وتنشرها الجامعة الأميركية في القاهرة. في مقدمة العدد الصادر في نوفمبر ٢٠١٠ ومحوره الصدمة والذاكرة، كتب المحررون: "هذا العدد من ألِف يركز على تأثير الصدمة والفقد على الذاكرة الجماعية والفردية. لقد تناول علم النفس والتحليل النفسي والأدب موضوع الأحداث الصادمة من زوايا مختلفة، لكن الدراسات العلمية ركزت في معظمها على الصدمات التي عاشها الغرب، وعلى وجه الخصوص الحربين العالميتين والهولوكوست. هذا العدد هو محاولة لتوسيع مجال دراسات الصدمة والذاكرة لتشمل أجزاء أخرى من العالم: الجزائر ومصر والعراق وإيران والهند وأيرلندا ولبنان وفلسطين وباكستان وأمريكا المتعددة الأعراق واليونان".

هذا الاعتراف بالتجارب التاريخية المؤلمة في سياقات أخرى ليست محض «عربية» أو «إسلامية» يمثل خروجا كبيرا عن السرديات السابقة عن التاريخ والمجتمع. هذا الخروج أتاح انفتاحا فكريا لاهتمام متزايد بالتاريخ اليهودي بشكل عام، وبتاريخ المحرقة بشكل خاص. غير أنه من المهم التأكيد على أن مثل هذا الانفتاح لا يخلو في الواقع من سوابق تاريخية. فالحياة الفكرية والسياسية للعرب في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي تشبه في نواح كثيرة الحالة الراهنة. وكما هي الحال اليوم، وقفت البيئة السياسية المحلية في دول مثل مصر وسوريا والعراق في الثلاثينيات والأربعينيات على مفترق طرق، ومثلها دخلت في سجالات ساخنة حول مستقبل المجتمع والنظام السياسي.

غالبا ما توصف هذه الفترات بأنها فترات «أزمة» فكريا وسياسيا. لكني أقترحُ قراءة أكثر إيجابية لهذه المناقشات والخلافات، على الأقل التي تتيح مساءلة الذاكرة وسياسات الذاكرة انفتاحا في التفكير السياسي يشكل قطيعة واضحة مع الأساطير الجمعية عن الماضي.

غوتس نوردبروخ: أستاذ مساعد في جامعة أودنسي بالدانمارك. وهو محرر مشارك في كتاب «الذعر والعاطفة ـ لقاءات مع الفاشية والنازية في مصر مابين ١٩٢٢ و ١٩٣٧»، برلين ٢٠١١.

ترجمه عن الإنجليزية: هيثم الورداني

يتمتّع هربرت تسيم بخبرة كبيرة في التعامل مع آثار الدكتاتوريات اكتسبها من خلال عمله كنائب مدير المؤسسة التي أشرفت على الاطلاع على ملفّات مخابرات دولة ألمانيا الديمقراطية (الشرقية سابقا). وهو يؤكد في هذا الحوار الارتباط الوثيق بين الديمقراطية ومواجهة الماضي. ويرى أن الموقف في مصر أصعب من الحالة الألمانية فيما يتعلق بالعمل على الماضي. ويتعلق نجاح هذه العملية بتصميم المصريين أنفسهم.

هربرت تسيم/ألبرشت ميتسغر Herbert Ziehm/Albrecht Metzger

لا معالجة للماضي دون ديمقراطية

الديمقراطية تتطلب التغلب على تبعات الماضي

ألبرشت متسغر: سيد تسيم، ماهو الأهم عندما يسقط نظام دكتاتوري: أن تلاحق المجرمين لتنظيف الدولة من سموم الدكتاتورية، أم تبني مؤسسات الديقراطية؟

هربرت تسيم: أظن أن الواحدة غير ممكنة بدون الأخرى. لا يمكن أن تنجح معالجة الماضي بدون مؤسسات ديمقراطية. فهي الضامن الوحيد بأنك تتعامل مع الماضي بشكل موضوعي، وبأنه لا تجرى عمليات ثأر بسبب أفعال سيئة. ودائماً هناك خطر التحوّل من تطرّف إلى تطرّف آخر في الاتجاه المعاكس. وهو ما يسيء إلى الديمقراطية.

إذا عكسنا السؤال: هل الدمقرطة ممكنة بدون العمل على الماضي؟

أظن أنها أيضا غير ممكنة في التحليل الأخير. كثير من البلدان اعتقدت بهذه الإمكانية وقالوا إننا يجب أن نترك الماضي خلف ظهورنا وأن ننشئ بنى جديدة. يجب أن ننظر إلى الأمام فلدينا تحديات كبيرة. وهذا كله صحيح. فمن الضروري تأسيس الأحزاب كما نرى في مصر الآن. ولكنّنا إذا لم نعمل على الماضي ونحل ما تركه لنا من مشاكل فسيعود «السمّ القديم» للظهور في وقت ما.

ثقافة الاتهام

وستنتشر الاتهامات وتخريب سمعة الخصم السياسي بأن يقال مثلا بأنه كان يتعاون مع النظام السابق، بل إنه كان يعمل لصالحه بشكل مستور الخ. كان مهماً ما قاله يواخيم غاوك عندما أكّد أن الملفّات فقط هي ما يثبت لنا إن كان ما قاله الحكّام السابقون صحيحاً أم مجرد معلومات مغرضة. لذلك أعتقد أنه من المهم جداً الاحتفاظ بالملفّات. لقد كان من حسن حظنا كألمان شرقيين وجود دولة ألمانية أخرى ذات مؤسسات ديمقراطية أخذت على عاتقها مسؤولية هذه الملفّات. إنها حالة لا تتكرّر.

كيف جرت عملية معالجة الماضي في ألمانيا الديمقراطية في ذلك الوقت عام ١٩٨٩؟ ماذا كانت الخطوات الأولى؟

كان ثمة وضع خاص في ألمانيا الديمقراطية لأن مخابراتها (الشتازي) كانت معروفة. لكن ما تفعله بالضبط لم يكن معروفاً. فقط الحزب الاشتراكي الحاكم (SED) هناك كان على علم بذلك لأنه كان يراقب عملها. ولذلك فقد كانت تتقدم مطالب المتظاهرين: نريد أن نعرف ماذا يفعلون وثانياً نريد أن نرى الملفّات أيضاً وأن نعرف ما تحتويه. وقد رأينا في العشرين سنة الماضية كيف أن الكثير من الأشياء تم عرضها بطريقة مختلفة عما هو موجود في الملفّات.

انتهاك حقوق الإنسان في ألمانيا الديقراطية

كمثال: ماركوس فولف، وهو أحد موظّفي الشتازي المعروفين، كان يدّعي دائما أن قسمه «قسم الاستطلاع الرئيسي» كان يمارس الجاسوسية فقط، تماما كما يفعل أي جهاز مخابرات آخر. وأنه لم يكن له علاقة بانتهاك حقوق الإنسان. لكننا نعرف الآن أن تلك العلاقة كانت موجودة. لقد أجبر أشخاصا على العودة بالقوة إلى الدولة. كما

أنه تجسس على أشخاص في الخارج ومارس عليهم الضغوط. لقد شارك رجاله بالتأكيد في انتهاكات حقوق الانسان هذه.

هل يُعتبر جزءاً من العمل على الماضي أن تقدّم جناة العهد السابق إلى المحاكمة؟

ولكن أيضاً أن تعيد الاعتبار لضحايا ذلك العهد. لقد ادعت الشتازي دائما أن الدافع لملاحقتها لبعض الأشخاص لم يكن سياسياً بل جنائياً. هذا التجريم رأيناه بأعداد كبيرة لدى الشتازي. وعندما يكون ثمة ضحايا فهناك أيضاً جناة طبعاً وعلى المرء أن يواجههم بمسؤوليّاتهم. أسمع كثيراً هنا في ألمانيا من جمعيات المتضرّرين بأنهم غير راضين عن العمل القانوني وبأن الجناة يخرجون في النهاية بعقوبات خفيفة وأن الأحكام غير كافية. وهذا كله قد يكون صحيحاً لكنّني أعتقد أن الأمر الأهم هو تقديم المجرمين إلى محاكمة علنية بسبب أفعالهم. أما ما هو الحكم الذي سيصدر فلنقل أنه بالنسبة لي أمر ثانوي.

هل تعتقد أن الكثيرين من الجناة مازالوا يتجولون بحرية دون أن يكونوا قد دفعوا ثمن ذنوبهم؟

من الواضح أن قانون العقوبات في ألمانيا مصمّم على أساس الجناية الفردية وليس على أساس ما تنظّمه الدولة من إجراءات. لذلك تتكرر الحالات التي من الصعب فيها إثبات الجناية على فرد معين وألا تقول بأنّه كان واقعا تحت ضغوط تجعله لا يستطيع فعل شيء مختلف. وهذا مأزق وقد يؤدي طبعا إلى إمكانية تهرّب البعض من العقوبة أو حصولهم على عقوبة خفيفة. وقد كانت الإدانات التي لا لبس فيها قليلة. لكن، لا ننسى أن هذه هي متطلّبات الديمقراطية. وإلا لكنّا نعيش هنا في دكتاتورية وإن تحت مسميات مختلفة.



نصب تذكاري تخليدا لضحايا انقسام ألمانيا
Photo: Stefan Weidner

إذن فليس المهم هو الثأر، فالثأر سيكون سمّاً جديداً.

صحيح. فذلك سيقسم المجتمع وإن على مستوى آخر. الثأر يُنتج الثأر. والقاعدة التوراتية «العين بالعين والسن بالسن» لا تفيدنا هنا كثيراً.

الحالة المصرية

زرت مصراً مرتين في عام ٢٠١١ وخضت هناك الكثير من المحادثات. هل شعرت بأن المصريين يريدون الثأر ممن ظلمهم؟

كان ثمة رغبة واضحة في تقديم النظام مشخّصاً في النهاية في مبارك إلى المحاكمة. لا أدري تماماً إن كنت أستطيع أن أسمي الوضع المصري ديمقراطياً. فأنا أرى أنه (كان) نوعاً من الدكتاتورية العسكرية (على الأقل قبل الانتخابات الرئاسية). نعم لقد تمت التضحية ـ بالواجهة ـ لكنّها تشبه التضحية ببيدق صغير من أجل تحسين وضعية اللاعب نفسه. إنه الشيء نفسه الذي حاوله هنا إيغون كرنتس Egon Krenz الذي خلف لمدة قصيرة إريش هونيكر Erich Honecker على مبدأ "إننا نبدّل بعض الرؤوس لإنقاذ النظام". لا أظن أن الأمر سينجح في مصر بهذه البساطة. إن صراع السلطة بين الرئيس الحالي والمجلس العسكري لم ينته بعد وعلينا الانتظار لنعرف الفائز.

هل نستطيع إنجاز عملية «معالجة الماضي» في ظل هذا الوجود للنظام القديم ممثّلا بالجيش؟

أعتقد باستحالة ذلك. فهو ممكن فقط من قبل برلمان منتخب بحرية. علينا أن نرى إن كانت لدى الإخوان المسلمين أصلاً الرغبة بالعمل على الماضي. حالياً لدي إحساس أنهم يخافون من أن يُفسّر ذلك على أنهم يأخذون بثأرهم، وهذا ما قد لا يريدونه. إنهم يريدون القول: "إننا أكثر تسامحاً مما تظّنون ومما كنتم تتقوّلون به عنا دائماً". ولكن الحاجة إلى العمل على الماضي ستأتي يوما ما بالتأكيد.

خلق البنى الديمقراطية

لقد كنت هناك للمرة الأولى في آذار/ مارس عام ٢٠١١ وللمرة الثانية تموز/ يوليو ٢٠١١. هل كنت أكثر تفاؤلاً في ذلك الوقت؟

لقد كنت في زيارتي الثانية أكثر تشكّكاً ولم أستطع لمس الحماس نفسه لتلك «الثورة المنتصرة» الذي كتبت به عنها الصحف الألمانية والذي كان تحت تأثير سماعنا للصوت الشبابي ذي التوجّه الغربي الذي كان عالياً خلال الثورة. لكنني أعتقد أن للمجتمع المصري بنية أخرى. وقد رأينا ذلك في الانتخابات أيضاً، حيث انتصرت القوى المحافظة التي ليس لديها هذا التوجه الغربي. لقد بولغ بتقدير قوة الشباب وهي ليست القوى التي ستقرر مصائر مصر البعيدة. مازال ثمة بون شاسع يفصل مصر عن الديمقراطية، فعلى المرء أن يخلق بنى ديمقراطية أولاً. مازالت المؤسسات هي نفسها ولم يعد أحد يتكلم لا عن حل أجهزة أمن الدولة ولا عن إعادة هيكلتها ومراقبتها ديمقراطياً. في آذار/ مارس عام ٢٠١١ كان الجميع مازالوا يقولون أنهم يريدون أن يحلّوا «جهاز أمن الدولة المصري». الآن لا يعرف أحد ماذا يفعلون هناك حقيقة.

كيف تقيّم حقيقة تغيير اسم «جهاز أمن الدولة» وليس حلّه؟

كثير من الأشياء تذكّر المرء بنهايات جمهورية ألمانيا الديمقراطية. فهناك تم تغيير اسم الشتازي أيضاً. أظن أن لا أحد يسأل اليوم عما تفعله الشرطة المصرية. وأمن الدولة سيستمر بالعمل وأعتقد أنها ستصبح خاضعة لمراقبة صارمة من قبل الجيش وستقوم بالعمل لصالحه.

أعتقد أن كل شيء ما زال ممكناً. ولا تسمح لنا الإجراءات التحضيرية بالقول إن الدكتاتورية ستعود خلال عشر سنوات مثلا. بهذا المعنى فأنا متفائل أن ينجحوا ببناء هياكل ديمقراطية هناك. لكنني لا أوافق على الحماس الزائد للصحافة الألمانية والتي تعتقد أن الديمقراطية أمر واقع بمجرد سقوط مبارك.

لماذا توجد أصلاً أجهزة مخابرات؟

لقد حُلت الشتازي في ألمانيا. لكن أجهزة المخابرات مازالت موجودة في ألمانيا الاتحادية. هناك مصريون يريدون الإلغاء الكامل لجهاز المخابرات. هل يمكن أن ينصح المرء بذلك؟

في أحد النقاشات في القاهرة في آذار/ مارس مع رجل دين مسلم جاء من ألمانيا قال بأننا نحن الألمان لا ينبغي أن نبالغ بالفخر بأنفسنا فمازال لدينا أجهزة مخابرات. طبعا ماتزال عندنا أجهزة مخابرات وهي ضرورية أيضاً بسبب ازدياد المتطرفين السياسيين الذين يعملون بوسائل تآمرية ولا يصرّحون بآرائهم على الملأ ويبرّرونها ولكنهم يعملون بالسر ولذلك من الضروري أن تلجأ الدولة إلى وسائل مماثلة. لكنني أعتقد أن من الأساسي جداً أن تتم مراقبة ذلك كلّه ديمقراطياً. تحصل هناك أخطاء أيضاً، وهذا ما نعيشه في ألمانيا حيث يعاني «جهاز حماية الدستور» (Verfassungsschutz) من حالات متكررة من الفشل. لكن ذلك لا يعني أن الطريق نفسه خاطئ. هناك فشل في بعض الأمور لكن ثمة مؤسسات ديمقراطية ـ واحدة منها هي الصحافة برأيي ـ تكشف ذلك وتضع الأصبع بالضبط على الوجع. وعلى السياسيين أن يكونوا مستعدين لأن يستخلصوا النتائج ويتصرفوا على هذا الأساس.



نصب تذكاري تخليدا لضحايا انقسام ألمانيا
Photo: Stefan Weidner

هل يمكن أن تتعلم مصر شيئاً من ألمانيا خلال عملها على الماضي رغم اختلاف الشروط في البلدين؟

أعتقد أن المرء يمكن أن يتعلم ضرورة العمل على الماضي الدكتاتوري وإعادة الاعتبار لضحاياه وتعويضهم. يمكن للمرء أن يعيد للضحايا كرامتهم المجروحة أو المسلوبة. وأن يُظهر بوضوح أنه لا تسامح مع الجنايات التي تُرتكب تحت غطاء الدولة. إن المحكمة الدولية تُرينا أنني لا يمكن أن أتصرّف كيفما شئت، ولا أن أنسج قوانيني الخاصة. أعتقد أن العمل على الماضي هو مؤشر للمستقبل.

إذن هل تستطيع ألمانيا أن تساعد في مصر؟ هل تستطيع لعب دور المثال؟

أعتقد أننا يمكن لنا أن نقدم لهم أدوات حقوقية مساعدة. يمكن أن نريهم أن الطريق الديمقراطي ممكن أيضاً. لقد كانت دول أوروبا الشرقية مثلا تخاف من أن تلجأ الشتازي إلى العمل السري في حالة إلغائها. كل ذلك يمكن مراقبته ديمقراطياً، فالمرء لا ينوي استبعاد أحد من المجتمع. ولكن المجتمع المصري هو فقط من يقرر إن كان ذلك سيحدث حقيقة هناك، أم لا. الضغط الخارجي لا يفيد في هذا الصدد. بل إنه قد يؤدي إلى عقلية انعزالية لسان حالها يقول بأن الآخرين يدّعون معرفة كل شيء ويريدون أن يعلّمونا شؤوننا. وهذا عامل كابح طبعاً. ولذلك فهذه الرغبة بمساعدة الآخرين يجب أن تأتي من أوساط الشعب نفسه. مازلت أرى فائدة المقارنة بين ألمانيا الـ ١٩٤٥ وألمانيا ١٩٨٩: فبعد ١٩٤٥ بدأت عملية القضاء على بقايا النازية التي نظّمها الأمريكان ولكنّها لم تنجح تماما فقد جرت تحت ضغط خارجي. في عام ١٩٨٩ كان الأمر مختلفاً فقد كانت رغبة المجتمع نفسه.

هل سألكم المصريون إن كنتم تستطيعون مساعدتهم في عملية معالجة الماضي؟

لم تنقطع الاتصالات بيننا، وإن كانت حالياً في حالة ركود. لكنني أعتقد أن على المجتمع المصري نفسه أن يقرّر ذلك أولاً وستأتي الاتصالات بعد ذلك من تلقاء ذاتها.

إذا سألك المصريوَن إن كنت تستطيع العودة إلى مساعدتهم، هل ستفعل؟

نعم سأفعل كل ما أنا قادر عليه. لقد أصابني تفاؤلهم بالعدوى، عندما قالوا إنهم قادرون على ذلك. وآمل أنهم مازالوا متفائلين.

حديثك يعطي الانطباع بأنه ليس لديك أية أحكام مسبقة حول المصريين. فأنت لا تذكر أبداً أنهم مسلمون أو عرب، ومن ثمة فيُفترض أنهم بسبب ثقافتهم لن يستطيعوا أن يبنوا الديمقراطية مثلاً. إنك تتحدث عنهم كأنداد.

أعتقد بوجود شروط ملائمة للديمقراطية في مصر بسبب قدم الدولة هناك. فبسبب هذا التاريخ الطويل تُبدي الدولة هناك استقراراً ما. كما أن الناس متماهون مع بلدهم. في العراق مثلا يلعب الولاء للقبيلة دوراً هاماً وهو أمر غير موجود في مصر حيث يلتزم المواطن ببلده ودولته وهو ما يبعث فيّ التفاؤل.

هربرت تسيم: عمل كنائب مدير القسم الإعلامي في «إدارة وثائق الشتازي» (جهاز المخابرات في ألمانيا) الديمقراطية، وهو الآن متقاعد.

ألبرشت ميتسغر: مستشرق وصحافي ألماني متخصص في قضايا العالم العربي.

ترجمة: حسين شاويش

يخدم الأدب، وخاصةً النثر، في إيران وفي المنفى الإيراني، النقاش حول السبيل إلى الحداثة والهوية القومية والحفاظ على الموروث الوطني، والتخلص من أعباء الماضي، وذلك على الرغم من وجود الرقابة وغياب حرية الصحافة داخل إيران. وقد تعرّض هذا الأدب إلى التاريخ الإيراني المعاصر والأشد معاصرةً، وصار يطرح أسئلة جديدة على الدوام على غرار «من نحن؟» و «من أين نحن قادمون؟»؛ ممهداً الطريق إلى السؤال التالي: إلى أين نحن ماضون؟ وكلّما تناول الحديث في إيران قضية معالجة الماضي، فإن الأدب هو الذي يضطلع عادة بهذه المهمة.

كورت شارف Kurt Scharf

إيران في ظل الثورة الإسلامية

معالجة الماضي من خلال الأدب

ستنعرض هنا لعمل كاتبين، نظراً لأهميتهما في تطوّر الأدب الفارسي الحديث الذي قد نشر في الحقبة التي سنعالجها، لكننا سنشير في البدء إلى أن جميع الكتّاب تقريباً مهدوا الطريق في اتجاه الغرب. وقد عبّرت عن هذا التحوّل مقالةٌ نشرت عام ١٩٦٢، تحمل عنوان: «الأوروبة». وينحدر مؤلفها جلال الأحمد (١٩٢٣ ـ ١٩٦٩) من عائلة رجال دين، لكنه تتصل عنها وانضم إلى الحزب الشيوعي الذي غادره بعد أربع سنوات. ويطرح الأحمد في المقالة المذكورة فرضية تقول: إنّ أنصار نموذج المجتمع الغربي داهموا البلد كالحشرات الضارة، وإن الإسلام هو السبيل الوحيد والأصيل للثقافة الإيرانية ورجال الدين هم الأجدر في التعبير عن الهويّة القومية. وأيدت الغالبية العظمى من المثقفين تحليل الأحمد عشية الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩.

ومارس الأحمد تأثيراً أيضاً بصفته قاصّاً كتب عن مقاومة الطبقة الاجتماعية ذات المنحى الديني للحداثة التي فرضها الشاه رضا بهلوي وذلك بأسلوب ساخر مليء بالتعاطف العميق مثل قصته التي نشرها عام ١٩٦١ في مجلة «آراش» بعنوان: «الحفل». ويصف فيها، من منظور الطفل، وطأة قوانين الملابس التي وضعها الشاه رضا عام ١٩٣٦، وكيف أن النساء اللواتي حُظر عليهنّ ارتداء الحجاب لم يعدن قادرات على الخروج إلى الشارع، ويصف حالة الصبي الحائر بين الواجب الحكومي الذي يقضي بارتداء سراويل قصيرة القصيرة في المدرسة واحتقار المجتمع لهذه السراويل. وكان رجال الشرطة قد مزقوا ثياب عمّه التقليدية أمام الناس. وكان الأطفال يتقمصون شخصية الشرطي فيخطفون قلانس اللبّاد الممنوعة والتي يرتديها العمّال. ويجسّد هذا النمط من الأدب الحالة التي يشهد فيها الناس الحداثةَ ليس باعتبارها تحرراً، بل قمعاً ويفسّر كيف أن أغلبية الإيرانيين وقفوا عام ١٩٧٩ إلى جانب الجمهورية الإسلامية.

مسرحية الحزن

وفي عام ١٩٦٩ الذي توفّي فيه جلال الأحمد نشرت زوجته سيمين دانشور (١٩٢١ ـ ٢٠١٢) عملها الشهير «مسرحية الحزن» وهي رواية في الواقع نشرت في ست عشرة طبعة وبيع منها أكثر من نصف مليون نسخة، وتمثل هذه الرواية بدء مرحلة جديدة في الأدب الخيالي الإيراني. وهي أوّل راوية في الأدب الفارسيّ تكتبها إمرأة، وشخصيتها الرئيسية إمرأة أيضاً تفقد زوجها في الحرب العالمية الثانية في زمن انتفاضة عشيرة قشقائي على الحكومة المركزية والاحتلال الإنجليزي؛ فتتجاوز بفعل وطأة الأحداث القيود التي يفرضها دروها التقليدي. وتعرضت دانشور إلى ابتزاز الحاكم للسكّان وتصف المجاعة التي انتشرت في المنطقة لأنّ كبار الإقطاعيين كانوا يبيعون القمح للقوات الإنجليزية التي كانت تدفع ثمناً غالياً للحبوب، بدلاً من المواطنين الفقراء. وتتحدث عن تعامل النخب المحلية مع الاحتلال وكذلك عن التضامن والمقاومة. وتجسّد الرواية ليس فقط تناقضات السكّان والسلطة شبه الاستعمارية، بل التناقض بين المدينة والريف وبين المواطنين الحضر المستقرين والبدو الرحّل. وتصوّر الكاتبة في روايتها لحظة ولادة الحداثة باعتبارها ثورة اجتماعية. وهي لا تكتفي بتدوين الأحداث بأسلوب خال من ضيق الأفق الأيديولوجي بدقة متناهية، إنما تنتقد بلا هوادة الانتهازيةَ والجُبن والغباء ودون أن تعير اهتماماً للانتماء الدينيّ أو الموقع الاجتماعي. وإلى جانب ذلك فإنها تقدم مساهمة حاسمة في تعزيز الثقة بالنفس وتحرر المرأة التي ناضلت لتحتل موقعاً متميزاً

في جمهورية إيران الإسلامية، على الرغم من جميع العقبات القانونية.

وبرز منذ نهاية زمن الشاه عدد من الكاتبات، لكن ما يثير الدهشة هو أن هذا الاتجاه بات يزداد قوّة داخل الجمهورية الإسلامية. وأدّت عملية أسلمة المدارس العليا والجامعات إلى انضمام الكثير من النساء إلى النخبة المتعلمة. ففي الماضي كانت العوائل المتدينة والمحافظة ترفض أن تبعث بناتها إلى المؤسسات التعليمية، لأنها كانت تخشى من التأثير السيء على الأخلاق. وحالما تبددت هذه المخاوف انخرطت الفتيات على نحو واسع في هذا الميدان. وكانت النتيجة الطبيعية لذلك هي أنّ العديد من النساء بدأن يطرحن آرائهن في السنوات الأخيرة بوصفهن كاتبات، وصرن يعالجن مختلف القضايا المتعلقة بالحياة النسوية، ولم يكتبن فقط عن الاضطهاد الذي يمارسه الرجال في مجتمع تغلب عليه النزعة الأبوية، بل أيضاً عن المسؤولية التي تتحمل النساء جزءاً منها في هذا الأمر.

في قصة لـ منيرو رواني بور ضمن مجموعة قصصية بعنوان: «كانيزو»، عام ١٩٨٩ ترسم القاصة صورة لإمرأة شابة تعود إلى قريتها بعد إنهاء دراسة الطبّ، لتساعد بنات جنسها اللواتي يرفضنها رفضاً قاطعاً فظّاً، لأنها انتهكت عرف الزواج في قريتها بذهابها إلى المدينة.

نظرة إلى التاريخ

وثمة نظرة أخرى إلى التاريخ نجدها في رواية «طوبا ومعناي شب» للكاتبة شهرنوش بارسي بور، والتي صدرت في العام نفسه. وقد كُتبت الرواية عام ١٩٨٣ في أحد سجون الجمهورية الإسلامية. بيد أن المؤلفة لا تهتم في الواقع كثيراً بالتاريخ السياسيّ، إنما بالتحوّل الثقافي لإيران في مطلع القرن العشرين. ولهذا فهي تصف ذلك الزمن من وجهة نظر إمرأة ذات تربية دينية تريد التوجه إلى الله عبر البحث الصوفي، لكنّها ترضخ للتقاليد فتتزوج أميراً من السلالة القاجارية، فترصد تغيّر الأخلاق قبل كلّ شيء والتصورات المتعلقة بالقيم. لكنها لا ترد انهيار المملكة العريقة إلى حقبة الفقر الاقتصادي التي مرّت بها، بل إلى التفسّخ الأخلاقي قبل كلّ شيء، وذلك في زمن الشاه رضا، أي في مرحلة التحديث التي شهدت تبليط الشوارع والقضاء على قطّاع الطرق وتسهيل طرق الحج، لكنّ هذه الحداثة تضع زوج ابنتها، لأنه يقرأ الكتب المحظورة بفعل حاجته إلى التعليم، في السجن بتهمة الانتماء إلى البلشفية. ويؤدي سقوط الشاه رضا واحتلال طهران في الحرب العالمية الثانية إلى امتلاء الشوارع بالجنود الأمريكيين والإنجليز والسوفيت، حيث يسود التوتّر في كلّ مكان، فتشعر ابنتها التي تميل إلى التصوّف كذلك، بالغربة فجأةً داخل وطنها. ونرى من ناحية ثانية النساء وهن يرتدين الحجاب مرّة أخرى. وهكذا تتيح للقارئ متابعة التطورات التي شهدتها طهران حتى بلوغها مرحلة المدينة الحديثة العملاقة وذلك عبر منظور الكاتبة نفسها. وعلى الرغم من أن المؤلفة تعتبر مناهضة لنظام الشاه وعلى الرغم من هذا الكتاب لا يمكن اعتباره كتاباً معادياً للإسلام في جميع الأحوال، إلا أنها رأت نفسها مضطرة إلى مغادرة البلد والعيش في المنفى، حيث تقيم اليوم في الولايات المتحدة الأمريكية.

التقنية الحديثة للسرد والمواضيع الكلاسيكية

وفي عام ١٩٨٩ نفسه نشرت كذلك راوية «سمفوني مردكان» لـ عبّاس معروفي. وقد أثار هذا الكتاب الاهتمام بفعل تقنيته السردية ومعالجة الثقافة التقليدية في إيران، إضافة إلى تاريخها المعاصر. ويصدّر المؤلف عمله بالبعد القرآني لقصة هابيل وقابيل.، فيروي قصة الأخوين العدوين تارة من وجهة نظر هابيل وأخرى من منظور قابيل. ويصف بطريقة رائعة هجوم المظليين الروس في مدينة أردبيل وتعامل السكّان مع هذا الهجوم. ويتعرض أيضاً للعلاقة بين المسيحيين الأرمن والمواطنين المسلمين في منطقة أذربيجان الإيرانية. هذا الكاتب يعيش أيضاً في المنفى، في مدينة برلين تحديداً.

وفي عام ١٩٩١ صدرت في نيويورك رواية King of the Benighted لـ منوتشر إيراني وهي الترجمة الإنجليزية للرواية الفارسية «شاه سياه بوشان» ملك المتلفعين بالسواد، التي كتبتها هوشنك غولشيري (١٩٣٨ ـ ٢٠٠٠) باسم مستعار، وقد اشتهر غولشيري عالمياً بروايته القصيرة «الأمير احتجاب» التي تعرضت لانهيار الإمبراطورية القاجارية، وكذلك بمجموعاته القصصية ومنها مجموعته «كالعادة» المنشورة عام ١٩٦٩ و مجموعة «الجانب المعتم من القمر» الصادرة عام ١٩٧٢ والتي أدخلته مجدداً إلى السجن لأن البوليس السرّي لنظام الشاه، السافاك، اعتبرها عملاً انتقادياً. وتتناول رواية «المتلفعين بالسواد» سيرة كاتب إيراني يعتقل في عام ١٩٨٢ إبّان الحرب العراقية الإيرانية ويتعرّض للتعذيب. وكان يلقي الأشعار على رفاقه السجناء، ومنها قصائده هو وكذلك قصائد من الشعر الفارسي الكلاسيكي، والتي تحظى فيها «الصور السبع» المستمدة من ملحمة الشاعر نظامي باهتمام كبير، ويتناول الكاتب الموضوع الرئيسي الذي تتضمنه الحكاية ويستخدمه بطريقته الخاصة. ويقرن على نحوٍ فنيّ مصير الكاتب المعتقل الذي كان بحاجة إلى بذلة سوداء ليشارك في عزاء، مع أنّ المناسبات التي كانت تُرتدى فيها ثياب الحداد

لم تكن نادرة قطّ أيّام الحرب، يقرنه بمصير الملك في القصة الهندية والقابع في قبّة كوكب زحل الأسود والذي يعود متشحاً بالسواد إلى «مدينة المعتوهين» قادماً من رحلة إلى الصين.

وهذه محاكاة لطبيعة الرحلة الداخلية التأملية إلى الذات من ناحية وإلى عبادة اللون الأسود التي كانت شائعة في جمهورية إيران الإسلامية من ناحية أخرى. وهكذا تسير أحداث هذه الرواية في مسارب عديدة في آن واحد، شأنها شأن شعر المتصوفين. ومع ذلك فهي ليست ذات طابع ديّني، بل إنّها تصفي الحساب مع الملكية الإيرانية وحزب «توده» الشيوعي والجمهورية الإسلامية؛ ثمّ إنّها لا تخلو من السخرية أو الجوانب التهكمية، على الرغم من أجوائها القاتمة، ويمكن أن نعتبرها مثالاً ساطعاً على تصفية الحساب مع الماضي الإيراني القريب.

كتّاب إيرانيون في لغات أخرى

ويمكن أيضاً أن نعتبر كتاب آذار نفيسي، أستاذة الأدب الفارسي في جامعة جون هوبكنز الأمريكية، الصادر عام ٢٠٠٣ بعنوان: Reading Lolita in Tehran (قراءة لوليتا في طهران)، يمكن أن نعتبره نوعاً من تصفية الحساب مع الحاضر الإيراني. وتتحدث المؤلفة في كتابها هذا عن تجربتها في جامعة طهران بعد أسلمتها وعن دورة تدريس الأدب التي كانت تنظمها للطالبات في منزلها بشكل شخصيّ. فتتيح للقارئ الاطلاع على المناخ الفكري الذي كان سائداً في عام ١٩٩٥.

وفي عام ٢٠٠٥ صدرت في أمستردام راوية باللغة الهولندية بعنوان: Het huis van de moskee (المنزل في المسجد)، ويحمل كاتبها اسماً مستعاراً هو: قادر عبد الله. ويتحدث فيها الكاتب عن الأوضاع السياسية التي لم تدفع به إلى المنفى فحسب، بل إلى تغيير اللغة أيضاً، فيجد نفسه قادراً في هذه الحالة على سرد معاناة بلده. ويتناول قادر عبد الله سنوات حكم الشاه والسنوات الأولى من الثورة الإسلامية ويروي مصير سكّان منزل تابع إلى مسجد في مدينة خيالية. ويعتمد الكاتب على بعض الحريات الإبداعية، لكن الوقائع التاريخية هي التي تدفعه إلى اتباع استعراض نقديّ شديد لهذه الوقائع. ويصف بشكل ينطوي على مصداقية كبيرة كيف أن جهاز السافاك نصب فخّاً لأحد رجال الدين فأوقع به وأجبره على التعامل معه. ويتطرق كذلك إلى الخميني والقاضي الدموي خلخالي الذي يحرّف اسمه قليلاً، إضافة إلى نشاطات «مجاهديّ خلق» والتنظيمات اليسارية السرية. لكنّه يورّط هؤلاء بأحداث لم تقع بهذه التفاصيل، فيتركهم يقتلون من أطلق على نفسه لقب «قاضي الله» في مدينة كابول، على الرغم من أن مثلهم الأعلى هذا قد توفيّ في الواقع إثر إصابته بمرض السرطان. ومما يجعل الرواية مثيرة على نحو خاص هو أنّ الكاتب يستند كلّ مرّة إلى القرآن في انتقاده للأوضاع القائمة.

معالجة موضوعة الحرب الإيرانية العراقية

بلا شكّ أنّ الحرب بين العراق وإيران تركت آثارها على الأدب الفارسي. وتجدر الإشارة هنا إلى روايتين قبل كلّ شيء، تقفان على النقيض من النبرة الوطنية الرسمية. ففي عام ٢٠٠٧ أصدر حسين مرتضيان آب كنار عملاً بعنوان: «العقرب» ومن المتوقع أن تصدر ترجمته الألمانية عام ٢٠١٣، ويصف فيه معاناة الجنود الإيرانيين، لكن ليس بسبب العنف الذي يمارسه العدو، بل بسبب انعدام إنسانية قوات الأمن العسكري الإيرانية نفسها بصورة خاصة.

والمثال الآخر هو رواية مجيد قيصري الصادرة عام ٢٠٠٨ بعنوان: «لا تغيّر اسمك بعد الآن». وحتى هذا الكاتب لا يحرّض على العدو في روايته، بل يجعل من ضابط عراقيّ من أمّ إيرانية يراسل جندياً باللغة الفارسية، وإن لم تكن مراسلاته خالية من الأخطاء، وذلك عبر صندوق بريد مهمل.

التعامل مع الرقابة

ومن الأعمال الموفقة فعلاً هي الترجمة الإنجليزية لرواية صدرت بعنوان: Censoring an Iranian Love Story (الرقابة على قصة حبّ إيرانية)، لـ شهريار مندنيبور، التي هي في الواقع إعادة صياغة للرواية بالتعاون مع الكاتب نفسه، حيث نجح المؤلف في وصف الحاضر الإيراني المقبض لوطنه بأسلوب تهكميّ عميق يحوّل الرواية إلى عمل ممتع للغاية. ونشرت الرواية بثلاثة تصاميم نصيّة مختلفة، فطبعت قصّة الحب نفسها بالحرف الأسود السميك؛ ثم يأتي المستوى الثاني من الطباعة وهو النصّ الذي يستطيع القارئ قراءته والذي ظلله الكاتب نفسه مستبقاً الرقابة، لأنّ المؤلف يخشى سلطة قاضي التحقيق «بورفيريج بيتروفيتج» في رواية «الجريمة والعقاب» الشهيرة لدوستويفسكي، والذي يكشف جرائم القتل التي يرتكبها البطل الرئيس للرواية «راسكولينكوف». هكذا يصف مندنيبور سلطة الرقابة التي يجب أن تتحلى بقدرة واسع من المشاعر العاطفية لكي تحمي الشباب من الكتابات غير الأخلاقية. و في الشكل الثالث من النصّ المنضّد بالحرف الطبيعي يدافع الكاتب عن قصته في أحاديثه مع سلطة الرقابة، متعرضاً بطريقة ممتعة إلى الثقافة الإيرانية. هذا الكاتب يعيش أيضاً في المنفى بالولايات المتحدة الأمريكية.

وفي العام ذاته نشر الكاتب المرموق محمود دولتآبادي روايته المثيرة التي نشرت باللغة الألمانية بعنوان: «الكولونيل» ولم يسمح حتى الآن بنشرها داخل إيران. وقد كتبت الرواية قبل خمسة وعشرين عاماً، أي في منتصف الثمانيات من القرن العشرين، بعدما حلّ الغضب والإحباط والخيبة الشاملة محل التحمس للثورة الإسلامية. ويروي الكاتب قصّة ضابط في زمن الشاه وأبنائه الخمسة. ويتخذ هؤلاء الأبناء، وهم ثلاثة أولاد وابنتان، مواقف سياسية متباينة في إيران القرن العشرين. فيقف الأب إلى جانب النموذج الاجتماعي العلماني الذي فرضه الشاه، بينما يقف الأبناء إلى جانب جماعات المعارضة التي تحارب بعضها البعض. ويقتصر الزمن المرويّ على أربع وعشرين ساعة من زمن الحرب الإيرانية العراقية. ويتنقّل الكاتب في غضون ذلك بين طريقة السرد بضمير الغائب والحوارات الداخلية بضمير المتكلم، ومن ثمّ الخطاب المباشر. ويتطلب هذا الأمر قراءة متأنية، فهو يجعل القارئ يشارك في مشاعر أبطال الراوية وإخفاقاتهم بتركيز شديد. ويستمد العمل سحره الخاص من التوتر القائم بين الوصف الشخصيّ الرصين والفرديّ للأبطال والصورة الاجتماعية التاريخية الشاملة. ويمكن أن يعدّ هذا العمل مثالاً نموذجياً لمعالجة التاريخ الإيراني في القرن العشرين.

النظرة النقدية لتقديس مصدّق

وثمّة قصة حبّ أخرى محزنة ومفجعة ومروعة في آن واحد، قصة قادمة من الحقبة التي أعقبت الانقلاب الذي أطاح بمصدق وهو رئيس الوزراء الوحيد المنتخب ديمقراطياً. وقد نشر شهرام رحيميان، المقيم حالياً في هامبورغ روايته القصيرة عام ٢٠١١ باللغة الألمانية تحت عنوان: «الدكتور ن. يحبّ زوجته أكثر من مصدّق». وهي تتحدث عن رجل يتحطم وينهار بسبب ما آله إليه مصير قوميته وخيانته التي أجبر عليها بفعل التعذيب وبسبب الحبّ. ويخدعه أمن السافاك بالقول إن رجال الأمن يعذبون زوجته ويغتصبونها الآن، فيتخيّل أنه يسمع صراخها وتوسلاتها بالاستسلام أمام الانقلابيين، فيتهم أخيراً مصدق بخيانة الوطن في مقابلة إذاعية، أملاً في الإفراج عنه. ثم يكتشف الخديعة فيما بعد، لكنه لا يسامح نفسه على إخفاقه، فيدفعه انعدام الثقة بالنفس المترتب على هذه الحادثة، إلى الجنون. وصيغت الرواية بأسلوب يعتمد شذرات التذكّر، وهو أسلوب تفصيليّ مركّب ومؤثر ويبعث على الحيرة.

وبين عاميّ ٢٠٠٩ و ٢٠١٢ صدرت الترجمة الألمانية لثلاثية أمير حسن جهلتان الروائية التي تدور أحداثها في طهران، وتعالج كذلك وبشكل مركّز الماضي الإيراني القريب. ومنها روايتان وهما: «طهران، شارع الثورة»، و «الأمريكيون يقتّلون في طهران» اللتان نشرتا للمرة الأولى في ترجمتهما الألمانية ولم تُنشرا بعد بالفارسية، و«طهران، مدينة بلا سماء» التي نشرت في إيران عام ٢٠٠٢ بصيغة مختصرة مراعاة للرقابة على الكتابة. ويتعلق الأمر هنا بثلاثية تتفاوت مواضيعها وتختلف أجزاؤها عن بعضها البعض اختلافاً بيّناً مما يجعلها مثيرة للاهتمام. ويقدم الكاتب في «طهران، شارع الثورة» وهي أوّل رواية له منشورة في ألمانيا، وصفاً تصويراً حيوياً ومثيراً ومتعدد المعاني لطهران ما بعد الثورة. ويستعرض المؤلف في روايته الثانية ستّ قصص متسلسلة عن الكراهية، ومقاطع من تاريخ طهران في القرن العشرين والعلاقة مع الشيطان الأكبر، الذي هو الولايات المتحدة الأمريكية. ويختلق شخصيات وهمية، إلى جانب الشخصيات الحقيقية، تلعب دوراً في الأحداث التي دونها بعناية فائقة. ويختار لروايته الثالثة بطلاً وهو من أنصار الثورة ويحمل اسم قرمط. وكان قد هرب من قريته النائية وحطّ رحاله في طهران، حيث يعيش زمن البؤس والمذلّة قبل أن يقتاد إلى «مؤسسة إصلاحية» تعيش في عالم طهران السفلي. وتروي القصة الساعات الأربع والعشرين من حياة هذا الرجل الذي يتحوّل من مناصر نشيط للشاه الأخير إلى مسؤول متنفذ في سجن «أيفين» السيء السمعة، حيث يُعتقل مناهضو الثورة الإسلامية في طهران ويعذبون ويقتلون. ويسرد الراوي الوقائع عبر ثلاثة مستويات مختلفة، ويتعرض المستوى الأوّل لما يحدث حالياً في حياة قرمط، والثاني لحياته الداخلية على شكل تيّار الوعي الداخلي ويتناول المستوى الثالث نظرة الكاتب نفسه إلى خلفية الأحداث.

وعلى الرغم من عدم توفر الشروط الرسمية السياسية اللازمة لمعالجة الماضي في إيران حالياً، إلا أنّ الأدب الإيراني يؤدي هذه المهمة ويكشف طريق المستقبل للمجتمع الإيراني عبر مواجهة الماضي مواجهةً نقدية.

كورت شارف: ناقد أدبي ومترجم. كان مديرا لمعهد غوته في طهران.

ترجمة: حسين الموزاني

تعد هيئة الحقيقة والمصالحة الجنوب إفريقية التي اختصت بمعالجة الجرائم المرتكبة (من كافة الأطراف) خلال فترة التفرقة العنصرية مثالا نموذجيا على المستوى العالمي، لكنها واجهت مشاكل ضخمة وحققت نجاحا جزئيا فقط. فكيف كان من الممكن إذن تنفيذ عمل الهيئة بشكل أفضل وكيف يمكن للدول التي تشهد تحولا الاستفادة من تجربة هذه الهيئة؟ هذا ما توضحه الشاعرة والناشطة الجنوب إفريقية الشهيرة أنتيا كروغ في المقال التالي:

أنتيا كروغ Antjie Krog

هيئة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا

بعض الدروس المستفادة

مقدمة

إنه منتصف عام ١٩٩٥. افتتاح أول برلمان منتخب ديمقراطيا في بلادنا بالأبواق النحاسية واستعراضات الطيران وخطاب رائع لنيلسون مانديلا. كنت متواجدة. أغطي الحدث– ضمن فريق إذاعي جديد ينقل افتتاح برلماننا «الجديد» للأمة بكل لغاتها (نعم لقد استخدمنا كلمات مثل أمة وكنا جميعا نشعر بالإثارة والارتباك ونحن نجربها على لساننا للمرة الأولى). كنا ثمانية - نعمل بدأب وبعدة لغات تحت قيادة المحرر بيبا غرين وأصواتنا المشحونة بهذا الزخم المحيط بنا، تُسمع بانتظام في كل أنحاء البلاد.

لم يهدر البرلمان بقيادة نيلسون مانديلا أي وقت، فوضع مهمتين، سينعكس أثرهما على البلاد خلال العقود القادمة، على قائمة أولوياته وهما: كتابة دستور جديد لحماية وإرشاد الديمقراطية الناشئة، وتشريع يؤسس لهيئة تتعامل مع الماضي عبر منح العفو والاستماع للضحايا، وتم تعيين اللجنة البرلمانية للعدل برئاسة جوني دي لانغ الناشط في حزب المؤتمر الوطني والمدمن للعمل، لأحقق من خلال هذا النبأ سبقا صحفيا.

لقد برزت أشياء عديدة في ذاكرتي عن تلك الفترة: أولها أن كل شيء كان ممكنا - كل شيء جيد. كانت ثمة طفرة في النوايا الحسنة، والفخر، ونيلسون مانديلا كمؤسس يصنع أجمل وأفضل وجه لنا. ثانيا، كنا فجأة «بلدا تحت التدريب». لقد شعرت وكأن علينا أن نتعلم مفردات جديدة تماما. وكنا نبحث عند كتابة تقاريرنا عن شخص يوضح لنا مصطلحات لم يسبق لنا سماعها أو لم نفهمها من قبل بلغة عادية: ماذا كان المقصود بـ «حقوق الإنسان»، وإعلان الحقوق، ما هو الفارق بين الاستجواب والتعذيب، ومتى يعتبر فعل ما جريمة ضد الإنسانية، وماذا يعني أن البرلمان لم يعد أعلى سلطة في البلاد، بل أصبح بدلا من ذلك عرضة لمساءلة المحكمة الدستورية. إذن لم يعد قانون الدولة هو أعلى قانون - ولكن شيئا مغايرا تماما، ماذا كان الفرق بين العفو العام amnesty والإعفاء من الملاحقة القضائية indemnity، ماذا يعني تعبير البورنوغرافيا بالضبط، وما هو الفرق بين حرية التعبير والتحريض على الكراهية، ماذا يعني تعبير سلامة الجسد، أوالحقوق الإنجابية؟

مفردات جديدة

كان على من يعملون معنا بلغاتنا الأم العديدة أن يجدوا مصطلحات لهذه المفاهيم الجديدة علينا. وأتذكر أنه توجب على مدير مصرفنا المركزي أن يجد خلال مقابلة إذاعية كلمات يوضح بها معنى معدل الفائدة ومعامل جيني بلغة الفندا. وقد غادر الإذاعة غارقا في عرقه. كذلك قام أحد زملائي بتغطية جلسات استماع حول تشريع بشأن البورنوغرافيا، سأله بيبا غرين: "ما هي البورنوغرافيا بلغة الزوسا؟" فأجاب: "لقد استخدمت كلمة معناها في الأساس صورا قذرة"، فرد بيبا: "لا يمكنك استخدام هذه الكلمة لأنها تتضمن حكما قيميا، فلنتصل بشخص يقوم بإعداد قاموس للغة الزوسا". كنا نتعلم، ولغاتنا تتعلم والجميع يتواصل.

الشيء الثالث الذي أتذكره من تلك الفترة كانت عملية الاستشارات المكثفة بشأن هيئة الحقيقة والمصالحة. فلعدة شهور مثل أمامها العديد من المجموعات والأفراد والجمعيات والنواب لتقديم طلباتهم وصياغاتهم ومخاوفهم. كانت كل الأحزاب ممثلة في اللجنة البرلمانية للعدل وقد قمت شخصيا بتغطية كيفية توافقهم داخل اللجنة. وقد وُزع مشروع القانون إلى كل المنظمات غير الحكومية في كل أنحاء جنوب إفريقيا وعُقدت حلقات دراسية وورشات عمل لمساعدة الناس في فهم الفلسفة الكامنة وراء الهيئة وكانت نتائج هذه الحلقات الدراسية وورشات العمل متاحة لمن يعملون على مشروع القانون، كما وُزعت أيضا آلاف الكتيبات التي تشرح أفكار الهيئة كما تم بث عدد من البرامج الإذاعية عن الهيئة.

إنني أتذكر كيف اشتكى موظف عمومي قضى الليل كله لتدوين نقاش اليوم السابق في مسودة التشريع، من بطئ عملية المشاورات: "لو سُمح لي بكتابة هذا القانون، لكنا قد انتهينا منذ فترة طويلة بفقرة موجزة وممتازة".

وقد جرت تغطية جمع مادة هذا القانون يوميا عبر الإذاعة والتلفزيون وكل الصحف. لماذا إذن - لا أستطيع أكف عن التساؤل بعد كل هذه السنين - أُسيء فهم عمل هيئة الحقيقة والمصالحة بهذه الصورة المذهلة، وأُسيئت معاملتها ولم تحظ بالثقة وبخاصة من قبل البيض، وأيضا من قبل السود وأخيرا من قبل كل الأحزاب السياسية؟

عندما بدأت الهيئة عملها بدأ الحزب الوطني وجبهة الحرية وصحفهما وكذلك حزب إنكاثا الحرية على الفور بوسم الهيئة بأنها حملة من الأفريكان والزولو لمطاردة المنشقين بقيادة الأسقف ديسموند توتو كمحرض وأليكس بورين كليبرالي أبيض من كارهي الأفريكان التقليديين.

أريد هنا أن أقدم للدروس المستفادة من تجربة الهيئة بالسؤال: لماذا لم تختار هذه الأحزاب، التي شاركت في الماضي في العملية السياسية وتوافقت بشكل خاص مع التشريع، أن تحفز ناخبيها لمعرفة ما سيحدث، وقررت بدلا من ذلك استغلال هيئة الحقيقة والمصالحة كعامل للحشد كي تتخلى عن مسؤوليتها في إعادة بناء وطن دمرته بنفسها؟ إذن، لو لم تمنع العملية الاستشارية مثل هذه الانتهازية غير الشريفة، فماذا الذي كان يمكنه أن يمنعها.

دروس ينبغي الاستفادة منها

جرت الاستفادة من الكثير من الدروس من خلال هيئة الحقيقة والمصالحة ويمكن تعلم الكثير منها أيضا. أود أن أركز على عدد قليل منها ربما لم يذكر بالأساليب المرجوة:

ربما ينبغي أن يكون الدرس الأول هو أن أي بلد يخوض عملية الحقيقة والمصالحة يحتاج أن يكون واضحا تماما بشأن ما يريده بالضبط من مثل هذه الهيئة. هل هي رغبة في تأسيس أخلاق المحاسبة و/ أم في التخلص من مسائل قضائية وسياسية صعبة من مخلفات الماضي؟ أم هي للبحث عن طرق لمخاطبة احتياجات الضحايا و/ أم أنها فقط أداة لإصدار العفو عن مرتكبي العنف؟ هل تسعى اللجنة لوضع حقائق كافية لتحقيق السلام والهدوء العقلي للضحايا و/ أم أنها تسعى لإعادة كتابة التاريخ؟ هل الغرض هو عقد منتدى مؤثر ضد الإفلات من العقاب؟ هل تهدف للتأسيس والدعوة لثقافة حقوق الإنسان و/ أم أن الهدف الأساسي هو وقف النزاعات المهلكة بين الأعداء السابقين أثناء تشكيل الحكومة الجديدة؟ إن الهيئة التي تسعى لكي تكون كل شيء لكل الناس، ستتمزق لتصبح لا شيء لأي أحد.

لقد افترضت في الأصل أن الهدف الرئيسي للهيئة كان هو خلق حس بالصواب والخطأ في وطننا الخارج من مستنقع الماضي اللاأخلاقي. وأننا من خلال سلطتها الأخلاقية المرشدة يمكننا التوصل لفهم كيف أدى العزل/ التمييز إلى إيلام وإيذاء وتوحش الضحايا ومرتكبي العنف والسياسيين والمجتمع المدني، ولكي نتحول إلى مجتمع عادل ومنصف يرعى أفراده. كانت المهمة الرئيسية للجنة هي، مثلما جعلني الأسقف توتو أعتقد، البقاء مثل كلب يقتفي الأثر على المضمار الأخلاقي لشخص ما، لكن عندما ظهرت الانتقادات والإشاعات عن صفقات واستغلال تهكمي من قبل مرتكبي العنف، عندما غلب الطابع القضائي على الهيئة ورُفض العديد من طلبات العفو، أدركت أن الهيئة كانت مثقلة بكم كبير ومتنوع من التطلعات المتصارعة مع بعضها بشدة.

الدرس الأول: يجب أن تكون واضحا جدا بشأن الأهداف. أبلغ الناس والسياسيين بهذه الأهداف. قم بتهيئة الموارد والنقاشات حول كيفية تحقيق هذه الأهداف. قم بمراجعة منتظمة، بحيث لا يسهل وقوع تشويشات أو تحولات متعمدة أو يتم تغيير أو اختطاف الغرض من الهيئة.

الاختيار الصعب لأعضاء الهيئة

لا زلت أتذكر اليوم الذي كان علي فيه تغطية اختيار مانديلا لأعضاء هيئة الحقيقة من القائمة القصيرة التي أعدت بعد عملية موسعة لتلقي الترشيحات وإجراء المقابلات مع المرشحين. لقد واجهت أحد أعضاء الهيئة ممن أجروا المقابلات بسؤال: "أي نوع من الأفريكان (البيض الذين يتحدثون لغة الأفريكان) وضعت على القائمة؟" فأجاب: "حسنا لقد أردنا التوفيق بين كلا من الجناح اليميني ويسار الوسط." أثار ذلك غضبي وقلت: "إذن عندما تختار الآخرين يكون لديك أناس بمبادئ أخلاقية عالية ومعروفون في وقوفهم ضد الظلم، لكن عندما تختار واحدا من الأفريكان - فيجب أن يكون - وبالطبع لا بد أن يكون ذكرا - «ممثلا»". فهل تقصد بذلك أن الناس ذوي الطباع الجيدة لا يمكن أبدا أن يمثلوا الأفريكان. لقد أُبلغت أن مانديلا هو من أصر على وجود عدد معين من قبائل الزولو وملون واحد على الأقل.

إنني أكن فائق الاحترام لقدرة مانديلا على تقييم ما هو ضروري لتحريك الناس، لكن عندما تنامى التوتر داخل الهيئة ولم يتمكن أعضاؤها من القيام بالدور المفترض

أن يقوموا به في العملية، تساءلت، عن الفارق لو أن هذه الهيئة تشكلت من أناس ذوي حيثية ـ وحتى لو كان بها امرأة واحدة أو لم تجد بها أي من البيض الأفريكان، فليكن كذلك.

الدرس الثاني: كن على بينة من أن المكانة الأخلاقية والسلطة الأخلاقية لن يعملا بشكل أفضل من جماعات المصالح. ربما لا يجد ممثلو الجماعات المختلفة الشجاعة الأخلاقية لمساندة ما هو صواب. إذا كانت ثمة حاجة للجمع بين الاثنين، عليك أن تفكر بعناية في تشكيلة الهيئة.

جوانب الضعف كانت معروفة

كانت التعويضات عن الأذى الذي لحق بالضحايا هي الإخفاق الأكبر لهيئة الحقيقة والمصالحة ـ وذلك باعترافها. لكن عندما يناقش هذا الأمر يجري التركيز في الأغلب على التشريع الذي لم يلزم بالتنفيذ، لكن ثمة خيارات أخرى.

بالنظر للماضي يبدو مذهلا أن لا أحد تحرك بإيجابية حول هذا الدينامو الضخم والقوي الذي أطلقته هيئة الحقيقة والمصالحة في المجتمع الجنوب أفريقي. لقد كانت فرصة ذهبية ضائعة ليس فقط من أجل التغيير المادي لسكان جنوب إفريقيا ولكن أيضا لتشكيل حس وطني مهتم.

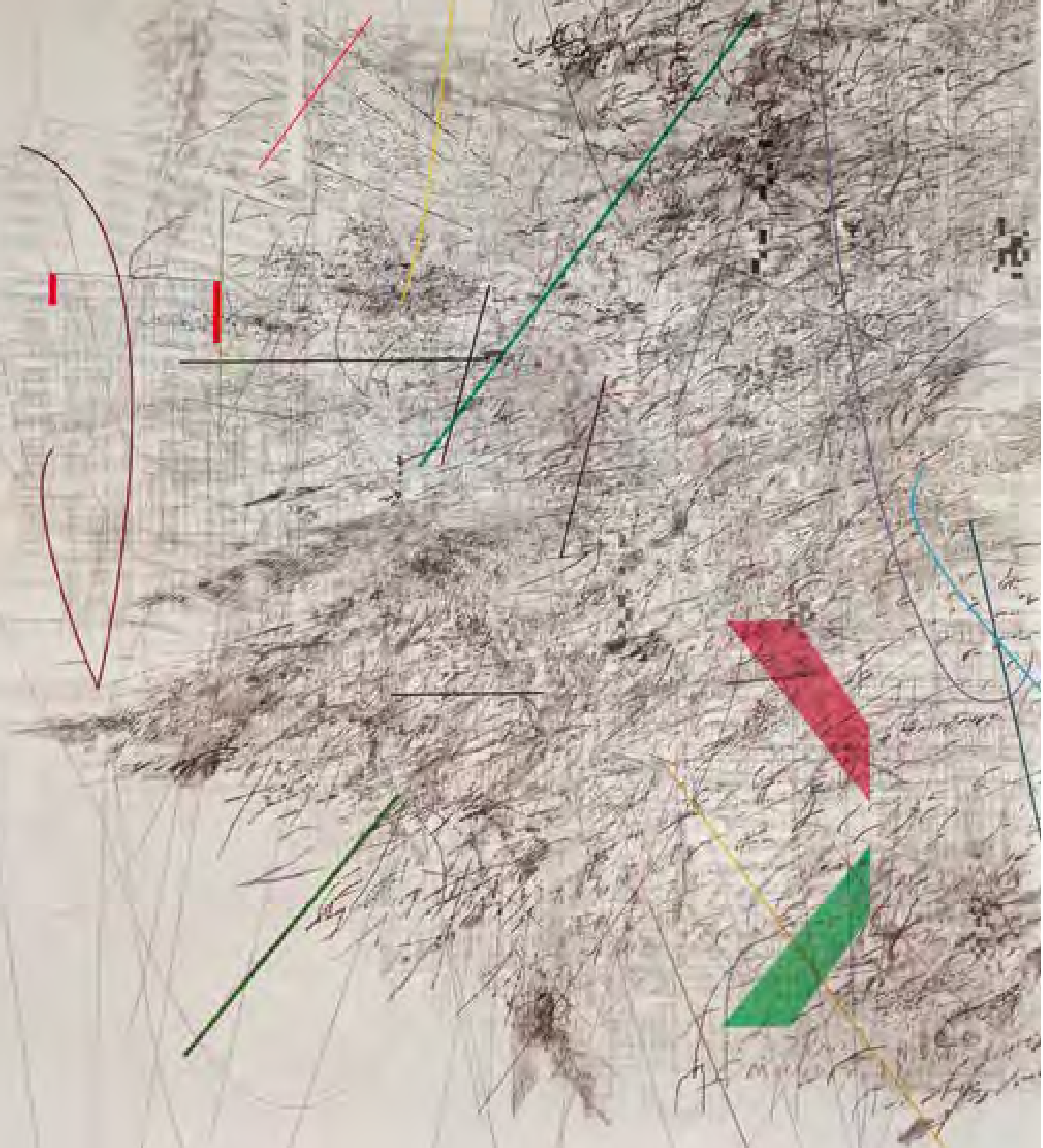
عبر السنين أصبح الإخفاق الكبير لهيئة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا أمرا متفقا عليه بين الأكاديميين والصحافيين والفنانين والمعلقين لأن حالة الضحايا لم تتغير. مع ذلك فعند إعادة قراءة التقرير النهائي للجنة يفاجئ المرء بمدى وعي اللجنة بأوجه القصور وكم كانت مصرة بحرص، ليس فقط على تعويض احتياجات من صُنفوا على أنهم ضحايا ولكن أيضا على القيام بذلك إزاء الجماعات على أوسع نطاق ممكن. وفي الحقيقة فإن التقرير يقتبس آراء وقوائم من وثائق قانونية لإقناع الحكومة بأن التعويض والإصلاح كانا هما المحور الذي ترتكز عليه جنوب إفريقيا الجديدة.

أوصت الهيئة في الجزء الخامس بتعيين شخص في مكتب الرئيس لتنسيق إنشاء صندوق مكون من أموال الضرائب على الثروة والإسهامات الخيرية، وينبغي على هذا الشخص أن يكون على اتصال بوزارات كالصحة والتعليم وأن يوفر الدعم القانوني لاحتياجات الضحايا وعلى هذه الوزارات أن تكتب تقريرا عن تقييمها عن كيفية تقديم المساعدة.

وكان من المفترض أن تكون ثمة تعويضات مؤقتة، وتعويض نهائي وكذلك تعويض معنوي للتأكيد على أهمية حقوق الإنسان عبر الحفاظ على الذاكرة حية.

لكن الطريقة التي أوقف بها الحزب الحاكم هيئة الحقيقة والمصالحة أرتأى من خلالها، سواء أكان ذلك صحيحا أم خطأ، أن الإصرار على التعويضات كان ينطوي على إشارة على عدم الولاء للنضال.

إذن لقد كان ثمة وطن مقسم كما يذكرنا ثابو مبيكي كثيرا، وبسبب تقسيماته لم يتمكن من تحقيق هذا النوع من الديمقراطية التي تحسن حياة الناس وبخاصة الفقراء منهم. ولو أن الحكومة اتبعت النصائح وجمعت كل مواطني البلاد تحت شعار التعويضات، وتركتهم يطرحون معرفتهم والروابط العملية والمهارات والموارد، عندئذ كان يمكن للمصالحة أن تصبح محفزا رائعا، لا يساعد فقط الضحايا ولكنه يوحد المجتمع ضد الفقر والمعاناة.



عمل فني للفنانة جولي ميهريتو

Photo: Anders Sune Berg / dOCUMENTA (13).

لكن رد فعل حكومة ما بعد مانديلا كان هو العكس تماما: فهي لم ترغب في تقديم أي تعويضات على الإطلاق لأن الناس "لم يناضلوا من أجل الحرية ليحصلوا على المال". مثل هذه الملاحظات أثارت ردود فعل غاضبة من عضو الهيئة ياسمين سووكا: "إذا قبل وطننا أن نسلك طريق هيئة الحقيقة، فيعني هذا أننا قبلنا أن نتبع نموذج العدالة الإصلاحية لا العدالة الجزائية ... مفهوم العدالة الإصلاحية في ورطة، لقد أخطأنا بالمخاطرة به لإحداث تغييرات في الظروف المادية لهؤلاء الذين أتوا ليحكوا لنا قصصهم ...".

"أخشى أننا لو لم نتعامل مع هذه الرؤية ومع هذا الوعد الذي أعطيناه لشعبنا، فربما سنشهد هنا ما أحداثا مشابهة لما جرى في زيمبابوي. خلال العشرين عاما الماضية لم تبذل أية جهود من قبل الحكومة للتعامل مع المحاربين القدامى والآن قد يدمر هذا العمل غير المكتمل الحاضر".

أشارت سووكا أيضا إلى أن المحكمة الدستورية قد أقرت أن العفو يصبح ممكنا فقط بسبب الالتزام بالتعويضات. وأن غياب التعويضات يعطي للضحايا الحق في الذهاب للمحكمة لوقف قرارات العفو الممنوحة.

"سيكون مأساويا لو استبدل هذا السلام الهش الذي نعيشه باضطرابات، لأن الجسر الذي كان العفو يرمز له قد انهار...وقد عبرت تقارير صحفية عن أنه لا أموال توزع الآن، الأموال وُجدت من أجل السلاح. إذن ما هي أولويات الديمقراطية الجديدة؟" تساءلت سووكا.

مر أكثر من أربعة عشر عاما منذ تقديم أول شهادة، والضحايا الذين أمكن الوصول إليهم تلقوا مبالغ نقدية قليلة ولكنها متساوية. ورغم توصيات هيئة الحقيقة والمصالحة لم يجر توفير أي شيء إضافي بعد هذه المبالغ، لا أموال للدعم الأسري ولا منح دراسية. بل على النقيض تلقى مرتكبو العنف عفوا فوري التنفيذ ولم تجر ملاحقة هؤلاء الذين رفضوا تقديم التماس بالعفو والذين سخروا من عملية الحقيقة والمصالحة أو هؤلاء الذين رُفضت التماساتهم بالعفو.

لقد كانت حقا لحظة ضائعة: فبدلا من إشراك أصحاب الاستحقاقات في العملية، يُتركون وحيدين لمصائرهم ويزداد اغترابهم. لم يجر أبد أي نقاش مناسب بشأن ما يمكن ويجب عمله بالضبط لأصحاب الاستحقاقات، وهو ما أدى لاستخدام صياغات سخيفة عن الذنب ورفض تحمل الذنب.

الدرس الثالث: فكر بعناية في موضوع التعويضات. جد سياسات يمكن أن تكون فارقة لدى القاعدة الشعبية. ابتكر طرقا لإشراك أصحاب الاستحقاقات بطريقة بناءة لا يقتصر فيها دورهم على العطاء بل وتوطد وجودهم داخل المجتمع الجديد. ربما يجب على التشريع أن يسمح لهيئة للحقيقة والمصالحة أن تهيئ الناس لربط التعويضات بالحكومة والتوصيات المتصورة التي تتراوح ما بين الإسهامات المالية إلى إصلاح الأسقف. لا بد أن يلمس من يرغبون في خوض طريق المصالحة تغيرات مهمة في حياتهم.

عدالة انتهازية أم راعية؟

ناشد الرئيس ثابو مبيكي هيئة الحقيقة والمصالحة إلا تترك الحكومة بـ "كم كبير من الأعمال غير المكتملة" لكن هذا بالضبط ما قامت به لجنة العفو: من بين ٧١١٥ التماسا بالعفو عالجتها هيئة الحقيقة والمصالحة، قُبل ١١٤٦ (أو ١٦٪ منها فقط) فيما رُفض ٥٥٠٤ (أي ٧٧,٣٪). من إذن ستتم ملاحقته؟ هل سيلاحق جنرالات الجيش البيض وأمراء حرب حزب إنكاثا الحرية الذين استهزأوا وسخروا من العملية؟ أم مرتكبو العنف العاديون الذين حضروا جلسات الاستماع امتدت لأسابيع، وورُفضت مع ذلك طلبات العفو التي قدموها؟

لقد حذر كادر أسمال الوزير من حزب المؤتمر الوطني وأستاذ القانون وعميد كلية الدراسات الإنسانية في دبلن لسنوات، الذي شارك بقوة في تأسيس هيئة الحقيقة، من المبالغة في إصباغ الصفة القضائية على الهيئة.

"ثمة شيء آخر مثير للقلق وهو إضفاء الطابع القضائي بشكل متنام على إجراءات الهيئة. وفي الواقع فإن الفضل في وجود الهيئة يرجع جزئيا إلى رفض الخيار القضائي في التعامل مع الماضي".

كان قلق أسمال مبررا: فجلسات الاستماع الخاصة بالعفو تحولت إلى ما يشبه المحاكمات والإجراءات القضائية بكل النفقات والتأجيلات التي تتطلبها. وكان هذا يعني بالطبع تفضيل الحجج التي تخلص إلى نتائج ذات طابع قضائي على الحجج التي تسعى للوصول إلى نتائج أخلاقية أو سياسية.

وقد جعلت طبيعة لجنة العفو وقانونها إضفاء الصفة القضائية عليها أمرا لا مفر منه. لم يشكل القضاة الكبار الثلاثة للجنة العفو جزءا من هيئة المصالحة ولم يشاركوا في الأعمال اليومية للهيئة منذ البداية. ولم يحضروا أسابيع من إعادة الدراسة التي أقرها الأسقف توتو للتركيز على أهداف المصالحة والمعالجة، وكل أخلاقيات السعي للانتقال من مجال لا أخلاقي إلى مجال أخلاقي إنساني. ولكونهم غير مشاركين في جلسات الاستماع الخاصة بحقوق الإنسان، كثيرا ما أصبحوا منعزلين عن الضغط السياسي والأخلاقي والمالي والإعلامي.

ببطء وحرص واحترام للإجراءات القضائية، انكبوا على مهمتهم، كعقول قانونية محترمة وشريفة. وفي الوقت نفسه فإن الوقت كان ينفذ ـ وتم إنهاء عمل هيئة الحقيقة والمصالحة، وأُغلقت مكاتبها، ونفد المال، وتحرك الصحفيون المتحفزون وتغيرت السياسة ومات الضحايا ومرتكبو العنف بالسرطان أو بسبب الشيخوخة، وكانت قرارات العفو التي تصدر محدودة وبعيدة عن السياق دون أي محاولة لوضعها في السياق الأوسع لهيئة الحقيقة والمصالحة. وفي غياب التعويضات، وأصوات الضحايا التي خلقت إحساسا بالهبة أو المعجزة (ديريدا) التي تتطلب تحولا معكوسا لدى مرتكبي العنف، فإن منح العفو كان ممزوجا بطعم الإفلات من العقاب.

الدرس الرابع: إذا اختار المرء رفض الخيارات القانونية الخاصة بالمحاكمات فلا بد من السير على هذا النهج لآخره وأن يؤسس للجنة للعفو مكونة من أعضاء هيئة الحقيقة بخلفية قانونية. ومثل هذه اللجنة يجب أن تشكل كجزء من الهيئة بحيث يمكنها أن تشترك معها في أخلاقياتها وضغوطاتها وأولوياتها. وعلى البلاد أن ترى كيف يمكن للتفكير القانوني أن يبتعد عن العدالة الانتهازية للأفراد الأغنياء ويتحول للعدالة الإصلاحية الراعية على نطاق واسع.

أهمية التواصل مع الحكومة

كان من الصعب علي بعد شهور من إغلاق هيئة الحقيقة والمصالحة الاعتراف بأي خطأ من جانب الهيئة. لكن وفيما كانت الحكومة تتحسس طريقها فيما يخص تقرير الهيئة، أصبحت أكثر اندهاشا من افتقاد أعضاء الهيئة للقدرة على استشراف المستقبل. لماذا لم يشركوا الحكومة معهم في الهيئة؟

فخلال الفترة الأخيرة من عمر الهيئة بدأت الأمور تتهاوى، فبعض أعضاء الهيئة تركها لالتزامات أخرى، والبعض الآخر كان يتطلع بإحباط إلى وظيفة جديدة لها المكانة نفسها. كان توتو مصابا بالسرطان واحتاج للعلاج والراحة. وهكذا تُركت الهيئة دون قيادتها الأصلية التي قادت هذه السفينة ذات الأهداف المحددة في السنوات الأولى. وأثناء ما كانت وحدة البحث تعمل على كتابة التقرير النهائي، كان يفترض أن يدرس الأعضاء كل مسودة ويعودون باقتراحات ـ من الواضح أن القليل من ذلك تم على الأساس المنظم الذي تعلمته لاحقا في محادثات شخصية مع أعضاء الهيئة. ما حدث مع ذلك هو أن فقرات مختارة تتناول حزب المؤتمر الوطني الأفريقي تسربت إلى الحزب ووسائل الإعلام من خلال أعضاء بعينهم في اللجنة. وبرغم أن الكثير منها تغير في التقرير النهائي، فقد وقع الضرر ـ وتدهورت العلاقة بين هيئة الحقيقة والمصالحة وحزب المؤتمر الوطني إلى علاقة ضغينة. (وقد بدأت هذه الضغينة بينهما مبكرا عندما أقدم حزب المؤتمر الوطني على خطوة لحماية نفسه بأن طالب بعفو جماعي عن أعضاء الحزب. وعندما سألت أحد القياديين في حزب المؤتمر جاء مع رفاقه حاملين الصندوق الكبير الذي يضم طلبات العفو، عن كيفية منح مثل هذا العفو طالما أنه لم يرد بالقانون نص عن العفو الجماعي، أجاب: "من الذي يعرف ما الذي ينص عليه القانون، أنا أم أنت؟". وبالفعل هدد توتو بالاستقالة، إذا لم يسحب الحزب هذه الطلبات التي "يمنحون بها أنفسهم عفوا"). وهكذا عندما وردت الأخبار بأن حزب المؤتمر طلب منع إصدار التقرير النهائي، تذكرت أنني شعرت آنذاك بالفخر لأن الهيئة رفضت أن يكون لحزب المؤتمر معاملة خاصة.

منذ ذاك الحين غيرت رأيي. إذا كان الأمر فعلا بيد الحكومة فيما يتعلق بدفع التعويضات وملاحقة مرتكبي العنف وتطبيق إجراءات الحظر لمنع إساءة استخدام القانون في المستقبل وترسيخ ثقافة حقوق الإنسان ـ سيكون من الحاسم إشراك الحكومة في الهيئة لإطلاعها على مجريات الأمور. بعبارة أخرى، إذا كانت الحكومة هي الهيئة الوحيدة المسؤولة عن استمرارية روح وتوصيات هيئة الحقيقة المصالحة، فعلى هذه الهيئة أن تتحدث مع الحكومة، ليس لمرة واحدة (لأنها تحدثت مرة مع الحزب الوطني) ولكن لألف مرة إذا اقتضى الأمر.

إن إخفاق هيئة الحقيقة في التفاعل بنجاح مع الحكومة التي يقودها حزب المؤتمر الوطني قد أضر بالعملية أكثر من كل الانتقادات والأخطاء الأخرى. لقد عطلت نمو شيء مهم، وجعلت التيار الصحي للمحاسبة الذي بدأ يتدفق في أرجاء الوطن يجف. والسبب في ذلك فيما بدا يتضح أكثر فأكثر أن أعضاء المؤتمر الوطني في الحكومة لم يفهموا التطبيقات الأخلاقية للهيئة، وأصبح من السهل استخدام مصطلح الصفح والعفو بأكثر الطرق الممكنة انتهازية وخلوا من العقاب: واعتادت لغة الهيئة على التغطية أنواع عديدة من الفساد وعدم الكفاءة.

الدرس الخامس: (مهم جدا) تحدث، وتحدث وتحدث مع الحكومة. قدم لها ملخصا شاملا عن التشريعات. اجعل الحكومة تفهم بدقة أين وكيف يمكن لأهداف هيئة الحقيقة والمصالحة أن تتشابك ويمكن استخدامها لتوحيد الوطن الفتي وراء ما هو أكثر من مجرد تقديم الخدمات. قل بوضوح أن العفو والصفح ليسا عذرا لحكومة ديمقراطية جديدة لكي تحكم بالإفلات من العقاب: فالعفو يحدد نهاية نظام فاسد غير ديمقراطي والصفح هدفه أن يتمكن مرتكب العنف من التغير للأفضل.

الشهادات العلنية

ثمة اتفاق عام على أن المنتدى العام الذي أتاحته لجنة انتهاكات حقوق الإنسان كان هو أكثر جوانب الهيئة نجاحا. لقد كانت روايات الضحايا هي الشيء الذي غير إدراك جنوب أفريقيا لصورتها عن نفسها بعمق وبالنسبة لكثيرين فإن هذا المنتدى وحده كان كافيا لتبرير وجود الهيئة. وبشكل ملحوظ أصبح العديد من الخبرات التي تحدث عنها الضحايا بحق جزءا من النفسية الوطنية وصار لها مكانها في تاريخنا المعترف به للمرة الأولى على الإطلاق. لقد أدانت شرعية الأصوات الأصلية ماضي البلاد وضمنت أمان مستقبلها.

مع ذلك فالقليل من الناس يعتقد أن هذه الشهادات جلبت المصالحة وتظهر الاستطلاعات أن الناس أصبحوا أكثر ابتعادا بعد إنهاء عمل هيئة الحقيقة والمصالحة. لكن لو تدبر المرء، فسيجد أن مهمة الهيئة لم تكن تحقيق المصالحة ولكن الإسهام في تحقيقها، وقد لعبت دورا قيما. يقول رون كرايبيل من مركز إرساء العدالة والسلام في الولايات المتحدة إن المصالحة دورة وخطوتها الأولى هي إعادة تعريف الذات، لأن المصاب الأول في الصراعات هو الهوية. وتحدد أدبيات المصالحة أن "ابتعاد كلا الطرفين عن بعضهما" هو لحظة حاسمة فيما يتعلق بإعادة التعرف على الهوية، فالهوية التي يعاد تعريفها تجعل تكوين نوع جديد من العلاقة ممكنا.

وكان بإمكان الجنوب أفريقيين أن يسألوا أنفسهم أثناء الاستماع للشهادات: هل أنا لا شيء سوى وحش عنصري؟ هل أنا لا شيء سوى أسود مقموع؟ وبالفعل كان السود خلال مرحلة هيئة الحقيقة والمصالحة يعيدون تعريف أنفسهم من خلال النهضة الأفريقية أما الأفريكان فمن خلال حرب البوير.

الدرس السادس: عبر إرغام بلد على إعادة تعريف ذاته عبر شهادات الضحايا ومرتكبي العنف، خلقت هيئة الحقيقة والمصالحة علاقة جديدة في البلاد وبين الناس وبعضهم. لكن الدورة يجب أن تتكرر مرارا لدى الجنوب أفريقيين لكي يجدوا علاقة دائمة داخل مجتمع أكثر إنصافا. ومجددا: تعبئة الناس للعمل سويا في إعادة بناء الوطن من شأنه أن يجعل إعادة تعريف الهوية ممكنا.

معاملة متساوية للضحايا

أما أكثر شيء تم تجاهله في كل تقييمات عمل الهيئة هو إسهامها الفذ في معاملة كل الضحايا بمساواة. فعلى النقيض من مرتكبي العنف الذين عوملوا حسب الوضع بنهج عادل أو غير عادل، لم يوجد هناك من الضحايا من اعتبر شخصا لا "حق له في الشعور بالألم أو الخسارة". لم يكن ثمة ضحايا من الدرجة الأولى وضحايا من الدرجة الثانية. فالأم التي مات ابنها وهو يواجه نظام الفصل العنصري شهدت إلى جانب الأم التي مات ابنها دفاعا عن هذا النظام. البيض والسود، «الملونون» والهنود، الأميون والمتعلمون، سكان الريف والحضر ـ كانت شهادة كل من هؤلاء تلقى الاحترام نفسه. ولفهم مدى راديكالية ذلك علينا أن نتخيل منتدى في ألمانيا يجمع فتاة ألمانية وفتاة يهودية يقدمان شهادتهما عن فقدان كل واحدة منهما لأبيها. لقد أعطت هيئة الحقيقة والمصالحة بذلك عبرة مفادها أن كل من الأسى والوحدة والحيرة والألم لا يفرق بين ألوان البشر ولا عقيدتهم. وهذا تغيير أساسي في التفكير العالمي الراسخ بشأن مفهوم الضحية وسيظل هذا هو إنجاز الهيئة المعترف به على الأقل.

الدرس السابع (على الأقل معترف به): اعقد جلسات استماع علنية. عامل الضحايا بشكل متساو وتجنب دورة جديدة للعنف الناتج عن الاعتراف بالألم لدى طرف واحد فقط. هذا لا يعني تحويل الجميع إلى ضحايا ولكن يجب تجنب التنميط السهل للناس إلى أخيار وأشرار، ما يؤدي إلى رفض التعايش مع حقيقة أن كل شخص قادر على فعل الشر.

انتهاك حقوق الإنسان

رفض الرئيس ثابو مبيكي خلال نقاش برلماني حول التقرير النهائي لهيئة الحقيقة والمصالحة، ما توصلت إليه الهيئة قائلا: "إن التعريف الخاطئ للعديد من النشاطات التي قامت بها حركتنا التحريرية كانتهاك جسيم لحقوق الإنسان كان ولا يزال من نقاط الخلاف الرئيسية، بما في ذلك هذا التعميم بأن أي وكل نشاط عسكري يؤدي إلى مقتل مدنيين يعد خرقا لحقوق الإنسان".

وقد خلق هذا الكثير من الفوضى. فإذا كانت معاهدة جنيف تحدد أن قتل المحاربين ليس انتهاكا لحقوق الإنسان، لكن قتل الأشخاص المتمتعين بالحماية (الجنود خارج الخدمة والجواسيس وأسرى الحرب إلخ) والمدنيين (كل من هو ليس بمحارب) هو انتهاك جسيم لحقوق الإنسان. إذن ما الذي يتحدث عنه مبيكي؟

"من الذي يتحدث عن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في كوسوفو حيث يتعرض المدنيون للقصف يوميا؟" تساءل أحد أعضاء المؤتمر الوطني الأفريقي. "هل هناك من يقول أن أمريكا تنتهك حقوق الإنسان بشكل جسيم، لا إنهم يسمونها أضرارا جانبية؟".

لقد أصابت اتهامات حزب المؤتمر الوطني للهيئة بأنها تجرم النضال من أجل التحرير الجماهير بالحيرة: فمعظم الناس لم يتفهم السبب لكن شعروا بثقة تامة أن تجريم حركة التحرر كان شيئا لا يغتفر. وباستمرار لم يكن ثمة نقاش ـ لا عن حقوق الإنسان ولا عن المحاسبة ولا عن كيفية منع الانتهاكات في المستقبل ولا عن حجم وجود الماضي في الحاضر، ولا عن الذنب الجماعي. ويمس هذا أيضا التوجه نحو العودة إلى أنماط الماضي الجاهزة



من أعمال الكاتبة والفنانة اللبنانية إيتيل عدنان المعروضة في دوكومنتا ١٣ بكاسل
Photo: Stefan Weidner

السهلة التي تقول بأن الفارق بين الناس لا يكمن في قدرتهم على ممارسة خيارات أخلاقية في ظروف صعبة أو ولا في تأييدهم لحقوق الإنسان لكل البشر. ولكن الفارق بين الماضي والحاضر يكمن فقط في اللون واللون وحده.

الدرس الثامن: كن مستعدا لإمكانية أن تصبح الحكومة بغض النظر عن كونها فتية وبغض النظر عن انتمائها والأساس الأخلاقي الراقي الذي تستند إليه، وبسرعة حكومة «عادية» تكره المحاسبة والضغط الأخلاقي. لكن مع إدراكها السريع للقيمة العالية لمصطلحات هيئة الحقيقة والإنصاف، ربما تبدأ في استخدام المصطلحات نفسها لتغطي على استمرار فسادها غير المعترف به في الماضي. إن إصرار حزب المؤتمر الوطني على أن انتهاكاته الجسيمة لحقوق الإنسان يجب أن تقيم بشكل مختلف أو لا تقيم على الإطلاق قد كشف عن المنزلق الخطير الذي يهوي فيه الحزب أكثر فأكثر في عصر ما بعد مانديلا.

الخلاصة

في نهاية المطاف: لماذا يوجد هذا الغضب والإحباط المتزايد من الهيئة وهو ما يُعبر عنه من خلال رسائل إلى وسائل الإعلام والمجموعات الناشطة التي تطالب بالتعويض؟ حتى من قاموا بالصفح عن معذبيهم خلال العملية، أصبحوا الآن يرفضون الهيئة علنا. ثمة طروحات تقول بأن الضحايا تعرضوا لضغوط كبيرة من قبل شخصيات دينية مثل الأسقف توتو لجعل هؤلاء نماذج للتسامح.

وأريد أن أطرح مقترحا جديدا للغضب الحالي:

يتضح عند دراسة عبارات الصفح التي استخدمها العديد من هؤلاء الضحايا أنهم فهموا أنهم سيتواصلون مع مرتكبي العنف. لقد فهموا أنهم كضحايا لن يبدأوا في التعافي إلا إذا أصبح لمرتكبي العنف وجها إنسانيا. بعبارة أخرى قام الناس بالصفح آملين أن يتغير مرتكبو العنف، بحيث يمكن مشاركتهم في إنسانيتهم، بحيث يجلب ذلك التعافي المعنوي والمادي للضحايا.

وقد أسيء فهم هذا الحدث وما ترتب عليه من إلزام لمرتكب العنف، وخصوصا من جانب مرتكبي العنف وأصحاب الاستحقاق البيض. فالعديد من مرتكبي العنف عبروا عن دهشتهم إزاء صفح لم يطلبوه هم. لم يعن الأمر بالنسبة لهم أن عليهم أن يمدوا أيديهم للضحايا وأن يحاولوا إصلاح الأخطاء التي اقترفوها، بل كان يعني أنهم يستطيعون مواصلة حياتهم كما كانت في الماضي. بعبارة أخرى لم يعن الصفح أو العفو بالنسبة لهم أي تغيير أو إصلاح، بل كان يعني الإفلات من العقاب أعتقد أن هذا السعي للتواصل مع مرتكبي العنف هو



من أعمال الكاتبة والفنانة اللبنانية إيتيل عدنان المعروضة في دوكومنتا ١٣ بكاسل
Photo: Stefan Weidner

الذي جعل الضحايا يسامحونهم، لكن وبسبب عدم وجود أي إشارة مقابلة للتغيير أو للإصلاح من قبل مرتكبي العنف، تنامى الغضب الآن لدى الضحايا. والضغائن الحالية متعلقة أكثر بالأفكار المتعنتة وعناد البيض أكثر من كونها ناتجة عن الضغوط الدينية الزائدة لعملية المصالحة الفاشلة.

الانتماء والاحتواء

كانت حياتي منقسمة لما قبل وما بعد الهيئة ـ وأشعر أن كل شيء أفعله يظل بشكل ما مرتبطا بها، بغض النظر عما أكتب، تكون الهيئة نقطة بداية لكتابتي أو نقطة حاسمة فيها.

أتاحت لي الهيئة أول إمكانية شاملة لم أكن واعية بها كجنوب أفريقية. في الحقيقة كنت في الماضي أتجنب تماما وأرفض أي انتماء، وكنت أعرفه بأنه تبعية مرضية لا حاجة لها، لكن وخلال فترة وجود الهيئة وجدت نفسي أنجذب له بلا مقاومة وأتغير مع لحظات الاحتواء التي جرت عندما ساعدتني الهيئة في عبور حواجز اللغة والثقافة واللون والدين والامتيازات.

مثلها مثل نيلسون مانديلا وديزموند توتو ستظل الهيئة ترافقنا بطرق عديدة. وستبقى للأبد كشهادة على التصور الأخلاقي لغالبية سكان جنوب أفريقيا وللعطف والأمل ولاعتقاد في الطبيعة الخيرة للبشر رغم سنوات من معايشة نقيض ذلك تماما. ولا أسعى هنا للإيحاء بأن الهيئة حققت نجاحا مطلقا، خصوصا مع سيل النقد والاتهامات اللانهائي الذي تعرضت له، لكنها جذبت خيال العالم بأكثر الطرق روعة. ففي عصر النزاعات والحروب والغزو الانتقامي و"إرساء" "السلام" بالقوة كأمر طبيعي في كل القارات، أظهر التحول السلمي في جنوب أفريقيا بقيادة هيئة الحقيقة والمصالحة أن ثمة طرقا أخرى ممكنة للتغيير. وعبر الهيئة استطعنا أن نتعرف على فروة رأس بعضنا البعض ودم بعضنا البعض والصوت الخفيض جدا لكُلى بعضنا البعض أثناء الليل. لقد أدركنا أن علينا أن نصبح بعضنا البعض وإلا فإننا سنفقد عصب الوجود للأبد.

أنتيا كروغ: شاعرة وصحافية وأكاديمية من جنوب أفريقيا. وقد نشرت عام ١٩٩٨ كتابها الواسع الشهرة بعنوان: «وطن من جمجمتي» حول عمل هيئة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا.

ترجمة: أحمد فاروق

ليس من الضروري كتابة التاريخ من جديد. لكن التاريخ ينتمي إلى الأسس الأكثر أهمية فيما يتعلق بإعادة هيكلة الدولة والمجتمع بعد الثورات العربية. إنه أمر يصدق أيضا على المغرب، الذي عمد نظامه السياسي إلى تأسيس هيئة الإنصاف والمصالحة بغرض معالجة أخطاء الماضي. إن النقاش الدائر حول الذاكرة والتاريخ، والذي تشارك فيه الآن قوى المجتمع المدني أيضا، يحدد مستقبل المغرب، ويظل نقاشا غير مسبوق في العالم العربي.

سونيا حجازي Sonja Hegasy

التطلع للمستقبل عبر معالجة الماضي

المغرب وتاريخه ما بعد الكولونيالي

لا يتوفر المغرب بعد على متحف لتاريخه المعاصر، لكن شهر تشرين الأول/ أكتوبر عرف اجتماعا لأهم مؤرخي البلاد، برئاسة البروفيسور محمد كنبيب، لأجل تطوير مشروع المتحف. إن متحف التاريخ الوطني للمغرب المزمع تأسيسه، يدخل في إطار مشاريع متتالية للجنة الحقيقة المغربية، والتي لا تبغي فقط كشف النقاب عن الظلم وتعويض ضحاياه، ولكن أيضا تعريف المغاربة بتاريخهم.

مقاربات لمرحلة الديكتاتورية

بعد ضغوط كثيرة وخلال سنوات، من طرف ضحايا القمع السياسي، أقدم الملك محمد السادس سنة ٢٠٠٤ على تشكيل هيئة الإنصاف والمصالحة، من أجل بحث انتهاكات حقوق الإنسان بين عامي ١٩٥٦ و ١٩٩٩. فخلال عقدي السبعينات والثمانينات خصوصا، أقدم والده الحسن الثاني على مطاردة المعارضة السرية وتلك المرتبطة بالجيش وبشكل منهجي. سجن عسكريون بعد المحاولتين الانقلابيين لعامي ١٩٧١ و ١٩٧٢ ونشطاء سياسيون لما يتجاوزوا العشرين عاما في معتقلات سرية. وترتبط طلبات رد الاعتبار التي توصلت إليها هيئة الإنصاف والمصالحة بهذه المرحلة التاريخية بالذات. وتمثل عمل الهيئة في الكشف عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، وتعويض الضحايا وأسرهم، علاوة على إعداد مقترحات للإصلاح، من أجل تجنب تكرار تلك الخروقات في المستقبل.

وقد عين المرحوم إدريس بنزكري رئيسا للهيئة، وكان قد سجن عام ١٩٧٤ وهو في الرابعة والعشرين من عمره بتهمة الانتماء إلى منظمة «إلى الأمام» السرية، ولم يعانق الحرية إلا عند بداية الانفتاح السياسي عام ١٩٩١. وساهم المؤرخون بشكل فعال ومنذ تأسيس الهيئة في عملها، سواء في إطار مجموعات بحث أو عبر إصدار منشورات. ومن الشخصيات التي عملت في الهيئة المكونة من ستة عشر عضوا، البروفيسور المتقاعد ابراهيم بوطالب. وقد دعا التقرير الختامي للهيئة في توصياته إلى ضرورة إصلاح البحث العلمي المتعلق بتاريخ المغرب المعاصر. وكان إدماج «سنوات الرصاص» (سنوات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان) في المقرر المدرسي أحد الأهداف الأساسية للهيئة. كما شارك باحثون شباب في عمليات توثيق وأرشفة جلسات الإستماع.

وتقع اليوم مسؤولية كبيرة على المؤرخين من أجل تطبيق توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، لأن تقييم التاريخ ما بعد الكولونيالي للبلاد يمتلك أهمية سياسية أكثر من أي وقت مضى، كما تقف دونه عديد من العقبات. لكن ما يعقد عملية بحث تاريخ المغرب هو أن البلاد لم تعرف تغييرا للنظام. ففي كل ديكتاتورية، تلامس أسئلة الحصول والتعامل مع المصادر التاريخية طريقة اشتغال السلطة. فنادرا ما تمت أرشفة أحداث البلاد أو الاهتمام بالوثائق المرتبطة بها. ومن أجل إخراج فيلم ونشر بحث عن الحي المحمدي في الدار البيضاء، اضطرت فاطمة البويه إلى طلب رخصة من سبع عشرة إدارة محلية، من بينها مصلحة الصحة وسينما سعدة، لأجل الإطلاع على وثائق.

ثقافة التذكر

أقدم الصحفيان يوسف شمرو وسليمان بن الشيخ عام ٢٠١٠ على تأسيس أول مجلة تاريخية شعبية تعنى بتاريخ المغرب. وينتمي بن الشيخ إلى رموز الصحافة الاستقصائية في المغرب، كما شارك في تأسيس

العديد من وسائل الإعلام الخاصة في السنوات العشر الأخيرة، كما أن موقعه على الإنترنت يحظى بشعبية كبيرة. أول نسخة من مجلة «زمان» ظهرت في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠، وتبلغ عدد نسخها المطبوعة شهريا خمسة عشرة ألفا، وقد تمكنت من الوصول إلى عدد كبير من القراء باللغة الفرنسية. وتبحث المجلة العديد من المواضيع الاجتماعية، مثل الصحراء، تشكل التدين في البلاد أو نشر دساتير القرنين التاسع عشر والعشرين إلخ. وتعرضت النسخة الأولى من المجلة للتاريخ المجهول للفاشيين المغاربة، ولماذا وكيف فقد المغرب يهوده، ثم تاريخ مقتل الملوك. وهنا يظهر بوضوح ارتباط الرؤية إلى الماضي بكل رؤية إلى المستقبل. إن المجلة هي جزء من «ثقافة التذكر» المغربية. وإلى جانب أنشطة لها علاقة بإحياء ذكرى المفقودين أو رحلات إلى المعتقلات السرية والمقابر الجماعية، توجد عشرات من الأمثلة الفردية، أدبية وفنية عن تاريخ القمع في المغرب. فقد قدم السجناء السياسيون سابقا شهادات عن ظروف سجنهم في نصوص بيوغرافية وأفلام وأشعار وروايات. والبعض منهم كان يخطط للإطاحة بالنظام الملكي، وبعضهم وزع منشورات في المكان والزمان الخطأ، وبعضهم اختطف وسجن في معتقلات للتعذيب، كان من بينهم أطفال أيضا. ومن بين هؤلاء إبراهام السرفاتي، زعيم منظمة «إلى الأمام» الماركسية ـ اللينينية، والذي قبع في السجن من عام ١٩٧٤ وحتى عام ١٩٩١، ومليكة أوفقير، ابنة محمد أوفقير الذي قتل من طرف الجيش بعد فشل انقلاب ١٩٧٢ ضد الحسن الثاني، فقام النظام بسجن زوجته وأبنائه الستة لمدة عشرين سنة. ويقدم كتاب مليكة أوفقير «السجينة: حياة في المغرب» شهادة مثيرة عن حياة الدعة والترف في القصر الملكي خلال الستينيات وحتى اختطاف الأسرة وسجنها في سجون مختلفة، من عام ١٩٧٢ وحتى عام ١٩٩١.

تعويضات مادية وحصانة قضائية

قدم ما يقرب من اثنين وعشرين ألف ضحية وأسرهم طلبات لرد الاعتبار عام ٢٠٠٤ لدى هيئة الإنصاف والمصالحة. وتلقى ما يقرب من عشرة آلاف طلب ردا إيجابيا. فحصل الضحايا على تعويضات مختلفة، من بينها أيضا مساعدات صحية وتعويضات مالية. وبلغت قيمة التعويضات التي صرفت خمسة وثمانين مليون يورو، كما كشف النقاب عن مصير سبعمائة واثنين وأربعين من المخطوفين، ونشر التقرير الختامي للجنة الإنصاف والمصالحة والذي بلغ سبعمائة صفحة في اللغة العربية والفرنسية والإنجليزية والإسبانية. وتنتقد منظمات حقوقية مستقلة حتى اليوم استبعاد أي متابعة للمتورطين في الخروقات. بل إنه لم يسمح بذكر أسمائهم في الجلسات العمومية. فمازال المتورطون يتمتعون بالحصانة القضائية. وتحت عنوان: «الحقيقة، العدالة والمصالحة» يعبد التقرير الختامي الطريق لعدد من الإصلاحات. فبالإضافة إلى تأكيد الدستور على ضمان حقوق الإنسان، هناك أيضا التوقيع على المعاهدات الدولية واستقلالية القضاء وإصلاح قانون العقوبات وتدريس مادة حقوق الإنسان في المدارس، إضافة إلى التعويضات الجماعية. وبدأ اليوم جيل ثان في الهيئة العمل على تطبيق التوصيات. وفي الفصل الذي يحمل عنوان: «أبحاث»، تمت الدعوة، إضافة إلى حماية الأرشيف الوطني والسماح بالوصول إليه، بتغيير مقررات درس التاريخ وتأسيس مؤسسة علمية تعنى بتاريخ المغرب. ولكن مثل النصيب الأكبر من توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، فإنه لم يتم حتى الآن تأسيس مؤسسة التاريخ الراهن كما اصطلح عليها في التوصيات الختامية. في حين فتح تخصص جديد للتاريخ المعاصر في جامعة الرباط من طرف البروفيسور محمد كنبيب، إذ يتوجب أولا تكوين ما يكفي من الباحثين. وفي حزيران/ يونيو ٢٠١٢ أعلن رئيس المجلس الأعلى لحقوق الإنسان محمد اليازمي عن نية الحكومة إطلاق مشروع المؤسسة المغربية للتاريخ المعاصر في هذه السنة بالضبط. ويعمل الآن بشكل مؤقت ما يقرب من ثلاثمائة وخمسين شخصا على تحديد الوثائق وتقصي صحتها وأرشفتها. لقد ساهمت طلبات رد الإعتبار وجلسات الاستماع التي نظمتها هيئة الإنصاف والمصالحة في تكوين أرشيف مهم عن تاريخ المغرب المعاصر، والذي لم يفتح بعد أمام المهتمين. إذ يقوم باحثون مغاربة وأجانب بتقييم ذلك الأرشيف. وقام عام ٢٠٠٨ المؤرخ المشهور جامع بيضا بافتتاح مؤتمر علمي في هامبورغ بمحاضرة عن «هيئة الإنصاف والمصالحة وعملها بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥، من وجهة نظر تاريخية: رؤى جديدة حول كتابة التاريخ المعاصر». "الآن فقط يمكن لكتابة التاريخ المغربية الاهتمام بحقبة ما بعد التاريخ الإستعماري"، يقول بيضا. وهو يصف نشاط هيئة الإنصاف والمصالحة كـ "تشريح لحكم الحسن الثاني". ويعمل بيضا اليوم رئيسا للأرشيف الوطني الذي افتتح عام ٢٠١١، والذي يعتبر أيضا جزءا من سيرورة تجاوز آثار الماضي.

تذكر ورد للإعتبار

تمحور عمل لجنة الحقيقة خصوصا حول مبدأ التعويض الجماعي. وتتدرج في هذا السياق عمليات رد الاعتبار على المستوى المحلي والجمعي، عبر الاهتمام بالأحياء والمناطق المهمشة والأماكن المنسية كمعتقلات التعذيب. واستفادت من هذا المشروع الذي بدأ عام ٢٠٠٨ حتى الآن إحدى عشرة مدينة ومنطقة. وتؤكد عملية التعويض هذه والمتمثلة في مشاريع تمس البنية التحتية ومشاريع تنموية أهمية سرديات الضحايا في عملية إعادة هيكلة المجتمع، كما تشير إلى ذلك الإثنولوجية سوزان سليموفيك. إذ لا يتوجب المحافظة على الذاكرة حية عبر أقوال الشهود والمتاحف والأرشيف فقط، ولكن أيضا عبر التخطيط الحضري وإعادة الهيكلة الجغرافية وتنمية المناطق الريفية والفقيرة. وبذلك لن تمتلك الذكريات الذاتية معنى فرديا فحسب، ولكن أيضا معنى اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا ولربما أيضا بعدا إيكولوجيا. وتتضارب الآراء حول عمل هيئة الإنصاف والمصالحة. ولأنه لم تتم محاكمة الجناة ولأن النظام الملكي لم يقدم اعتذارا واضحا عما حدث، يرى البعض في الهيئة مجرد مهزلة. فبالنسبة لهم اختزلت الهيئة آلامهم في تعويض مادي. لكن بالنسبة للبعض فإن الملكية ورغم التصريحات الرسمية المتضاربة، قد اعترفت بأخطائها عبر تأسيس الهيئة، والأهم من ذلك أنها ردت الاعتبار الإجتماعي للضحايا. فلأول مرة

تهتم مؤسسة رسمية هي هيئة الإنصاف والمصالحة بمراكز التعذيب في البلاد وخروقات حقوق الإنسان من طرف قوى الأمن وتجاوز القانون ومصير المخطوفين. وهي كلها خروقات لم يعترف بها نظام الحسن الثاني. فخلال مقابلة شهيرة لأنه سينكلير مع الحسن الثاني عام ١٩٩٣، أشارت فيها الصحفية إلى تقارير أممية عن تازمامارت وقلعة مكونة، أجاب الملك دون أدنى تأثر: "قلعة مكونة هي عاصمة الزهور. أنتم لا تعرفون جيدا جغرافية المغرب"، منكرا بذلك وجود أي مركز للتعذيب في المنطقة. إنطلاقا من هذه الخلفية فإن هيئة الإنصاف والمصالحة تمثل قفزة كبيرة في الثقافة السياسية للبلد. وبعد عشر سنوات تقريبا على المقابلة مع الحسن الثاني، نشرت فاطمة البويه مذكراتها عن السجن بعنوان: امرأة إسمها رشيد. ويأتي العنوان على خلفية الاسم الذي أطلق عليها خلال سجنها في مركز شرطة درب مولاي الشريف في الدار البيضاء»رشيد رقم ٤٥». نشطت فاطمة كطالبة في النقابة الوطنية للتلاميذ وألقي القبض عليها بسبب تزعمها إضرابا للتلاميذ عام ١٩٧٤. وفي سن الثانية والعشرين وكناشطة طلابية، حكم عليها عام ١٩٨٠ بالسجن لخمس سنوات. واليوم تعيش فاطمة في الدار البيضاء، وتعمل في عديد من المشاريع الحضرية ضد النسيان. وقد أسست رفقة زوجها يوسف مداد عام ٢٠٠٦ مركزا لإعادة إدماج المعتقلين اجتماعيا. وهي تعمل على فتح أبواب درب مولاي الشريف كمتحف عمومي. لكن مازالت أسر رجال الشرطة تقطن فيه.

شكوك حول طريقة التعامل الرسمية مع الماضي

رغم أن بعض الشخصيات التي تعمل اليوم في المؤسسات الرسمية تتمتع بمصداقية كبيرة، إلا أن جزءا من المعارضة يعتبر تلك المؤسسات التي خرجت إلى الوجود في العشرين سنة الأخيرة مجرد حملة لتسويق سياسة البلد في الخارج. وتعبيرا عن رأي الكثيرين كتب أحد المدونين بداية عام ٢٠٠١: "هيئة الإنصاف والمصالحة التي لم تصالح شيئا: تأسست تحت الرعاية السامية للملك محمد السادس بهدف فتح ملفات فصل مؤلم في تاريخ المغرب. لم تحقق شيئا كثيرا. تأثيرها الوحيد تمثل، كما بينت ذلك الشهادات والروبورتاجات، في فتح هذا الفصل وإعادة الخنجر إلى جراح أسر وضحايا سنوات الرصاص، دون الإجابة على أسئلتهم وانتظاراتهم. الضحايا يعرضون أنفسهم وعواطفهم. كلهم مضطرون لأن يتعروا أمام العموم واجترار حياتهم بعد أن تأكد مرورهم بهذا العذاب. كلهم اضطروا للحديث عنه، لكن لأي هدف؟". أما ليلى كيلاني فبعكس ذلك أنجزت عام ٢٠٠٩ فيلما وثائقيا مؤثرا، يحمل عنوان: «أماكننا المحظورة» عن عمل هيئة الإنصاف والمصالحة. وفي دائرة الاهتمام تقف أربع من أسر الضحايا وتضارب آرائهم حول أهمية نفض الغبار عن الذاكرة. رافقت المخرجة أعضاء الهيئة إلى الضحايا وأسرهم. ويظهر الفيلم عملية تقديم المشورة للأسر في مقر اللجنة ومشاهد من الشهادات العمومية. وفي الوقت الذي لا يبحث فيه الجيل القديم إلى حد ما عن ضرورة معرفة ما حدث مع الضحايا، يطالب أبناء وأحفاد الضحايا بين العشرين والثلاثين في العمر بكشف تفصيلي عن مصير أجدادهم. فكل الأسر تطلب معرفة الحقيقة. البعض عرف بمصير ذويه بفضل عمل الهيئة. وخلال سنوات الرصاص في السبعينات والثمانينات قام ذوو الضحايا من أجل حماية أنفسهم بتغيير الاسم العائلي وتاريخ الأسرة. كبر الأطفال وهم يعتقدون أن الأب خذلهم وغادر الأسرة. وأحد شخصيات الفيلم تنتقد بقوة عدم قيام جدتها بالسؤال عن مصير زوجها واستسلامها للنسيان، حتى جاءت الهيئة. ويصور الفيلم أيضا وضعية من مروا بتجربة السجن والتعذيب، والذين يواجهون انتقادات ترى أنهم دمروا حياة الأسرة بسبب اعتناقهم لأيديولوجية خاطئة. والبعض منهم لا يستطيع التفاهم إلا مع أمثاله من المعتقلين السابقين، والكثير منهم ينشط في إطار الهيئة. ويظهر مشهد من الفيلم اختلاف تعامل الأجيال مع الحقيقة: امرأة، اختفى زوجها العسكري مباشرة بعد زواجهما، تتحدث مع ابنها عن إمكانية زيارة معتقل تازمامارت وقد بدا عليهما أثر هذه المأساة. الأم ترفض زيارة المعتقل: "اليوم قالوا لنا: هيا لرؤية المكان الذي سجنوا فيه. لماذا؟ لرؤية ماذا؟" وفي صوت خفيض يعترض الإبن على موقف أمه: "أريد أن أرى بلحظ عيني حتى لو لم يكن هناك سوى عظام. أريد أن أرى المعتقل السري، الزنزانات، القبر. حاولت تصور ذلك بمخيلتي، لكن مخيلتي عجزت عن ذلك. حاولت مرارا وتكرارا توسيع مخيلتي، لكني أعتقد أنها ما كانت لتمسك يوما بحقيقة تزمامارت". بالنسبة للأم تمثل زيارة تازمامارت



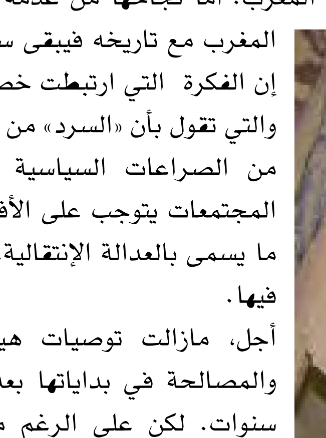
دباغة الجلود، فاس، المغرب

Photo: Stefan Weidner

الاعتراف النهائي بموت زوجها، ولربما تشعر بالخوف من فقدان ذكرياتها رفقته: "بالنسبة لنا لم يموتوا. إنهم دائما أحياء في قلوبنا، في عقولنا ووعينا. لا يحس المرء بموت أحد إلا أمام قبره". لكن بالنسبة للإبن فإن الزيارة خطوة في طريق إعادة الإعتبار للذات: "شعرت بنفسي دائما مغلوبا، ودائما بهذه الرائحة التي يفوح بها جلدي. ابن خائن" ـ من فيلم: أماكننا المحظورة ـ ليلى الكيلاني ٢٠٠٩.

٢٠١١: العالم العربي أمام منعطف تاريخي جديد

إن كيفية التعامل مع التاريخ مسألة خلافية على المستوى الدولي. وحتى في ألمانيا، دارت نقاشات طويلة، عمرت لسنوات، إلى أن تم تأسيس متحف التاريخ الألماني في برلين عام ١٩٨٧. فقد شكك نقاد بالمعنى الكامن خلف نية الحكومة الألمانية تأسيس متحف وطني لتاريخ ألمانيا. وبعد سقوط الجدار، تمحور عمل المتحف، الذي يقع في القسم الشرقي من المدينة حول كشف النقاب عن



مشغل للأعمال الفخارية،
فاس، المغرب
Photo: Stefan Weidner

تاريخ دولتين ألمانيتين. العديد من الكتاب يشتكون من هذا الاهتمام بالذاكرة أو من «صناعة الذاكرة»، والتي بدأت في السنوات الأخيرة من القرن العشرين. إن التاريخ "مصادر، يتنافس عليها فاعلون، ما برح عددهم يزداد، لأهداف ومصالح مختلفة وفي أشكال متباينة" كما قال المؤرخ هانس غونتر هوكرت. يحظى التاريخ المعاصر باهتمام كبير لأن الشهود ما زالوا على قيد الحياة وعملية «تجاوز تبعات الماضي» كوسيلة للصراع السياسي تزيد من هذه الأهمية. أما في المغرب فإن الاهتمام التاريخي العلمي بالنصف الثاني من القرن العشرين هو أيضا نوع من التقييم لحقبة الحسن الثاني من عام ١٩٦٢ وحتى وفاته عام ١٩٩٦. وتقع على عاتق الأساتذة والطلبة مهمة تقييم العمليات الانقلابية والمسيرة الخضراء عام ١٩٧٥ والثورات والتمردات التي عرفتها الأربعين سنة الأخيرة والتطور الإجتماعي في مرحلة ما بعد الإستقلال وخروقات حقوق الإنسان وعملية إشراك المعارضة في اللعبة السياسية.

إن الثورات والاحتجاجات التي يعرفها العالم العربي منذ ٢٠١١ تعني في وضوح نهاية النظام ما بعد الكولونيالي. يتوجب إذن كتابة التاريخ من جديد، لأن ذلك ينتمي أيضا إلى أهم مصادر بناء الدولة والمجتمع في المستقبل القريب. وتقع على عاتق المؤرخين، أكثر من السياسيين، مهمة تقديم جواب على طريقة هيكلة العشرين سنة القادمة بالنظر إلى الخمسين سنة الأخيرة. إن التاريخي هو ما كان بالإمكان، والمستقبل يفتح إمكانيات جديدة. وبالنسبة للمغرب فإن السؤال الأساسي ـ والذي تتضارب حوله الآراء ـ هو إمكانية وكيفية إصلاح الملكية لتتحول إلى ملكية برلمانية، أم أن الإصلاحات والخطوات الأخيرة مجرد محاولة للحفاظ على النظام القائم؟

لم تتمكن هيئة الإنصاف والمصالحة من منع خروقات جديدة لحقوق الإنسان في المغرب. أما نجاحها من عدمه في مصالحة المغرب مع تاريخه فيبقى سؤالا مفتوحا. إن الفكرة التي ارتبطت خصوصا بفرويد والتي تقول بأن «السرد» من شأنه أن يحد من الصراعات السياسية ويصالح بين المجتمعات يتوجب على الأقل، في عصر ما يسمى بالعدالة الإنتقالية، إعادة النظر فيها.

أجل، مازالت توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة في بداياتها بعد مرور ثمان سنوات. لكن على الرغم من ذلك فإن الهيئة ليست عديمة الأهمية ولا تخدم فقط السردية الرسمية. وقد تكون قد قدمت المغرب كنموذج ناجح لبلد عربي على المستوى الدولي. وفي الآن نفسه يفتح هذا الاهتمام من جهة المؤسسة الرسمية ومنظمات حقوق الإنسان المستقلة وجمعيات مقاومة النسيان إضافة إلى وسائل الإعلام حوارا عموميا يناقش «الذاكرة السياسية» للبلاد. وفي هذا السياق يقول عالم السياسة هيلموت كونيغ :"تكتسب أسس النظام السياسي شكلا محسوسا: ما هي أحداث الماضي التي تصيبنا بالفزع، وما هي الأحداث التي نقرأها كأحداث مؤسسة. ولأي سبب." يشير هيلموت كونيغ إلى وجهين للذاكرة السياسية ـ إنها مرتبطة بإشارات معينة، لأنها تحتاج مثلا إلى معالم للتذكر ومتاحف وطقوس إلخ، ثم إنها شعورية، بمعنى أن كل الفاعلين يمارسون سياسة للذاكرة. لكن هذا الاهتمام لا يجرد عملية معالجة آثار الماضي من أهميتها، بل إن نقاش كل الفاعلين حول الذاكرة والتاريخ سيحدد مستقبل المغرب.

سونيا حجازي: مستشرقة وباحثة ألمانية متخصصة في القضايا العربية.

ترجمة: رشيد بوطيب



جندي، لوحة للفنانة دليلة دالياس بوزار
من كتالوج: *Algérie année 0 ou quand commence la mémoire*, at Éditions Barzakh, Algiers 2012.

حصلت الجزائر قبل خمسين عاما على استقلالها، وبالضبط في الخامس من يوليو عام ١٩٦٢. لكن المجتمع الجزائري لم يتمكن حتى اليوم من تجاوز تبعات حرب التحرير التي امتدت من عام ١٩٥٤ وحتى عام ١٩٦٢ ولا تبعات الحرب الأهلية التي عرفتها سنوات التسعينيات. وكمساهمة لها في معالجة الماضي الأليم في بلادها تقيم الفنانة الفرنكو ـ جزائرية دليلة دالياس بوزار معرضا فنيا في برلين يحمل عنوان: «الماضي المركب للمستقبل» (Die zusammengesetzte Vergangenheit der Zukunft). كما صدر في صيف هذا العام كتاب في الجزائر يضم مساهمات لفنانين مختلفين عن المعرض يحمل عنوان: «الجزائر في العام صفر» باللغتين الفرنسية والإنجليزية. وبهذه المناسبة كان لنا معها هذا اللقاء:

دليلة دالياس بوزار/مارتينا صبرا Dalila Dalléas Bouzar/Martina Sabra

مواجهة الماضي من أجل المستقبل

مقابلة مع الفنانة التشكيلية الجزائرية دليلة دالياس بوزار

مارتينا صبرا: أنت تحملين الجنسية الفرنسية. ولدت عام ١٩٧٤ في وهران في الجزائر. وسنة ١٩٧٦ انتقلت برفقة أهلك للعيش في فرنسا. متى بدأ اهتمامك بقصة الأسرة؟ وأي دور تلعبه الحرب الأهلية في التسعينيات في هذه الحالة؟

دليلة دالياس بوزار: لم يكن هناك مكان لطرح الأسئلة في أسرتنا كما أن السياسة لم تكن موضوعنا. ولن تصدقي إذا أخبرتك بأني لم أبدأ الاهتمام فعليا بالحرب الأهلية إلا لما كانت قد وضعت أوزارها منذ زمن. وما حفزني على القيام بذلك هو فيلم وثائقي عرض لأول مرة عام ٢٠٠٤، يحمل عنوان: جزايرس أو Algerie(s) للمخرج الفرنكو ـ جزائري مالك بن إسماعيل وآخرين. ويصف الفيلم مسار الحرب الأهلية في سنوات التسعينيات. وقد كان له علي أثر الصدمة الكهربائية. لقد تابعت أخبار هذه الحرب مثل أي مواطن عادي في وسائل الإعلام، لكني لم أكن قط واعية بأن الإرهاب والمذابح أزهقت أرواح الآلاف، بل عشرات الآلاف.

أمر من الصعب تصوره

طبعا. كنت مصعوقة ووجدتني أتساءل: ما الذي حال دون اهتمامي الواعي بما حدث، رغم أني عند بداية الحرب كنت في الثامنة عشرة من عمري؟ والجواب الوحيد على ذلك أنني مارست الرقابة على نفسي. وأعتقد أن الأمر لا يتعلق بي فقط. كنا نعرف أن سرا ما هناك، ولم نكن نرغب في مواجهته، لأن من شأن ذلك أن يعصف بقناعاتنا. وهو ما أردت بحثه في عمق. وفجأة أدركت أن أبي كان في العشرين من عمره حين استقلت الجزائر عام ١٩٦٢. ولأول مرة أسأل نفسي: ماذا كان يفعل خلال الحرب. ولماذا رحلنا حينها إلى فرنسا؟

قمت بمحاورة والدك في إطار مشروعكم الفني: «الجزائر في العام صفر» ما الذي قاله لك؟

أقدمت السلطات الفرنسية عام ١٩٦٠، وقبيل نهاية حرب التحرير على تجنيد أبي إجباريا. أردت أن أعرف منه موقفه من حرب التحرير هو الذي كان رسميا جنديا في الجيش الفرنسي، هل كان في صف الفرنسيين أم الجزائريين؟ هل فكر يوما بأنه يقاتل ضد شعبه. ما الفرق بينه وبين أي «حركي»؟ (Harki بالفرنسية أو حركي، وهم الجزائريون الذين حاربوا إلى جانب الجيش الفرنسي خلال حرب التحرير الجزائرية). كانت لديه حساسية شديدة من السؤال الأخير، لذا جاء جوابه عاصفا: "لا، لم أكن حركيا ولا خائنا. لقد أرغمت على الالتحاق بالجيش". سألته فيما إذا كان قد قتل جزائريين؟ نفى ذلك وأخبرني بأنه عمل حارسا على الحدود الجزائرية ـ التونسية، وأنه لم يحمل البتة السلاح في وجه جزائري. وفي لحظة ما قال لي: "يكفي الآن. لماذا تطرحين علي هذه الأسئلة؟". لم يكن راغبا في المواصلة.

ما هي النتائج التي استخلصتيها لنفسك من وراء ذلك؟

أدركت أن الأشياء لم تكن بالسهولة التي تصورتها. فحين تقول الجهات الرسمية اليوم بأن الجزائريين أجمعهم كانوا خلف جبهة التحرير، فإنها لا تقول الحقيقة. كنت أريد فهم هذا الوضع المعقد بشكل أفضل، لكن والدي رفض الجواب على أسئلتي. كما أنني لم أتلق أجوبة من شخصيات أخرى في الجزائر حاورتها. فالموضوع بأكمله مازال «تابو» كبير في الجزائر، إذ لا يرغب أحد في الاعتراف بأن الكثيرين تصرفوا بشكل وصولي وغيروا جبهات القتال حسب اتجاه الريح، وأن التاريخ لم يكن أبيض وأسود، كما يحبذون عرضه.

أي علاقة ترينها بين حرب التحرير وإرهاب التسعينيات؟

إن الحرب الأهلية التي شهدتها سنوات التسعينيات هي بالنسبة لي النتيجة المباشرة للطريقة التي تم التعامل بها مع عنف حرب التحرير. إن تجنب الحديث بشفافية عن العنف داخل المجتمع الجزائري، حال دون تجاوز الكثيرين للآثار النفسية للحرب. وهو ما قاد إلى هذا العنف الكامن داخل المجتمع الجزائري.

كيف تكونت لديك فكرة المعرض وكتاب: «الجزائر العام صفر»؟

كل شيء بدأ بالفيلم الوثائقي الذي حدثتك عنه. لقد أظهر لي الفيلم أنه لا وجود إلا لصور ضئيلة عن الحرب الأهلية الجزائرية في الخارج. الكل يعرف بأن مذابح وقعت في الجزائر والكل كان يعرف عن



جندي، لوحة للفنانة دليلة دالياس بوزار
من كتالوج: *Algérie année 0 ou quand commence la mémoire*, at Éditions Barzakh, Algiers 2012.

العنف والإرهاب، لكن لم يكن بالإمكان رؤية ذلك. نعيش في مجتمع يشهد باستمرار طوفانا من الصور، ولكن هنا تحدث أسوأ الجرائم ومع ذلك لا صور عنها. فبحثت أولا عن صور للحرب في وسائل الإعلام التي كان بإمكاني الوصول إليها. لقد كانت محاولة مني لإعادة بناء جزء من شخصيتي. كانت هناك فراغات كثيرة توجب ملؤها.

ما هي المعايير التي اعتمدتها في اختيار الصور؟

اخترت الصور لاعتبارات جمالية وعاطفية وليس لاعتبارات تاريخية. فالصور التي نالت اهتمامي فنيا، قمت برسمها جزئيا على الورق بالألوان وتغييرها اعتمادا على تقنيات الرسم. وغالبا ما تخليت عن رسم كامل الصورة، بل دائما كان جزءا محددا منها يهمني بشكل خاص، وبموازاة ذلك قمت بالكتابة. كان الأمر مثيرا للغاية بالنسبة لي، أعني هذا التنقل بين الرسم والتلوين والكتابة. لقد جاءت الأمور عفوية ولكنها في الآن نفسه وفق نسق معين. حينها طلبت من كتاب آخرين الكتابة أيضا، لأني أردت الحديث عن الذاكرة، لكن في حوار مع الآخرين. وفي المجموع عمل سبعة أشخاص على الكتاب.

العديد من الصور جاء بمظهر انسيابي، واضح وشفاف، ما يتعارض مع الصورة البطولية التي يتم التعبير بها عن حرب التحرير الجزائرية. كيف كان رد فعل الزوار على معرضك؟ هل كانوا مستعدين لتقبل ذلك؟

كنت متخوفة من أنهم سيعترضون على حقي في التعامل مع هذه القضية، لأني كجزائرية لا أعيش في الجزائر ولأني لم أعش ذلك بشكل شخصي، لكني اندهشت للوقع الإيجابي. معظم الحضور أحبوا أن يقوم أحدهم بالتعامل فنيا مع القضية. لأن ذلك نادرا ما يحدث. كما أنهم قدروا التزامي الحياد السياسي. فأنا لم أعمد إلى محاكمة أو إلى إصدار حكم على أحد. إذ لم يهاجم أحد ولم يضطر أحد للدفاع عن نفسه. أردت عبر ذلك أيضا أن أعبر عن تقديري لكل أولئك الذين قضوا في سرية تامة، والذين طواهم النسيان، ولم يتمكن أهلهم من تأبينهم، لأنهم لم يتمكنوا من دفنهم.

تتحدثين في الكتاب عن نزع الحجاب عن الذاكرة. هل من واقع خلف الحجاب؟ هل تبحثين عن الحقيقة أم أن ذلك هو بالأحرى سيرورة بالنسبة لك؟

أجل هناك حجاب أريد نزعه. لا بد من التأكيد أولا على أن الجزائر، صوريا، بلد ديمقراطي، لكنها في الواقع بلد سلطوي، يخفي ويبطن الكثير. وما يخفونه هنا عن الجزائريين خصوصا هو تاريخهم، ويكفي أن نلقي نظرة في الكتب المدرسية لمعرفة ذلك. لكني كما قلت لم يكن هدفي أن أصدر حكما على أحد. أردت فقط أن أقول بوجود حقيقة أخرى. وهي ليست بالحقيقة الذاتية لأنها تقوم على وقائع وأحداث يمكن تأكيد وقوعها في أماكن وأوقات محددة. نعرف أن أخطاء كثيرة ترتكب في الحرب، وأنه كثيرا ما تتم التضحية بالقيم التي نؤمن بها من أجل البقاء. لكن يتوجب الوقوف أمام الماضي.

تعيشين منذ العام ٢٠١٠ في برلين، وهي مدينة مسكونة بتاريخها وصدمتها الجماعية. إلى أي حد أثر حوارك مع هذه المدينة وسكانها في حياتك وعملك الفني؟

أثر كبير جدا. جاءتني دعوة للمشاركة في تدريب لطلبة الفنون، في بيت «مؤتمرات فان زي»، أي إلى ذلك المكان الذي عرف اتخاذ قرار إبادة اليهود الأوروبيين في شباط/ يناير ١٩٤٢. يومها كنت طالبة بيولوجيا في باريس، ومشاركتي في التدريب جاءت بمحض الصدفة. لكن خلال ذلك اللقاء قررت دراسة الفن. ويومها عرفت أيضا بأنني سأعيش لفترة طويلة في برلين. كان للمدينة جاذبية كبيرة علي. ومنذ عام ٢٠٠٩ أتواجد هنا وأعتقد أنه لولا برلين لما تحقق مشروع الجزائر. تأثرت أيضا بطريقة تعامل الألمان مع تاريخهم. وفي وعي تام تابعت معرض «طبوغرافيا الإرهاب».

كما بدأت التعرف على فنانين ألمان كيوخن غيرس الذي يهتم أيضا بالفن والذاكرة. آمل أن يطور الجزائر في المستقبل مثل هذه الرؤى الإبداعية في التعامل مع الماضي. لكن السياق السياسي لا يسمح بذلك الآن. إلا أن مجرد التفكير في ذلك هو بالنسبة لي خطوة إلى الأمام.

مارتينا صبرا: صحفية ألمانية متخصصة في شؤون شمال أفريقيا والعالم العربي.

ترجمة: رشيد بوطيب

في أقبية الطغاة

التغلب على إرث الدكتاتوريات

فيليب شباليك/روبرت شاترجي Philipp Spalek/Robert Chatterjee

أي الطرق تسلكها المجتمعات العربية في دول شمال إفريقيا التي تعيش مرحلة انتقالية في معالجة ماضيها المثقل بآثار الدكتاتورية التي مازالت ماثلة للعيان؟ مشروع «التغلب على إرث الدكتاتورية» يساهم للمرة الأولى في إيجاد صورة كاملة المعالم للتخلص من هذه الآثار الماضي في مصر وتونس في مرحلة ما بعد الثورة. ويوثق في الوقت ذاته العقبات العديدة والتناقضات في البحث عن الطريق الصحيح.

يجلس إبراهيم بلال وجلاً في مكتب المحامي الذي يترافع في قضيته، وتبدو عليه علامات التوتر واضحة. تطلب الأمر الكثير من الثقة والكثير من المكالمات الهاتفية حتى أبدى موافقته على إجراء مقابلة. تختلف قصته عن سائر القصص المتعلقة بعنف أجهزة الشرطة وبطشها، إذ ترتبط بمنظمة أكبر وأكثر سطوة، بمنظمة تقوم بدور خفي في الدولة المصرية وتنشر مخبريها في كل مكان منها. يرمق محاميه بنظرة مليئة التوقعات، فيجيب بإيماءة صغيرة لحثه على الكلام. بعد تردد قصير يبدأ إبراهيم بلال بالحديث عن شقيقه التوأم سيد.

في ليلة رأس السنة ٢٠١٠/ ٢٠١١ حدث انفجار أمام كنيسة القديسين في الإسكندرية، حصد أرواح أكثر من ٢٠ شخصاً وأصاب قرابة ١٠٠ شخص بجروح. على الفور تركز البحث عن الجناة على أوساط الإسلامويين. وفي الخامس من كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ ألقى جهاز أمن الدولة المرهوب الجانب على المهندس محمد سيد بلال، الذي كان يبلغ آنذاك الثانية والثلاثين من العمر، وعلى بعض معارفه. ولم تكن هذه المرة الأولى التي يُلقى فيها القبض على سيد، فقد سبق له أن قضى عقوبة بالسجن من ٢٠٠٦ حتى ٢٠٠٨ لنشاطه ضد سياسة الاستيطان الإسرائيلية، ما جاء متوافقاً مع تطلعات محققي جهاز أمن الدولة، فبهذه السابقة أصبح سيد كبش فداء يسهل تقديمه. بعد إلقاء القبض عليهم قضوا ليلة من التعذيب الوحشي، فانهار رفاقه في السجن الواحد تلو الآخر ووقعوا اعترافاً أُعد سلفاً بأنهم من خطط للهجوم بالمتفجرات. لكن سيد رفض حتى النهاية، فعذبوه بوحشية لدرجة أنه مات في السادس من كانون الثاني/ يناير. ولم يبق أمام عائلته سوى النظر إلى جثة مشوهة بغية التحقق من هوية صاحبها.

وبهذا أصبح سيد ضحية أخرى على قائمة لا يُعرف طولها لضحايا جهاز أمن الدولة المصري، لكنه لم يصبح رمزاً من رموز الثورة المصرية، مثل مواطنه محمد خالد سعيد(٢٨ عاماً)، الذي ضربه رجال شرطة حتى الموت في صيف ٢٠١٠ أمام أحد مقاهي الإنترنت، ورفع فيما بعد آلاف المتظاهرين صورته في شوارع القاهرة والإسكندرية. رغم أن الكثيرين لم يسمعوا بقصة سيد، لكنها لا تقل وحشية عن قصص مئات الآخرين من الذين عُذبوا وقُتلوا في غياهب سجون أمن الدولة.

قليل من الذنب؟

البحث عن الجناة وصل إلى المحاكم المصرية، إذ لا يكاد ينقضي أسبوع حتى تُرفع دعوى على أحد رموز نظام الرئيس السابق حسني مبارك. وكما حُكم على الرئيس السابق مبارك نفسه بالسجن المؤبد، فقد حكم على وزير داخليته حبيب العادلي بالسجن المؤبد أيضاً. أما أحمد شفيق، آخر رئيس وزراء في عهد مبارك، فأصبح هو الآخر على قائمة المطلوبين بتهم الفساد. مؤخراً أُعيدت الإجراءات القانونية لمحاكمة وزير السياحة المصري الأسبق زهير جرانة، وفي كانون الأول/ ديسمبر القادم سيُقدم إلى القضاء بتهم الفساد التربح غير المشروع. في خلال ذلك استغل الرئيس الجديد محمد مرسي هذه المرحلة لتبديل جميع القيادات العليا لأجهزة الأمن، إذ يبدو أنه يضع ترتيب الأمور في الأجهزة المتبقية من الحكومة السابقة في أعلى قائمة أولوياته السياسية. لكن ليست الزعامات السياسية وحدها هي من ثبت أسس الدكتاتورية. فعلى الرغم من أنها كانت المخطط والداعم للدولة القمعية والفساد السابقة في مصر، لكن المحامي المختص بقضايا حقوق الإنسان محمود عبد العزيز ينظر إلى هذه المحاكمات نظرة يشوبها يأس مبرر. ويوضح ذلك قائلاً: "لم نر حتى الآن سوى عدد قليل من محاكمات صورية، لم تتطرق إلى المشاكل الحقيقية. لقد غاب التحول الثوري الحقيقي عن الملاحقات القضائية. على الرغم من معرفة السلطات من أن الكثير من الضباط مسؤولون عن أعمال تعذيب واغتيالات، إلا أن الحكومة الحالية مازالت تبدي تحفظات حتى الآن. ملاحقة هؤلاء الضباط قضائياً ليست بالأمر المستحيل".

مسؤولية كبار المذنبين تعفي صغارهم من المساءلة، فطريقة العمل هذه تتغاضى عن مسؤولية أولئك، الذين كان عملهم اليومي التخويف والقمع والمضايقات والتعذيب. فرض أمن الدولة سلطته على المجتمع من خلال وجود خفي. وحسب الشائعات فإن النظام كان معتمداً على ملايين المخبرين الرسميين وغير الرسميين. كان الشعب المصري رهينة للتجسس والمؤامرات والاعتقالات التعسفية والتعذيب لعقود من الزمن، وكانت الدكتاتورية جلية للعيان من خلال استبداد جهاز الشرطة اليومي والمضايقات والفساد. عن ذلك يقول عبد العزيز: "كان جهاز أمن الدولة يستغل كل وسائل المراقبة المتاحة، من التصنت على المكالمات الهاتفية إلى اختراق المنظمات السياسية"، مضيفاً: "لكن وسيلته الأهم كانت التواجد الدائم في كل نواحي المجتمع. كان لهذا الجهاز مخبرون وعملاء سريون في كل المنظمات المدنية والسياسية تقريباً. تواجد هؤلاء في الأقسام الإدارية أو مجالس الإدارة ومهمتهم الرئيسية تمثلت في عدم تطبيق القوانين نافذة المفعول. استخدموا الترهيب لبث الخوف وخنق المقاومة. لم يكن هناك جهاز رقابي على نشاطاتهم، لذلك كانت الخروق القانونية أمراً يومياً مألوفاً".

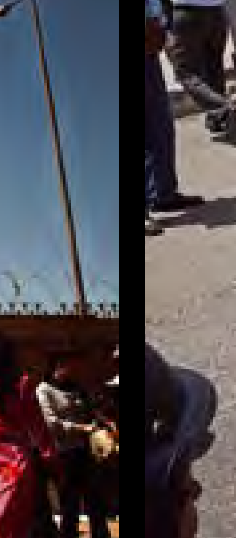
موت سيد بلال جراء التعذيب هو أحد الحالات القليلة، التي تم الحكم فيها. ويصف مصطفى البكري، محامي عائلة بلال، "إدانة ضباط في جهاز أمن الدولة بأنه تاريخي"، فقد حُكم على خمسة ضباط بأحكام سجن لمدد طويلة، أربعة منهم غيابياً، إذ مازالوا هاربين. لكن قضايا مشابهة أخرى انتهت بتبرئة المتهمين أو لم تنته إلى شيء. وحتى في قضية سيد بلال بقيت بعض الثغرات إلى الآن، إذ تنقص وثائق الإدانة الضرورية، التي من شأنها توضيح حيثيات الجريمة.

على الرغم من أن التحريات بشأن دور وزير الداخلية السابق حبيب العادلي في الهجوم على كنيسة القديسين ما تزال جارية، إلا أنه تم تأجيل محاكمته بهذه التهمة لأكثر من مرة، إذ يصعب الوصول إلى الوثائق المهمة التي من شأنها تسهيل هذه التحريات.



أنصار مبارك أمام المحكمة بالقاهرة أثناء النطق بالحكم عليه وعلى مساعديه





يعتقد مصطفى البكري أن مسؤولين كبار في نظام مبارك آخرين يقفون وراء الهجوم وموت سيد جراء التعذيب، أما الضباط فقد تعرف عليهم شهود عيان وسجناء آخرون. لكن من أجل الكشف عن كل ملابسات القضية يجب إتاحة المجال للقضاء للوصول إلى ملفات المخابرات، كما يؤكد البكري، فحينها فقط يمكن الوقوف على حجم القضية كاملة وإقرار العدالة من دون نقصان.

التغلب على إرث الدكتاتورية

قضية سيد بلال إبراهيم تعد نموذجاً لمئات القضايا الأخرى المشابهة لأشخاص عُذبوا أو قضوا في غياهب سجون أمن الدولة، ومازالت عائلاتهم تنتظر حتى يومنا هذا أن يُعاقب الجناة. ويوجد إدارك مجتمعي لهذه القضية، فمن خلال استطلاع للرأي عن العدالة الاجتماعية وتوقعات الشعب المصري بعد الثورة توصلت جودي بارسالو، وهي باحثة زائرة في الجامعة الأمريكية بالقاهرة (قارن مقال جودي بارسالو في هذا العدد) إلى نتيجة مفادها إن إصلاح جهاز أمن الدولة واستقلالية القضاء ومثول رموز النظام الدكتاتوري السابق أمام القضاء يمثل أكثر المطالب إلحاحاً بالنسبة للشعب المصري. لكن هياكل النظام السابق التي مازالت قائمة ونقص الإرادة تقف حائلاً أمام تطبيق هذه المطالب.

صراع من أجل سرد التاريخ الوطني

من متطلبات تحقيق العدالة وجود أكبر قدر ممكن من الشفافية، لكن ذلك يقتضي نبش التاريخ المصري المعاصر، وهي مهمة مليئة بالصعاب. على الرغم من أن تاريخ مصر يعد علماً بحد ذاته وعامل جذب للسياحة، إلا أنه من أكثر المسائل حساسية بالنسبة إلى الأمن القومي، حتى أنه لا يمكن الوصول إلى الوثائق الوطنية لهذا التاريخ إلا بشروط بالغة الصعوبة. دار الوثائق القومية المصرية تشبه قلعة حصينة بكل ما فيها من إجراءات أمنية بالنسبة للعلماء والصحافيين. ويخضع التاريخ منذ عام ١٩٥٢ لاحتكار التفسير الحكومي، الذي لم يواجه أي تحد إلا الآن من خلال النشوء التدريجي لمشاريع أرشفة وتوثيق جديدة، فمع تنحي حسني مبارك انتقل الصراع حول سرد التاريخ الوطني إلى الرأي العام. ومن الطبيعي أن يكون الدور الطليعي في ذلك من نصيب الأحداث الثورية للأيام الثمانية عشر في كانون الثاني/ يناير وشباط/ فبراير. لكن يجب هنا أيضاً عدم إهمال المحاولات لإعادة كتابة تاريخ الستة عقود المنصرمة في مصر.

منذ ثورة ٢٥ يناير تم إنشاء العديد من مشاريع الأرشفة والتذكير المستقلة الصغيرة، التي أخذت تنافس الرواية الحكومية للأحداث التاريخية والراهنة. وفيما تقوم بعض المشاريع على منفعة علمية، تهدف أخرى إلى تقديم البرهان على المظالم التي جرت في مصر، فهي عامل مساعد للناشطين السياسيين.

تعتبر صفحة «كلنا خالد سعيد» أحد هذه المشاريع الرائدة، فقد أنشأت صيف ٢٠١٠ تخليداً لذكرى خالد سعيد ولتصبح مشروعا للاحتجاج من خلال نشر صور تعذيب الشاب الذي قضى في ربيعه الثامن والعشرين، بعد أن ضربه ضباط شرطة بوحشية حتى الموت. وبعدد مشتركين يصل إلى مليوني شخص لا تزال الصفحة تعد منبراً للتطورات السياسية الجارية وللتذكير بعهد مبارك. وتأخذ صفحة «لن ننساهم» على عاتقها التعريف بالضحايا الذين سقطوا خلال أحداث ثورة ٢٥ يناير، إذ يتم جمع سيرهم الذاتية وقصصاً عن حياتهم.

أما المجموعتان ذات التنظيم المهلهل «كاذبون» أو «امسك فلول» فعلى العكس من ذلك، تضطلعان بمهمة كشف قمع نظام مبارك للرأي العام. ويحاول أعضاؤهما محاربة نسيان هذه الأساليب القمعية من خلال مقاطع الفيديو المصورة وتشجيع المصريين على المشاركة بفاعلية في معالجة جرائم الماضي وملاحقة الجناة. أما مجموعة «حكاوي التحرير» المسرحية فقد اختارت طريقتها الخاصة لتذكير المصريين بما مضى من عهد مبارك، إذ تترجم قصصاً من أيام الثورة إلى أعمال مسرحية، تكون أحياناً حزينة وتبعث على التأمل أو درامية ـ مرحة في أحايين أخرى.



أنصار الرئيس محمد مرسي ينتظرون نتائج الانتخابات ←

مركز للإخوان المسلمين لتوثيق ضحايا فترة مبارك ←←

أمام وزارة الداخلية المصرية بالقاهرة ←←←



إضافة إلى هذه المنابر التي تأخذ على عاتقها التذكير بعهد مبارك، نشأت أرشيفات رقمية مثل «وثائق التحرير» و «٢٥ Leaks» اللذين يتوليان جمع الصحف والملصقات والمنشورات والمواد الصورية والفيديوية وتقديمها في قاعدة بيانات يمكن لكل شخص الوصول إليها في الإنترنت. مجموعة «مُصرِّين» لها أرشيف فيديو كبير وتنظم مؤتمرات وورش عمل، تهدف إلى ربط الأرشيفات ومخرجي الأفلام في مصر بنظرائهم في بلدان عربية أخرى. كما أنشأت الجامعة الأمريكية في القاهرة من خلال مشروعها University on the Square أرشيفاً، يحتوي على مواد رقمية أو شواهد مادية، مثل قنابل الغاز المسيل للدموع والذخيرة واللافتات والمجلات.

بين حق الوصول للبيانات وحمايتها

وتتضح قيمة هذه المنظمات المستقلة بشكل أكبر حين نستعرض مكانة التاريخ في مصر خلال العقود الأخيرة، فالتاريخ لا يُعامل إلا كفرع من فروع العلم. ومن أجل تسليط الضوء على خلفيات آليات جهاز الدولة وأسلوب عمله يتجه المرء إلى حيز الأمن القومي.

لعقود من الزمن تلاعب نظام مبارك كغيره من الأنظمة التي سبقته، بالذاكرة التاريخية لمصلحته الخاصة، حتى بات الوصول إلى الأرشيف القومي رهناً بإجراءات أمنية مشددة، لكن منذ الثورة تغيرت هذه السياسة بعض الشيء. وما تزال دار الوثائق القومية المصرية تشبه مخزناً، أكثر منه مكاناً جذاباً للعلم والتعلم. يعتقد خالد فهمي رئيس قسم التاريخ في الجامعة الأمريكية بالقاهرة هو الآخر أن الجهاز السري وظف ربما هنا أيضاً جواسيسه من أجل الحيلولة للوصول إلى الوثائق التاريخية المتعلقة بالعقود الماضية. وحسب فهمي، فإنه ليس من الصعب البحث في الوثائق المتعلقة بفترة الاستعمار البريطاني أو عهد محمد علي. "أجد المصادر الضرورية عن كل يوم من أيام الحروب التي خاضها محمد علي ضد العثمانيين ... لكن الوثائق التاريخية عن الحروب المصرية ـ الإسرائيلية في القرن العشرين غير موجودة إطلاقاً". لا تتاح لأي مواطن مصري إمكانية فهم أي قرارات سياسية قادت إلى خوض الحرب وأيها قادت إلى الهزيمة.

حتى بعد ١٨ شهراً على الثورة ما تزال تنقص الحكومة الإرادة الحاسمة في جعل هذه الأرشيفات متاحة لجميع المصريين، لكن الرفض الشعبي لهذا الأمر آخذ في التصاعد. في شباط/ فبراير ٢٠١١ أسس المؤرخ عماد أبو غازي بالتعاون مع المدير السابق رئيس دار الوثائق القومية محمد صابر عرب مجموعة عمل لجمع شهادات شفهية عن أيام الثورة. ويجمع المشروع تقارير شهود العيان عن الأحداث التي جرت في الفترة من هروب الرئيس التونسي المخلوع زين العابدين بن علي في ١٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ وحتى تنحي حسني مبارك في ١١ شباط/ فبراير ٢٠١١. وتُحمى حقوق المشاركين في هذا المشروع في استمارة طويلة، ويدلون بشهاداتهم من دون ذكر أسمائهم، ويمكن حجبها لمدة تصل إلى عشرين عاماً. وسُمي خالد فهمي باعتباره عالماً مستقلاً مديراً للمشروع. ومن المتوقع أن يكون مشروعاً رائداً، خصوصاً وأن العمل يجري بالتعاون مع مؤسسة حكومية. ولم يتول فهمي إدارة المشروع إلا بشرط إتاحة الوثائق والنتائج للرأي العام بحرية.

اليوم، بعد أكثر من عام على انطلاق المشروع، مازال فهمي يخوض مفاوضات حول قضية حرية الوصول إلى المواد التي تمت أرشفتها، إذ تم تدوين تقارير شهود العيان في نسخة واحدة فقط وسُلمت إلى دار الوثائق القومية المصرية، ما يجعل فرص نجاح الوصول إلى هذه الوثائق المتعلقة بتاريخ مصر، ضئيلة حتى الوقت الراهن. "مدير دار الوثائق القومية وإدارتها مستعدان لدعم المشروع"، يوضح فهمي بالقول، "لكن الأجهزة الأمنية تفرض سيطرتها كاملة على دار الوثائق القومية، إذ يخضع الباحث وموضوع بحثه لتدقيق أمني، لذلك يواجه مشروعنا مشكلتين جوهريتين. نجمع تقارير شهود العيان خلال أيام الثورة، وليس للجهاز الأمني مصلحة في أن تكون هذه الوثائق في متناول شريحة واسعة من الرأي العام (...). كما أن المراقبة الصارمة للأرشيف معروفة للشعب

المصري، ما يسبب مشكلة ثقة مع الشركاء الذين نجري معهم الحوارات، إذ تعتريهم مخاوف حول واقعية ضمان سرية أقوالهم خلال مدة حظر نشرها. هناك مخاوف كبيرة من أن تقوم المخابرات بالاطلاع على أقوالهم، ما يعرضهم لمحاولات الترهيب والتهديدات".

ملفات ورقية

إعادة تنظيم الهياكل القديمة لأجهزة المخابرات ما زال في بدايته فقط، لكن موازين القوة والنفوذ آخذة في التغير تدريجياً، وحتى جهاز أمن الدولة المرهوب الجانب في الماضي، بات الآن هدفاً لعملية التغيير هذه. وعلى الرغم من أن الهبة على المقر الرئيس لهذا الجهاز في ربيع ٢٠١١ كانت تحمل في البدء الكثير من الدلالات الرمزية، لكنها أظهرت في الوقت ذاته نقصاً في التنسيق والوعي بين النشطاء لحفظ الأدلة بشكل مؤمن قانونياً.

حين تجمع مئات المتظاهرين في الخامس من آذار/ مارس ٢٠٠٠ أمام المقر الرئيس لجهاز أمن الدولة بمدينة نصر، وهي أحد أحياء العاصمة القاهرة، لم يكن هناك تصوراً حول مصير الوثائق والملفات التي وجدها المتظاهرون في المبنى بعد اقتحامه. لكن كانت هناك نية لتأمين هذه الأدلة والنظر في الملفات الشخصية. "قبيل مساء ذلك اليوم تزايد عدد المتظاهرين باستمرار. وطالب عدد كبير منهم، انتشر في دهاليز المبنى بحقهم في النظر في ملفاتهم الشخصية المحفوظة هناك وبتدمير المقر الرئيس لهذا الجهاز السري"، كما تتذكر سلمى سعيد. حين تمكن الجمع من الدخول إلى المبنى عبر الأبواب الجانبية، بدأوا بالبحث في الملفات. وبدا أن المكاتب قد تمت مغادرتها بسرعة غريبة. لم يكن سوى أكوام قليلة من بقايا أوراق وملفات رُميت على عجل بغير تنظيم، وبقيت شاهداً على النشاطات التي أوقفت قبل وقت قصير. "المشهد كان أشبه بحفلة كبيرة"، تتذكر سلمى قائلة. الهتافات

مشروع «التغلب على إرث الدكتاتورية» لمجلة زينيث zenith بالتعاون مع معهد العلاقات الخارجية ifa يهدف إلى البحث في الكثير من القضايا الملحة لعملية الانتقال إلى مرحلة ما بعد الثورة في مصر وتونس. يوضح كتاب وتوثيقات فيديو مرافقة بالنص والصور والمقابلات نجاحات تلك العملية إخفاقاتها، التي تبرز في طريق كلا البلدين العربيين للتغلب على الماضي وتسلط الضوء على تجارب مشابهة من دول أخرى. خلال عملية البحث ورحلة التصوير التي تبعتها في آب/ أغسطس تم توثيق مختلف المحاولات لمعالجة آثار فترة مبارك. ولا يسلط بحث الأسس هذا في سياق حساس للغاية الضوء على مصائر فردية مثيرة للاهتمام فقط، وإنما على أفق متناقض ومتغاير في الوقت ذاته من مجتمع يخوض عملية تغيير ويبحث في الوقت ذاته أيضاً عن العدالة في ماضيه وحاضره.

وإلى جانب المواضيع التاريخية والقضائية المتعلقة بمعالجة الماضي يدرس المشروع في ضوء التجربة الألمانية بشكل خاص الهياكل والصيغ لأجهزة الأمن. من خلال تجربة التعامل مع ماضي ألمانيا الخاص بوزارة أمن الدولة «الشتازي» وحلها ميزة فريدة في التعاون التنموي في هذا المجال.

يقوم باحثون محليون من مختلف التخصصات بإجراء هذه الأبحاث المتعلقة بالأسس في تونس ومصر، والتي تتناول مواضيع اجتماعية وتاريخية وقانونية، في محاولة لإيجاد طريق خاص بكل منهما. ويتألف فريق الباحثين من قانونيين وصحافيين ومؤرخين. وفصول الكتاب المتنوعة تناقش المعالجة القانونية والتحديات التي يواجهها القضاء وكذلك إيجاد ذاكرة جماعية ومصلحة اجتماعية لمعالجة شاملة.

تعطي فصول الكتاب منطلقات لتصدير المعرفة والعمل في المؤسسات السياسية والمساعدة في بناء المؤسسات الضرورية لعملية الانتقال. أما الاسطوانة المدمجة المرفقة بالكتاب فتعطي لمحة عن نظام الأرشيف لمكتب مفوض الحكومة الألمانية لشئون ملفات جهاز شتازي وتوضح الأساليب العملية المتعلقة بهذا النظام: من يمكنه الإطلاع على الملفات؟ وفق أي معايير يجب تنظيمها؟ ماذا ينبغي على المؤرخين وأمناء الأرشيف مراعاته في تقييمها؟ أي المعلومات يمكن اعتبارها مؤمنة؟ أي الوثائق تبقى مصنفة؟ وما أسباب ذلك؟

وأخيراً يتناول الكتاب تطوير الحجج، لمواجهة جهاز حكومي، يمكنه بصورة تدريجية في البدء تطوير وعي جديد لما يوصف عادة بـ«المساءلة» مساءلة السلطات أمام سيادة حقيقة.

(Kontakt: Robert Chatterjee <robert.chatterjee@zenithonline.de>)

ومشاعر النصر انتشرت بين صفوف مقتحمي المكان، الذين كانوا يصورون جبالاً من الملفات ويخرجونها بصناديق. في البدء كانت عناصر الجيش اكتفت بالنظر مكتوفة الأيدي، قبل أن تتدخل لتمنع نقل مزيد من المواد.

امتنع النشطاء عن تسليم الأدلة إلى أيدي الجيش مباشرة، كما يتذكر عمرو عزت، فقد طلبوا حضور قضاة مستقلين لحماية المواد وضمان حفظها بشكل آمن. ويعتقد عزت أن "الأمر برمته كان بمثابة إيماءة ذات دلالات رمزية كبيرة". وبقي النشطاء في المكان حتى نقل آخر ملف تحت رقابة القضاة. لكن يبقى مصير الملفات بعد ذلك غير معروف حتى اليوم. بعد اقتحام المبنى للمرة الأولى مباشرة حظر المجلس العسكري على الصحافة التقصي عن مكان الملفات. ولا يستبعد الكثيرون أنها موجودة بحوزة الجيش.

سرعان ما تحولت مشاعر النصر إلى خيبة أمل. بينما بقي النشطاء في جمهورية ألمانيا الديمقراطية السابقة محتلين لمباني وزارة أمن الدولة «الشتازي» حتى تم تأمين جميع الأدلة الموجودة فيها، فقد النشطاء المصريون السيطرة على الملفات بشكل سريع. الضغط لتأمين الأدلة وإقامة «هيئة خاصة بوثائق الشتازي» أتاح لمواطني جمهورية ألمانيا الديمقراطية السابقة والباحثين والصحافيين اليوم حرية الوصول إلى ملفات ووثائق هذا الجهاز الأمني والإطلاع عليها.

أما في مصر فلا تزال المحاكمات المتعلقة بدور جهاز أمن الدولة ومنتسبيه في مهدها. في نيسان/ أبريل ٢٠١١ تم تداول بيان صحافي، وعدت فيه دار الوثائق القومية المصرية أنها ستقوم بأرشفة الملفات السرية للجزء الأول من القرن العشرين حتى عام ١٩٥٢. لكن حتى اليوم لم يتم اتخاذ أي خطوات في هذا المجال. يرى المؤرخ خالد فهمي أن للشعب الحق في الإطلاع على الوثائق والملفات بعد حجبها لفترة معينة. "وفق ضوابط الأمن القومي فمن المعقول حجب هذه الملفات لفترة عشرين أو ثلاثين أو حتى خمسين عاماً. لكن بعد انقضاء هذه الفترة يجب تسليم حفظ هذه الوثائق إلى الشعب. ومن أجل ضمان هذا الأمر، يجب التأكد من توفر عاملين: نظام أرشفة منسق واستقلالية المؤسسة المؤرشِفة".

يمكن إيجاد حوار للذاكرة الجماعية والبدء بعملية محو آثار الفترة السابقة وتجاوزها وإجراء المصالحة من خلال مد علاقة بين تأمين الأدلة وبين سياسة تذكيرية والذاكرة الجماعية والمعالجة القضائية. تقول جودي بارسالو: "أكثر النتائج إثارة لاستطلاع الرأي الذي أجريته، كان قلة إدراك المشاركين فيه لأهمية التأمين الشامل للأدلة وعدم إيلاء الكثير من الاهتمام لعملية تحديد معالم الحقيقة. لكن يمكن لكلا الخطوتين هاتين أن تضعا حجر الأساس لبدء عهد جديد".

معالجة وبناء

كانت أكاديمية الشرطة في حي التجمع الخامس التابع للقاهرة في الثاني من حزيران/ يونيو ٢٠١٢ تشبه حصناً منيعاً، إذ انتشر المئات من رجال الشرطة والجيش والمركبات المدرعة لحماية مدخل هذا المكان التاريخي، الذي بدأت فيه محاكمة الرئيس المخلوع حسني مبارك في ذلك اليوم. على جانبي المدخل تجمع مئات المتظاهرين ـ من الثوار ومن أنصار الدكتاتور المخلوع على حد سواء. وفي لحظة النطق بالحكم عليه أنصت الجميع باهتمام إلى أجهزة المذياع الصغيرة التي اصطحبوها معهم. حين تلا القاضي الحكم، عمت الجمع موجة من الفرح وزوبعة من الهياج في الوقت ذاته. حُكم الدكتاتور بالسجن المؤبد. على جانب هَلَّل الثوار ورفعوا لافتات تحمل صور الضحايا الذين سقطوا خلال الثورة، وعلى الجانب الآخر أخذ الناس بالبكاء، ورفعوا أيديهم إلى السماء متسائلين وحاول البعض منهم تجاوز الحواجز الأمنية.

المشاهد التي حدثت يوم النطق بالحكم على حسني مبارك، تحمل الكثير من الدلالات الرمزية للطريق الوعر لمعالجة ماضي مصر. الآمال التي يضعها المصريون على حكومتهم الجديدة، كبيرة للغاية، فبعد ثلاثة أسابيع من النطق بالحكم احتشد من جديد تجمعين من المتظاهرين في العاصمة القاهرة. بينما تجمع الآلاف من أنصار مرشح الرئاسة محمد مرسي في ميدان التحرير، كان الآلاف من أنصار منافسه أحمد شفيق ينتظرون أمام قبر محمد أنور السادات أن يعلن رئيس اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية المصرية فاروق سلطان نتيجة الانتخابات. احتاج سلطان إلى أكثر من ٤٥ دقيقة للإعلان عن النتيجة، وحين أُعلنت، لم يكن بالإمكان إيقاف موجة الحماس في ميدان التحرير. للمرة الأولى في تاريخ مصر يتولى رئيس مدني ومنتخب ديمقراطياً دفة الحكم. على عكس ذلك كانت خيبة الأمل في مدينة نصر كبيرة، وبدا قسم كبير من المتجمعين ضائعاً في المشهد السياسي الجديد للبلاد. بعد انتخابات الرئاسة تظهر إلى السطح بشكل واضح تصورات مختلفة، فأسبوعياً ينظم أنصار مرسي وشفيق التظاهرات، التي تنتهي في بعض الحالات بمواجهات عنيفة. ومهمة الرئيس الجديد الآن أن يكون رئيساً لكل المصريين وأن يناضل من أجل ماض البلد ومستقبله. ولتحقيق ذلك فهو بحاجة إلى إدماج كل شرائح المجتمع. وإمكانية ذلك تكمن في التعامل الراهن مع الماضي وفي تغلب العدالة على روح الانتقام. يجب تطبيق العدالة على المسؤولين عن فظائع الماضي من دون أن يُهمش نصف المجتمع. المعالجة والبناء يجب أن يشتركا في إنجاح هذه العملية الصعبة، وإلا انتهى كلاهما إلى الفشل.

فيليب شباليك: مسؤول في الملف المصري في برنامج «التغلب على إرث الدكتاتورية»، الذي يديره روبرت شاترجي.

ترجمة: عماد م. غانم

لا تختلف مصر عن دول أخرى تعكس فيها السرديات التاريخية الصراع وحله. لقد هيمن نظام مبارك، مثل الأنظمة السابقة عليه، بفعالية على الذاكرة التاريخية لخدمة أغراضه الخاصة. ومع الإطاحة بمبارك في شباط/ فبراير ٢٠١١ أصبح الصراع على السرد التاريخي أكثر صراحة. وهو أكثر حدة فيما يتعلق برواية الأحداث التي جرت خلال العشرين شهرا الماضية، منذ انطلاق ثورة الخامس والعشرين من يناير، لكن ذلك يتضمن أيضا جهودا لإعادة كتابة التاريخ المصري خلال الستين عاما الماضية.

جودي بارسالو Judy Barsalou

مصر ما بعد مبارك

ومعركة الذاكرة التاريخية في مصر

يطرح هذا المقال السؤال التالي: كيف استخدم الفاعلون الرئيسيون في عملية التحول الذي تشهده مصر السرديات التاريخية وعمليات إحياء الذكرى لوضع برامجهم المختلفة منذ سقوط مبارك؟ كما يسعى المقال إلى إثبات أن الدليل على الطبيعة غير المكتملة للتحول في مصر ملموس في استمرار مساعي الدولة للسيطرة على مصادر المعلومات والمواد التاريخية، وأيضا في الجدل الدائر حول تفسير تاريخ مصر المعاصر. كما يقدم المقال أمثلة لأربع عمليات مختلفة يتم من خلالها خلق الذاكرة والسيطرة عليها ونقلها إلى الناس العاديين: جمع وتخزين المواد باستخدام التكنولوجيا الرقمية، والمظاهرات وطقوس إحياء الذكرى وإعادة تسمية الأماكن العامة والفعالية السياسية للفن.

الذاكرة والصراع: سلاح ذو حدين

منذ قرابة قرن مضى برهن عالم الاجتماع الفرنسي موريس هالبفاكس على أن تكوين الذاكرة اجتماعي. وقد أثر تمييزه بين التاريخ (باعتباره رصدا موضوعيا وصادقا للأحداث بناء على دراسة مهنية) والذاكرة الجمعية (الإدراكات المنتقاة للماضي عبر تفاعلات بين الأفراد، والجماعات والبيئة المحيطة بهم) على جيل من المؤرخين والفلاسفة وعلماء الاجتماع. ويتفق كثيرون حاليا على أن الفهم البشري يتأثر بكل من التاريخ المكتوب والذاكرة الجمعية وأن المجتمعات تعيد كتابة تواريخها أكثر من كونها تسجلها. رغم ذلك تبقى مسألة دقة تعريف الذاكرة الجمعية وكيفية تأثيرها في الذاكرة الفردية مراوغة ومثيرة للجدل. ويصدق هذا خصوصا على عمليات إحياء أو تخليد الذكرى التي تبرز أعمال عنف مأساوية أو ضحايا نزاع مكرمين.

تسهم مبادرات عديدة في الذاكرة الجمعية للنزاعات وضحاياها. وتشمل الأشكال التي تتخذها هذه المبادرات مواقع مشيدة (كالمتاحف والمكتبات التذكارية والأرشيفات، والآثار والنصب التذكارية) وأماكن يتم اكتشافها (المقابر، مراكز القتل والتعذيب والسجون) وإجراءات ذات خصوصية (الأعياد والاحتفالات السنوية بأحداث محورية والمعارض وإعادة تسمية الأماكن والمواكب الاستعراضية والمظاهرات وفعاليات إيقاد الشموع ليلا، والعروض، والاعتذارات العلنية).

يشارك طيف واسع ومتنوع من الفاعلين في مشاريع الذاكرة. ويشمل ذلك ممثلين عن المجتمع المدني من الضحايا والناجين، وكذلك من النشطاء والباحثين والفنانين. كما تلعب السلطات الحكومية دورا كبيرا في فهم وتطوير مواقع ومشروعات الذاكرة.



اعتصام في ميدان التحرير، أبريل ٢٠١١

من معرض: Kairo, offene Stadt, Museum für Photographie Braunschweig

تصوير: مصعب الشامي، www.cairo-open-city.com

تشق عمليات إحياء الذكرى طريقين. فهي قادرة على مساعدة الضحايا والناجين في الحصول على الاعتراف بأنهم تعرضوا للظلم وأن بالإمكان تحقيق التعافي الاجتماعي (ما يسميه البعض «المصالحة» أو «الشفاء»). إلا أنه يمكن لها أيضا أن تبلور حسا بالظلم وتعضد الرغبة في الانتقام. ويعد تدوين التاريخ الذي يتم قبل وأثناء وبعد نهاية النزاعات عملية سياسية إلى درجة كبيرة وتعكس دينامية السلطة داخل المجتمع.

إتاحة المعلومات

يبدو الدليل على أن التحول الديمقراطي في مصر غير مكتمل ملموسا في سياسة الدولة والممارسات المتعلقة بإتاحة الوصول إلى الوثائق التاريخية. لم يتغير شيء منذ الخامس والعشرين من يناير: ولا تزال ثمة حاجة لتصاريح أمنية لاستخدام الوثائق المخزنة بدار الوثائق القومية. وفي الواقع يفوض القانون رقم ٦٥٣ لسنة ١٩٥٤ الذي يحكم عمل دار الوثائق القومية مجلسا أعلى يتولى وحده كافة المسائل التي تقوم عليها الدار. لكن هذا المجلس قام منذ عام ١٩٨٠ بحماية نفسه من تهم سوء الإدارة بأن طلب من مسؤولي أمن الدولة مراجعة طلبات الدخول إلى دار الوثائق. إن مسألة إتاحة المعلومات هي أحد العوامل التي تعطل مشروعا واعدا. ففي شباط/ فبراير عام ٢٠١١ أوكلت الحكومة لخالد فهمي أستاذ التاريخ بالجامعة الأمريكية في القاهرة مهمة تشكيل مجموعة لجمع مواد توثق لثورة الخامس والعشرين من يناير من أجل وضعها في دار الوثائق القومية. وافق خالد فهمي بشرط تحويل كل الوثائق إلى مواد رقمية وإتاحتها مجانا على شبكة الإنترنت دون أي قيود. لكن تطور المشروع تباطئ بسبب تعقيدات تعكس معارك أكبر تدور في مصر. لقد رفض المسؤولون الأمنيون التخلي عن شرط التصريح الأمني ومنعوا المصريين الذين دعيوا للإدلاء بشهادات شفهية ولتسليم وثائق من الدخول للمبنى. فضلا عن ذلك، ومع استمرار قمع المتظاهرين، كان من الواضح أن المصريين لن يشاركوا في هذا الأمر طالما لم تتوفر لهم الحماية القانونية لضمان أن المواد التي عهدوا بها إلى دار الوثائق القومية لن تستخدم في إدانتهم.

كذلك فإن ثمة قضيتين أخريين حظيتا بالاهتمام خلال عملية التحول. أولها هو أن ضمان حق الجمهور في الحصول على المعلومات يعد الشغل الشاغل لناشطين مصريين. وقد دعوا في عام ٢٠٠٩ لإنشاء إئتلاف لدعم ضمان هذا الحق. وفي سبتمبر ٢٠١١ أصدرت المجموعة المتحدة مشروع مادة دستورية بهذا الخصوص. وكان البرلمان عند حله في يونيو ٢٠١٢ بصدد دراسة مشروعين مختلفين لقوانين المعلومات. وتعاملت الصيغة الحكومية من مشروع

القانون مع إتاحة المعلومات باعتبارها ميزة، في حين اعتبرتها صيغة المجتمع المدني حقا. وكان حق الإطلاع على ميزانية الجيش ونفقاته على وجه الخصوص مثار جدل دائم في النقاشات حول مشاريع هذه القوانين.

أما القضية الثانية فتتبع من الانشغال بإغلاق الحكومة التدريجي لأنظمة الإنترنت والهواتف في الفترة ما بين ٢٥ يناير و ٦ فبراير ٢٠١١، في محاولة عبثية لقمع الثورة. وقد جاء ذلك بتأثير عكسي، حيث نزل مئات الآلاف إلى الشوارع غاضبين من مسلك الحكومة وباحثين عن المعلومات. حتى الآن لم يحدث أي تقدم حقيقي فيما يخص مراجعة القانون رقم ٣٥٦ الخاص بحق الحصول على المعلومات وقدرة الحكومة على إغلاق شبكة الإنترنت وأنظمة الهواتف.

وفي الأثناء يأخذ الصراع على حرية الحصول على المعلومات أشكالا أخرى، فخلال أيام الثورة الثمانية عشر هاجم المحتجون أكثر من تسعين من أقسام الشرطة المجاورة وفي بعض الأحيان دمروها. بعضهم كان يريد الانتقام من ضباط الشرطة المكروهين. وآخرين استثيروا عندما أطلقت الشرطة (بدعوى الدفاع عن النفس) النار على السكان. ومع ذلك فإن كثيرين كانوا يبحثون عن وثائق تثبت اعتقالهم أو تعذيبهم هم أنفسهم أو أحد أفراد عائلاتهم..

في الخامس والسادس من آذار/ مارس ٢٠١١ اقتحم المتظاهرون مبنى وزارة الدخلية ومقار أخرى من بينها المبنى الرئيسي لجهاز أمن الدولة في مدينة نصر، وذلك بعد انتشار مزاعم عن تمزيق الوثائق لتدمير الأدلة التي تدين المسؤولين. قام بعض المحتجين بتسليم الوثائق التي حصلوا عليها إلى السلطات الحكومية، فيما نُشرت بعض المواد على موقع 25Leaks.com، وطلب البعض المساعدة من خبراء ألمان متخصصين في معالجة وثائق جهاز أمن الدولة في ألمانيا الشرقية سابقا (شتازي)، لكي يتمكنوا من ترميم الوثائق الممزقة. في غضون ذلك أرسل المجلس العسكري الحاكم ملايين من الرسائل النصية القصيرة عبر الهواتف المحمولة تهدد بعقاب كل من يقوم بنشر هذه الوثائق.

المراجعة التاريخية الرسمية

عندما انتبهت الحكومة لتعليم التاريخ بالمدارس، اكتشفت أهمية قيام من هم في السلطة بـ «تنقيح» السجلات التاريخية الرسمية. وأعلنت وزارة التربية والتعليم في نيسان/ أبريل عام ٢٠١١ تشكيل لجنة لشطب النصوص التي كانت تطري بنفاق على نظام مبارك ولكتابة فصل جديد عن ثورة الخامس والعشرين من يناير في مناهج التاريخ في التعليم الابتدائي والإعدادي. كما أشارت اللجنة أيضا إلى أنها ستقوم بتصحيح التزييفات الأخرى في النصوص ـ مثل محو اسم محمد نجيب كأول رئيس لمصر بعد أن وضعه عبد الناصر قيد الإقامة الجبرية لثمانية عشر عاما. وستهيئ المناهج الجديدة لإطلاقها في العام الدراسي ٢٠١٢.

في الوقت نفسه فإن انتخابات اللجان التشريعية في البرلمان المنحل تشير إلى أن جدلا سيثور على الأرجح في المستقبل حول محتوى الكتاب المدرسي: فقد انتخب عضو من حزب النور السلفي رئيسا للجنة التعليم والبحث العلمي، ويتوقع أن يسعى الحزب للمنصب نفسه في البرلمان القادم. وعلى أية حال فإن جماعة الإخوان المسملين التي يوجد من بين أعضائها مدرسون قد أنتجت واستخدمت فعلا مناهج غير رسمية حول دور الجماعة في ثورة ٢٥ يناير، ما أثار غضب بعض الجماعات الأخرى الناشطة سياسيا.

وقد ظهرت الحساسية بشأن سجل مبارك التاريخي في حزيران/ يونيو ٢٠١١ عندما اعتبر الكاتب محمد حسنين هيكل أن دور مبارك كان محدودا في الضربات الجوية التي نفذتها القوات الجوية عام ١٩٧٣، إذ تقدم عشرات الضباط الغاضبين ببلاغ للنائب العام لمقاضاة هيكل بتهمة تشويه سمعة القوات الجوية. والغريب أن اهتمام هيكل بإعادة كتابة التاريخ لتحجيم دور مبارك قد توقف عبر تأكيده ما يلي: "أنا أعتقد إنه لا ينبغي أن تعطل المستقبل لكي تحاسب على ما جرى بالأمس". وبالطبع لأنه كان في عهدي عبد الناصر والسادات رئيس تحرير جريدة حكومية بارزة، فقد تردد في تشجيع كشف شامل لحقائق الماضي.

بعد ذلك بأربعة أشهر، أتاح الاحتفال السنوي بذكرى حرب السادس من تشرين الأول/ أكتوبر، للنظام فرصة أخرى لتمرير رسالة لسجلات التاريخ. فالمشير طنطاوي رئيس المجلس العسكري والحاكم الفعلي لمصر في الفترة الانتقالية، ألقى خطابا أكد فيه على الدور الريادي الذي لعبه أنور السادات فيما قلل من دور مبارك الذي بالغ خلال فترة رئاسته في دوره المفترض في الحرب. كما أن وسائل الإعلام الرسمية استغلت الاحتفالات لمديح القوات المسلحة بوصفها حامي حمى البلاد.

مبادرات المجتمع المدني

شهدت الأشهر الماضية عمليات أربع تسعى لتكوين ونقل نسخ بديلة لتاريخ مصر في الفترة الأخيرة. ومعظمها مبادرات من فاعلين في المجتمع المدني داخل وخارج مصر وتتضمن جهودا لجمع وحفظ وتنظيم المواد التاريخية المرتبطة بالثورة من أجل إعادة كسب المجال العام عبر إعادة تسمية الأماكن وإحياء ذكرى ضحايا الثورة وتكريمهم عبر المسيرات والمظاهرات واستخدام الفن للتنشيط السياسي.

حفظ الوثائق التاريخية

ثار الجدل الأكبر حول كتابة تاريخ الأحداث السياسية التي وقعت قبل الخامس والعشرين من كانون الثاني/ يناير مباشرة وخلالها. فقد ووجهت روايات الأحداث التي يدعمها المجلس العسكري والتي تنقلها وسائل الإعلام الرسمية بمبادرات لتوثيق التطورات الأخيرة من منظورات مغايرة. وقد بذل الباحثون بعض الجهود لجمع وحفظ المواد المرتبطة بالماضي القريب. لكن معظم المبادرات قام بها ناشطون واستغلت كحافز للعمل السياسي. والمثال الناجح على ذلك صفحة «كلنا خالد سعيد» التي أصبحت مركزا لحشد الناشطين الشباب بعد عرضها صورا لجثمان خالد سعيد المشوه إثر اعتداء رجال شرطة الأسكندرية عليه. كما ظهرت مواقع إلكترونية أخرى

لإحياء ذكرى ضحايا الثورة ومنها موقع «لن ننساهم» والذي يقدم معلومات عن سيرة القتلى والمصابين منذ بدء الاحتجاجات.

كما أُسست مبادرة للمجتمع المدني موقعا إلكترونيا باسم «وثائق التحرير» (Tahrir Documents)، لجمع الوثائق التي استخدمها الثوار ومسحها ضوئيا، كما توثق الجامعة الأمريكية للحدث عبر مشروعها «الجامعة في الميدان» (University on the Square). كما أطلقت مكتبة الأسكندرية التابعة للدولة قبل الثورة بعدة سنوات مشروعا يحمل عنوان «ذاكرة مصر المعاصرة» (Memory of Modern Egypt). وقد أضاف المشروع وثائق جديدة خلال الفترة التي تعرضت فيها المكتبة ومديرها إسماعيل سراج الدين لانتقادات حادة بسبب العلاقة الوطيدة مع عائلة مبارك. يوجد أيضا مشروع أرشيف (R-Shief). وهو مشروع غير ربحي لحفظ ودراسة المواد الإلكترونية والتغريدات tweets الخاصة بـ «الربيع العربي». وقد جمعت منذ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١ نحو ١٢٨ مليون تغريدة. كما أن ثمة مجموعة متنوعة من المواقع التي تقدم وثائق ودراسات ومنها شهداء الحرية ـ أبطال الثورة المصرية، وجدلية ومصر تتذكر والمنتدى الأرشيفي.

وقد رد المجلس العسكري على ذلك. فقد قام قادته ومؤيدوهم بإلقاء اللوم في أعمال العنف التي نفذها بلطجية على "طرف ثالث" خفي و "قوى خارجية". وقد انطوت رواية المجلس العسكري على اتهام كبير يستهدف أكبر منتقد له: إنها منظمات حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني المصرية التي توثق لانتهاكات الجيش والحكومة. وكرد على ذلك أُطلقت حملة مدعومة من تحالف القوى الثورية (وهي مجموعة مؤلفة من عشرين حزبا وحركة) في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١. ويعد موقعا «عسكر كاذبون» و «جرائم المجلس العسكري» من المبادرات الإلكترونية التي جمعت صورا ولقطات فيديو للاعتداءات على المدنيين. ومنذ إطلاق حملة «كاذبون» قام الناشطون بعرض هذه اللقطات في أحياء مختلفة بجميع أنحاء البلاد. وقد دفع نجاحهم في الوصول لجمهور بعيد عن شبكة الإنترنت المجلس العسكري إلى تأسيس «لجنة الإعلام العسكري الوطني» في شباط/ يناير ٢٠١٢ لمواجهة وصف الناشطين للأحداث الأخيرة.

المسيرات والمظاهرات التذكارية

لقد كرمت فعاليات ونشاطات عدة نُظم معظمها من قبل المجتمع المدني ضحايا الثورة. وكان متظاهرو ميدان التحرير أول من أقام نصبا تذكاريا لهؤلاء الذين فقدوا حياتهم خلال أيام الثورة الثمانية عشر. وقد قامت السلطات بإزالته بعد فترة قصيرة، وأُقيمت بعد ذلك نُصب تذكارية عدة وأُزيلت أيضا لاحقا.

وفي ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر نظم الأقباط مسيرة تحمل نعوشا رمزية وصورا مكبرة لسبعة وعشرين مسيحيا قُتلوا في مظاهرات ماسبيرو في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١. كما نُظمت مسيرة تذكارية أخرى في الثاني من كانون الأول/ ديسمبر على شرف اثنين وأربعين شخصا قُتل معظمهم في شارع محمد محمود في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر. وقد تُلقي العزاء في خيمة نُصبت بميدان التحرير ، ثم تبعت ذلك مسيرة بنعوش رمزية وبعدها أُقيم حفل تأبين للضحايا. كما وضع بعض المشاركين غطاء رمزيا للعين تكريما لمن فقدوا أعينهم على أيدي القناصة.

وقد دعا نشطاء المصريين إلى إعلان الحداد في يوم جمعة حلم الشهيد في ٢٠ شباط/ يناير ٢٠١٢ تكريما لضحايا الثورة. كما شهد الخامس والعشرين من شباط/ يناير ٢٠١٢ مسيرات ومظاهرات حاشدة في كل أنحاء مصر احتفالا بالذكرى الأولى لانطلاق الثورة ـ في عيد الشرطة، الذي تحول إلى «عيد الثورة». واستحضر الناشطون رمزا مصريا قديما عندما عرضوا مسلة خشبية على الطراز الفرعوني وقد كُتب عليها أسماء «الشهداء» الذين قُتلوا في العام الماضي.

إعادة تسمية الأماكن

توجد أمثلة عديدة مؤخرا على جهود استعادة الأماكن العامة عبر إعادة تسميتها، ففي اليوم التالي على الإطاحة بمبارك طالبت حملة على الفيسبوك الحكومة بإطلاق اسم خالد سعيد على محطة مترو الأنفاق المسماة «مبارك». وبعد ذلك بتسعة أيام أمر رئيس الوزراء أحمد شفيق بإطلاق أسماء «الشهداء» على الشوارع. في الحادي والعشرين من نيسان/ أبريل ٢٠١١ أصدرت محكمة مصرية حكما بإزالة اسم مبارك وسوزان مبارك من كل الأماكن العامة. وأشار وزير المواصلات على الفور إن ذلك سيشمل تحويل اسم محطة مترو «مبارك» إلى محطة «الشهداء». كما وعدت وزارة التربية والتعليم بتغيير أسماء نحو ٥٩٤ مدرسة في أنحاء البلاد كانت تحمل أسماء أفراد من عائلة مبارك. لكن جرى الطعن على هذا الحكم وعُلق في الخامس من حزيران/ يونيو. في الأثناء كانت صفحة «أنا آسف يا ريس» على الفيسبوك تعكس تنامي حس مؤيد لمبارك. وفي منتصف سبتمبر ٢٠١١ كانت تعد واحدة من أكثر الصفحات المؤيدة لمبارك على الفيسبوك من حيث عدد الأعضاء والزائرين. واكتسب أعضاؤها مصداقية لمحاولتهم إعادة وضع اسم مبارك بالغرافيتي على محطة المترو في أغسطس بعد أن جرى تغيير اسمها إلى «الشهداء» في نيسان/ أبريل.

الفعاليات الفنية

لعب منتجون ثقافيون ـ فنانون وموسيقيون وممثلون وآخرون دورا محوريا في تقديم سرد تاريخي بديل. ومن الأمثلة المبتكرة استغلال وجود الحشد لجمع مادة من مساهمين عدة لعمل فيلم واحد بعنوان «١٨ يوم في مصر». ويقوم موقع المجموعة المنتجة للفيلم بدعوة زائريه لتحميل مادتهم لتضمينها في الفيلم. وهناك أيضا مجموعة «مُصرين» السينمائية التي تبحث عن إسهامات عبر الإنترنت بوثائق لمواجهة التغطية الإعلامية للأحداث. وفي يوليو ٢٠١١ نظمت المجموعة مهرجانا سينمائيا جماهيريا بعنوان سينما التحرير عرضت خلاله أفلامها الوثائقية ومواد أخرى تسخر من الروايات السائدة للأحداث.

وقد اختبرت بعض المجموعات ضعف الحكومة باستخدام الأماكن العامة التي لم يكن مسموحا باستخدامها أيام حكم مبارك، مثال على

ذلك إقامة مهرجان «الفن ميدان»، في ميدان عابدين في القاهرة في نيسان/ أبريل ٢٠١١، وقد نظمه ائتلاف الفنانين المستقلين الذي تشكل عبر مؤسسة المورد الثقافي وهي منظمة غير حكومية تعمل على نطاق إقليمي، وقد كانت مؤسسة المورد أول من بنى منصة مزودة بمعدات صوتية خلال المظاهرات في ميدان التحرير. وقد نظم الائتلاف منذ نيسان/ أبريل ٢٠١١ شهريا مهرجانات فنية في مختلف مدن مصر. كما انتشرت أيضا الأغاني الاحتجاجية المصورة. وبعضها أصبحت له شعبية كبيرة وأصبح بالإمكان تنزيلها من على الإنترنت.

وقد احتل الفنانون الأماكن العامة في مصر بطريقة أخرى، فالمجموعات الفنية المصرية مشغولة تماما بالغرافيتي وفن الجدران الذي يتغير من يوم ليوم، ويعرض لبورتريهات وأسماء ضحايا العنف. ومن الأمثلة اللافتة جدارية ببورتريهات أكبر من الحجم الطبيعي للمتظاهرين الذين فقدوا أعينهم على أيدي القناصة في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١. كما أن مقتل ٧٥ من مشجعي كرة القدم في بورسعيد قد أطلق نوعا جديد من فن الجدران التذكاري.

ويعكس الجدل الدائر حول الغرافيتي والفن الجداري الصراع السياسي الأكبر الدائر في مصر. ومن أشهر اللوحات التي تصور ذلك لوحة الفنان محمد جنزير التي تعرض لدبابة سوداء في مواجهة راكب دراجة يحمل على رأسه قفص خبز. وبعد مقتل المزيد من المتظاهرين، تم تحديث اللوحة من قبل فنان آخر ليصور الدم المنبجس من الطريق أسفل الدبابة وطابور من المتظاهرين يواجهونها وأيديهم مرفوعة في الهواء. وبعد ذلك بأيام قام أعضاء فريق «بدر ١» وهي مجموعة مدنية مؤيدة للمجلس العسكري بالرسم فوق الأشياء التي تهاجم الجيش. وفي الوقت نفسه تقريبا ومع اقتراب أول ذكرى لثورة ٢٥ يناير أعلن جنزير وفنانون آخرون الأسبوع السابق على الذكرى السنوية أسبوعا للغرافيتي العنيف.

قام فنانو الغرافيتي أيضا بترك بصماتهم على الانتخابات البرلمانية. لقد انتظر المجلس العسكري حتى وقت متأخر ـ وقبل أيام فقط من بدء الانتخابات النيابية ـ لإصدار مرسوم يمنع القادة السابقين من الحزب الوطني من الترشح للانتخابات. وهكذا قام الناشطون بأخذ الأمر على عاتقهم برش كلمة فلول على ملصقات الدعاية الانتخابية والشعارات الخاصة بهؤلاء في مختلف أنحاء مصر. وتأسست مجموعة «إمسك فلول» على الفيسبوك لكشف الأعضاء السابقين في الحزب الوطني عن طريق وضع أسمائهم على قائمة وتحديد الدائرة التي ترشحوا فيها. وقبل ذلك بكثير كانت قد ظهرت على الفيسبوك مجموعة معارضة للثورة تحت اسم «فلول وافتخر».

الخلاصة

لا تزال مصر في مرحلة تحول غير مكتملة وينعكس الصراع السياسي في التنافس على أسماء الأماكن والغرافيتي والنصب التذكارية التي يكافح الفاعلون الرئيسيون في إعلان مواقفهم فيها وكسب النقاط. إنها بقايا ممارسات عتيقة في مصر، حيث كان الفراعنة يزيلون الآثار التي خلفها سابقوهم أو يستولون عليها، كما كان المسيحيون والمسلمون الأوائل يشوهون أو يهدمون التماثيل والأفاريز التي تمجد آلهة مثيرة للجدل. وفي الوقت الحاضر قام حزب النور السلفي بتغطية تمثال في الأسكندرية للإله زيوس الأسطوري أثناء مظاهرة في آذار/ مارس ٢٠١١ نظرا لأن التمثال به حوريات بحر عاريات.

لكن الشيء المفتقد بدرجة كبيرة في النقاشات حول تشكيل وتمثيل الذاكرة التاريخية هو القيمة التربوية لعرض عناصر قاتمة من التاريخ المصري. وثمة مثال كاشف على ذلك: قررت وزارة التربية والتعليم عند وضعها إرشادات لمراجعة كتب التاريخ أن تمحو كل الإشارات إلى الدور المهيمن للحزب الوطني الديمقراطي أثناء حكم مبارك. ووفقا لمستشارة تربوية شاركت في إعادة كتابة المناهج رُفضت بعض المسودات لأنها لم تتبع هذه الإرشادات قائلة بأن محو الذاكرة التاريخية، وليس إعادة تفسيرها، هو الذي يُستغل كأداة للهيمنة السياسية.

توجد في مصر فرص عديدة لحفظ وإعادة تفسير الذاكرة فيما يتعلق بحكم مبارك عبر ترك تذكارات ملموسة في مكانها. لقد دُمر المقر الرئيسي للحزب الوطني في الأيام الأولى للثورة. ويمكن تحويل هذا المبنى وغيره من المباني الحكومية المدمرة لمتاحف لمساعدة الأجيال القادمة في تذكر وفهم إساءة استغلال نظام مبارك للسلطة. وقد كانت ثمة نقاشات محدودة بهذا الشأن. لكن في ظل الجو السياسي الحالي تبقى إمكانية حفظ وتفسير الفصول المظلمة من التاريخ المصري المعاصر، بدلا من محو معظمها من سجلات التاريخ الرسمية، مثارا للكثير من الجدل.

إن الأمر الذي تغير بشكل جذري هو كيفية سرد التاريخ. فقد أطلق البعض على الانتفاضة في مصر «ثورة الفيسبوك». وفيما يسهل تضخيم حجم التكنولوجيا الرقمية والمنتديات الإلكترونية في دعم الربيع العربي، فإن هذه الأدوات أسهمت في دمقرطة وتشكيل وعرض السرديات التاريخية البديلة. يمكن للذاكرة أن تخبو سريعا لكن الناس سيبقونها حية باستخدام التكنولوجيا الرقمية لخلق وحفظ ونقل قصصهم الشخصية، وكثيرا ما تكون مغايرة للرواية الرسمية التي يعرضها المسؤولون ووسائل الإعلام الرسمية. وفي غياب أي جهود ممولة حكوميا لإحياء ذكرى ضحايا الثورة،أصبحت مبادرات المجتمع المدني هي الآلية الرئيسية التي يمكن للمصريين من خلالها تكريم الضحايا ووضع برنامج للتغيير.

جودي بارسالو باحثة زائرة للجامعة الأمريكية في القاهرة، تجري بحثا حول آراء المصريين عن العدالة والمحاسبة في عهد ما بعد مبارك. وهي حاصلة على درجة الدكتوراه في الدراسات السياسية المقارنة من جامعة كولومبيا.

نشرت النسخة المطولة من هذا المقال في دورية: Middle East Policy, Vol. XX, No. 2, Summer 2012. وتشكر الكاتبة نورا سليمان لتعليقاتها على المقال ومركز إرساء السلام النرويجي لدعمه لبحثها.

ترجمة: أحمد فاروق

سوريا: إرث البعث ونظام آل الأسد

المرحلة الانتقالية ومخاطر الانزلاق إلى حرب طائفية

أحمد حسو Ahmad Hissou

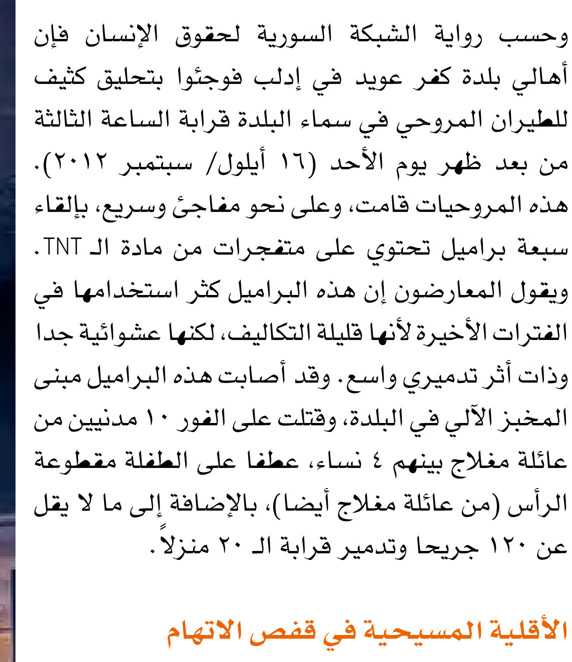
"يجب إبادة الطائفة العلوية عن بكرة أبيها"، هذه الدعوة الغريبة انتشرت قبل أيام وبكثافة شديدة على بعض صفحات موقع التواصل الاجتماعي «الفيسبوك» التي تخص نشطاء سوريين وخصوصا ممن يغلب عليهم طابع التشدد الديني. وربما يجدر بنا القول إنها ليست المرة الأولى التي تنتشر فيها دعوات من هذا القبيل في سوريا منذ انطلاق حركة الاحتجاجات المناهضة للنظام السوري في شهر آذار/ مارس من العام الماضي.

وعادة ما تطفو هذه الدعوات على السطح حين تنتشر أخبار عن وقوع مجازر في هذه البلدة أو تلك من المدن والبلدات السورية المتمردة. ولعل الدعوة الأخيرة تميزت عن غيرها بكثافتها وإطلاقيتها وسعة انتشارها لأنها جاءت ردا على مجزرة جديدة في بلدة كفر عويد التابعة لمحافظة إدلب. فللمرة الثانية خلال فترة الاحتجاجات الممتدة لأكثر من عام ونصف من عمر الثورة السورية تكون هذه البلدة الإدلبية مسرحا لمجزرة بشعة تقوم بها القوات الموالية للنظام حسبما وثقته بعض أطراف المعارضة ومنظمات حقوق الإنسان وخصوصا الشبكة السورية لحقوق الإنسان. وبشاعة المجزرة الجديدة تجلت في انتشار صورة طفلة مقطوعة الرأس من هذه البلدة مع رابط لشريط فيديو يوثق هذه الواقعة البشعة على موقع اليوتيوب.



قتلى من الجيش السوري النظامي

Photo: Kai Wiedenhöfer



وحسب رواية الشبكة السورية لحقوق الإنسان فإن أهالي بلدة كفر عويد في إدلب فوجئوا بتحليق كثيف للطيران المروحي في سماء البلدة قرابة الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم الأحد (١٦ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢). هذه المروحيات قامت، وعلى نحو مفاجئ وسريع، بإلقاء سبعة براميل تحتوي على متفجرات من مادة الـ TNT. ويقول المعارضون إن هذه البراميل كثر استخدامها في الفترات الأخيرة لأنها قليلة التكاليف، لكنها عشوائية جدا وذات أثر تدميري واسع. وقد أصابت هذه البراميل مبنى المخبز الآلي في البلدة، وقتلت على الفور ١٠ مدنيين من عائلة مغلاج بينهم ٤ نساء، عطفا على الطفلة مقطوعة الرأس (من عائلة مغلاج أيضا)، بالإضافة إلى ما لا يقل عن ١٢٠ جريحا وتدمير قرابة الـ ٢٠ منزلاً.

الأقلية المسيحية في قفص الاتهام

لكن لماذا الدعوة إلى "إبادة الطائفة العلوية عن بكرة أبيها" إثر وقوع مجزرة جراء قصف الطيران السوري لبلدة كفر عويد؟ وقبل أن نجيب على هذا السؤال نعود إلى واقعة أخرى حدثت في ريف دمشق إثر قيام القوات النظامية والشبيحة (حسب مصادر المعارضة السورية) بارتكاب مجزرة بشعة في بلدة داريا بريف دمشق في يوم السبت (٢٦ آب/ أغسطس ٢٠١٢) راح ضحيتها أكثر من ثلاثمائة قتيل (بعض مصادر المعارضة تتحدث عن ٥٠٠ قتيل في هذه المجزرة). الفيسبوكيون من الناشطين السوريين صبوا جام غضبهم على أبناء الأقلية المسيحية في سوريا، إذ انتشرت دعوات على مواقع التواصل الاجتماعي للنيل منها وكأنها المسؤولة عن هذه المجزرة؛ بالطبع لم تصل هذه الدعوات إلى حد المطالبة بإبادتها كما حدث مع الطائفة العلوية. والسبب هو أن قناة الدنيا التلفزيونية الخاصة، التي يملكها المليونير المقرب من الرئيس السوري بشار الأسد محمد حمشو، بثت تقريرا عن المجزرة استفز مشاعر السوريين عموما وبشكل لا يوصف. فالصحفية ميشلين عازار، موفدة القناة إلى بلدة داريا وصاحبة التقرير (مسيحية كما يشي بذلك اسمها) ظهرت بشكل استفزازي تجاوزت فيه كل ما هو متعارف عليه في مواثيق العمل الصحفي، وما هو متعارف عليه أيضا في المجتمع السوري وكل المجتمعات البشرية حول حرمة الموتى.

هذا الظهور الاستفزازي لميشلين عازار في التقرير التلفزيوني طغى على جوهر القضية وكيفية انزلاق المجتمع السوري إلى هذا المستوى من القتل وأعمال العنف. وفجأة نسي هؤلاء الناشطون السوريون الغاضبون



بيت مدمر من جراء القصف

Photo: Kai Wiedenhöfer

من قام بالمجزرة من عناصر الأمن والشبيحة وصبوا جام سخطهم على المسيحيين السوريين الذين لاناقة ولا جمل لهم في القضية برمتها (المجزرة)، سوى ديانة موفدة قناة الدنيا إلى داريا ميشلين عازار. اللاعقلانية والأسباب الظاهرية طغت على العقلانية والبحث عن الأسباب الجوهرية والأهداف الحقيقية للنظام السوري لاستخدام هذا العنف المفرط الذي خلف هذه المجازر الرهيبة؟!

وحتى نكون منصفين فإن توجيه أصابع الاتهام للمسيحيين في واقعة مجزرة داريا والدعوة إلى "إبادة الطائفة العلوية عن بكرة أبيها" إثر مجزرة كفر عويد الثانية لم تأت من فراغ رغم براءة الطرفين كمكونين سوريين (ديني وطائفي) من هذا الفعل الإجرامي الرهيب. فبعد سبعة أشهر من المظاهرات السلمية التي بقيت تتسيد المشهد السياسي السوري حدث تحول كبير في الثورة السورية، إذ تمكن النظام السوري من «نزع السلمية» عنها بحيث تصدر العمل المسلح الواجهة على حساب النشاط السياسي السلمي الذي بات شبه مستحيل. وكلما أوغل النظام السوري في استخدام العنف المفرط والقتل كلما تراجع عدد المظاهرات السلمية وازداد عدد المنشقين من الجيش الذين يرفضون إطلاق النار على مواطنيهم وكذلك ازداد تحول العديد من الناشطين المدنيين إلى الكفاح المسلح وتشكيل كتائب عسكرية في ظل مظلة عسكرية معارضة تدعى الجيش السوري الحر.

الطفلة مقطوعة الرأس و«إبادة الطائفة العلوية»

وبالرغم من أن هذه الطفلة «مقطوعة الرأس» من بلدة كفر عويد ليست الضحية الأولى وليست الأخيرة من الضحايا الأطفال في الثورة السورية، إذ أدرجت الأمم المتحدة النظام السوري على قائمتها السوداء للدول والمكونات التي تستهدف الأطفال، فإن انتشار صورة هذه الطفلة وبهذه الطريقة اللاإنسانية شكل نقطة تحول في مسار الثورة السورية ومستقبل تعايش مكونات المجتمع السوري مع بعضها في المستقبل. وإذا كان قيام بعض الناشطين باتهام الأقلية المسيحية بالوقوف إلى جانب النظام السوري إثر مجزرة داريا، وحتى قبلها، بسبب واقعة التقرير المشؤوم، وقبل ذلك بسبب تردد الكثيرين من المسيحيين في الوقوف مع الثوار ومعارضة النظام، فإن وضع الطائفة العلوية أخطر من ذلك بكثير. إذ بات أي حديث عن الأقليات في سوريا، وهي كثيرة سواء الدينية أو الطائفية أو الإثنية، يتبادر إلى الأذهان فورا وضع الطائفة العلوية. والخطير في الأمر أن العلويين كطائفة باتوا في قفص الاتهام إذ تنسب إليهم، وبشكل جمعي، أعمال عناصر الأمن والشبيحة التابعة للنظام دون التمييز بين المعارضين والموالين منهم للنظام. وأضحى بعض مكونات المجتمع السوري الأخرى لا يميز بين العلويين المعارضين وغيرهم من المنخرطين في صفوف أجهزة الأمن والشبيحة، وكأن الطائفة العلوية تتحرك بأمر عملياتي واحد كمجموعة سياسية أو عسكرية متجانسة وليست طائفة تضم أناسا متعددي المشارب والأهواء وتشكل عشرة في المائة من سكان سوريا أنجبت أشهر وأشرس المعارضين للنظام السوري في عهد الأسدين الأب والابن.

ليس هذا فحسب، بل حين تحول النظام السوري إلى قصف المدن بالطائرات الحربية والمروحيات إثر خسائره المتتالية على الأرض راجت شائعات تقول إن جل الطيارين، إن لم يكونوا كلهم، ممن يقصفون المدن والمدنيين هم من أبناء الطائفة العلوية. وما عزز هذه النظرية، أو الشائعات، سقوط أول طائرة عسكرية من طراز ميغ ٢٣ فوق بلدة موحسن في محافظة دير الزور في يوم الاثنين (١٣ آب/ أغسطس ٢١٠٢) وأسر قائدها العقيد الركن مفيد محمد سليمان الذي قدم نفسه في شريط فيديو بثه الثوار على موقع اليوتيوب على أنه من الطائفة العلوية، وأن مهمته كانت قتل المدنيين في البلدة (سنية). هذه الواقعة والدعاية القوية من التيارات الإسلامية في المعارضة، وخصوصا المسلحة، التي أطلقت أسماء سنية واضحة على كتائبها، حول طائفية النظام وضعت الطائفة العلوية ككل في قفص الاتهام.

ومن هنا جاءت الدعوة إلى "إبادتها عن بكرة أبيها" إثر انتشار صورة الطفلة مقطوعة الرأس في بلدة كفر عويد في محافظة إدلب. فالدعوات السابقة، التي أشرنا إليها في بداية المقال لم تكن بهذه الحدة وكانت تقتصر على الطلب من العلويين الابتعاد عن النظام والالتحاق بالمعارضة.

وبدوره نجح النظام السوري إلى حد كبير في أسر الطائفة العلوية في سجنه الخاص وتقديمها لبقية مكونات المجتمع السوري الدينية والإثنية كطائفة حاكمة تتولى مقاليد الأمور في البلاد والمسؤولة عن كل صغيرة وكبيرة فيه (الأسد ومعظم قادة الفرق العسكرية والأجهزة الأمنية تنتمي للطائفة العلوية في حين أن وزير الدفاع سني من ريف حماة). ويتغذى خطاب النظام هذا، وكذلك محاولاته الخبيثة في بث الفتنة داخل المجتمع السوري الفسيفسائي التكوين، على التحول المستمر

في «أسلمة» الثورة السورية. فازدياد نفوذ التيارات الإسلامية، وفي القلب منها التيار السلفي، في الثورة السورية وخصوصا في جناحها العسكري يساعد النظام السوري على تطييف (نسبة إلى الطائفية) الصراع الدائر في البلاد؛ بمعنى تحويله من ثورة شعبية ضد سلطة دكتاتورية غاشمة إلى صراع طائفي سني ـ علوي، أو سني ـ شيعي إذ ثمة أقلية شيعية صغيرة في سوريا، كما يعطي دعم النظام الإيراني وحزب الله الشيعي اللبناني للنظام السوري مصداقية لخطاب الأخير. وما يزيد الطين بلة هو انجرار بعض الساسة وقادة المنطقة إلى الترويج لهذا الخطاب عبر التحذير من تشكيل هلال شيعي يمتد من إيران إلى لبنان مرورا بالعراق وسوريا، كما فعل الملك عبد الله الثاني، ملك الأردن أكثر من مرة.

الحرب الأهلية الطائفية ومرحلة ما بعد الأسد

وبالرغم من أن السوريين، سواء الثوار على الأرض، ومن خلفهم معظم تشكيلات المعارضة السياسية من جهة، أو النظام ومؤيدوه من جهة أخرى، يرفضون وصف المعارك الدائرة في البلاد منذ أكثر من سنة بالحرب الأهلية، كما يفعل الإعلام الغربي منذ فترة طويلة، فإن هناك إقرارا بوجود عمليات تطهير طائفية حدثت في عدة مناطق سورية وخصوصا في محافظة حمص. وإذا كان ثمة إجماع على اتهام النظام بالقيام بمثل هذه العمليات فإن اتهام المعارضة المسلحة بأعمال من هذا النوع تبقى بدون دليل مادي حتى الآن. إذ يبدو أن المعارضة المسلحة، ورغم غلبة الطابع الإسلامي (السني) عليها، وبالرغم من اتهام منظمات حقوق الإنسان العالمية ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة لها بالقيام بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، مازالت تلتزم بسياسة ضبط النفس في هذا المجال، أقصد التطهير الطائفي، لكن إلى متى؟ فكلما طال أمد الصراع كلما ازدادت أسلمة كتائب المعارضة وازداد تطييف المجتمع السوري وبدا وكأنه يسير نحو حرب أهلية طاحنة، ليس بالمعنى المتداول في الإعلام الغربي بل بالمعنى الطائفي البغيض. وإذا استمرت الأمور على ما هي عليه اليوم، بمعنى استمرار العمل المسلح في غياب أي أفق سياسي، فإن خطر تحول سوريا إلى دولة فاشلة على النمط الصومالي يتعاظم. وينهض إلى جانب ذلك خطر آخر إذ في ظل غياب قيادة عسكرية مشتركة تتبع قيادة سياسية معارضة موحدة يزداد الخوف من تحول قادة الكتائب المسلحة المناهضة للنظام إلى أمراء حرب على الطريقة الأفغانية، ما يعني إطالة أمد الصراع إلى أجل غير مسمى.

العدالة الانتقالية و«مشروع اليوم التالي»

هذه الصورة القاتمة لم تمنع ناشطي المعارضة وكذلك بعض الدول الداعمة لها من البحث عن شكل البديل القادم لنظام البعث والأسد، لأنها باتت تنطلق من مسلمة أساسية (لديها) وهي أن النظام السوري ساقط لامحالة. وحتى لا يفاجأ الناشطون وداعموهم بمجيء نظام يعيد إنتاج التجربة العراقية (طائفيا) أو الأفغانية (أمراء حرب يتطاحنون) أو حتى الصومالية (الدولة الفاشلة) قاموا بإعداد العدة دستوريا وسياسيا للمرحلة المقبلة. وبما أن النظام السوري يقوم منذ انقلاب البعث عام ١٩٦٣ على فكر شمولي إقصائي يستند على بنية قمعية من خلال عشرات الأجهزة الأمنية وجيش كبير مرتبط برأسه، بالإضافة إلى اللجان الشعبية البعثية (الشبيحة) فإن الدخول إلى مرحلة ديمقراطية بخسائر قليلة على أنقاضه يبدو أمرا بعيد المنال. وتزداد صعوبة الوصول إلى هذا الهدف مع إطالة أمد الأزمة وظهور الهويات الفئوية ما قبل الوطنية كالطائفية والإثنية وحتى القومية التي يغذيها النظام لإطالة عمره وتشتيت الجبهة المعارضة له.

كما تلعب فرادة الدولة السورية كمتحف لمكونات متعددة قوميا ودينيا وطائفيا وكذلك فرادة النظام الذي وضع أسسه الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد وورثه لابنه، والقائم على المزج بين الإيديولوجيا الشعبوية المقاومة المستندة إلى حزب قومي عروبي إقصائي (حزب البعث) وبين دولة بوليسية تتوسل القمع لضرب المجتمع المدني وإنهاء دوره نهائيا لصالح القائد المخلص (الأسد وابنه)، دورا مهما في تعقيد المرحلة الانتقالية وشكل النظام المستقبلي. أضف إلى ذلك ما أشرنا إليه في بداية هذه المقالة من ازدياد نفوذ التيارات الإسلامية داخل المعارضة السورية بشقيها السياسي والعسكري مع خطر قيام صراع طائفي يتجاوز الخارطة السورية.

ولعل أبرز المشاريع المقدمة لمرحلة ما بعد الأسد وتجاوز النظام الدكتاتوري الذي يحكم سوريا منذ خمسة عقود هو «مشروع اليوم التالي» (The Day After) الذي تم بدعم وتمويل من الخارجية الأمريكية وكذلك من الخارجية السويسرية وبعض المجموعات الهولندية والنروجية غير الحكومية على أن يتولى المعهد الأمريكي للسلام والمعهد الألماني للسياسة الدولية والأمنية SWP الإشراف عليه بشكل مباشر وتيسير عمله. فالدول الغربية قلقة كثيرا على مستقبل الأقليات في سوريا ما بعد الأسد في ظل المخاطر الذي ذكرناها أعلاه وكذلك على ضوء التجارب المريرة التي مرت بها دول الجوار السوري، وخصوصا العراق. القلق الغربي على الأقليات، وخصوصا الأقلية المسيحية، يقوم أيضا على الخوف من وصول الإسلاميين إلى السلطة في سوريا ما بعد الأسد كما هي الحال في أهم دولتين من دول الربيع العربي كمصر وتونس وإلى حد ما ليبيا رغم خصوصية تجربتها، التي تبدو حتى لحظة كتابة هذا المقال أفضل من سابقتيها رغم العنف الذي رافق الثورة الليبية وتحولها إلى نزاع مسلح طويل الأمد وربما بسبب ذلك.

وقد تكون فريق العمل في مشروع اليوم التالي من ٤٥ شخصية سورية تمثل كافة أطياف المعارضة السورية عملت من خلال عدة لقاءات في العاصمة الألمانية برلين في مجموعات عمل متخصصة على وضع خطة لتسهيل الانتقال الديمقراطي.

وضمت المجموعة ممثلين عن المجلس الوطني السوري ولجان التنسيق المحلية وتيار التغيير الديمقراطي بالإضافة إلى خبراء اقتصاديين وعسكريين سابقين وأكاديميين ونشطاء المجتمع المدني، عطفا على ممثلين للمجموعات الدينية والإثنية في سوريا. وبالفعل انتهت اللقاءات المتعددة، التي شارك فيها معظم الشخصيات المذكورة، إلى وثيقة نهائية تمثل تصورا أوليا كنوع من خارطة طريق لقادة سوريا الجدد (بعد سقوط النظام) كي تسير المرحلة الانتقالية بسلاسة وبثقافة ديمقراطية تمهد الطريق للمرحلة الدائمة. كما تضم الوثيقة مبادئ أولية لدستور سوري مستقبلي توافقت مكونات المعارضة السورية الممثلة في المشروع على خطوطه العامة: كشكل الدولة القادمة (دولة مدنية) والتشديد على مفهوم المواطنة وتوفير العدالة لجميع المواطنين بغض النظر عن الطائفة والعرق أو الجنس.

وإذا كان مشروع اليوم التالي يعتبر من أهم المشاريع الواعدة لتسهيل عملية الانتقال الديمقراطي في سوريا فإن هناك مشاريع أخرى ومؤتمرات موازية انعقدت في اسطنبول وبعض العواصم العالمية الأخرى تناولت موضوع العدالة الانتقالية على وجه التخصيص، بالاستناد إلى تجارب مشابهة كالعراق وجنوب إفريقيا وألمانيا الشرقية وحتى المغرب. فتركة نظام الأسد والبعث ثقيلة جدا على مدى العقود الخمسة الماضية التي خلفت مئات الألوف من الضحايا بين قتيل وجريح ومفقود ومعتقل سياسي. وتجاوز هذه التركة وجبر خواطر هؤلاء وإنصاف الضحايا وتطبيق مبدأ عدم الإفلات من العقاب والتعامل مع الجناة بطريقة لا تؤدي إلى هزات سياسية عنيفة كالحرب الأهلية الطائفية أو تقسيم البلاد إلى عدة دويلات ليس بالأمر السهل إذا لم يكن المستحيل في ضوء التطور العسكري الخطير الذي أخذته الثورة السورية. فهل ينجح السوريون في تجاوز مخلفات الماضي البعثي الأسدي القمعي والدخول في فضاء ديمقراطي عبر تشكيل دولة مدنية تعددية كما تنادي به معظم أطياف المعارضة السورية؟ سؤال نترك الإجابة عليه للمستقبل.

أحمد حسو: صحافي ومعارض سوري يقيم في كولن بألمانيا، من أسرة تحرير مجلة «فكر وفن».



غالبا ما يحاول اللبنانيون أيضا تجاهل الماضي، إلا أن الأدب وحده يعترض التناسي، فهو حين يصف المأساة يقدم مساهمة جلية في معالجة الماضي اللبناني.

أندرياس فليتش Andreas Pflitsch

ظلال الحرب الأهلية

الأدب اللبناني وتحديات الماضي الأليم

في عام ١٩٩٤ وضع سمير خلف، عالم الاجتماع الذي يدرّس في الجامعة الأمريكية في بيروت، سؤالا لا يني المجتمع اللبناني يطرحه بعد الحرب الأهلية: كيف سيتمكن مجتمع مشروخ ومتعدد، تحيطه أسرار الصراع الأليمة في ماضيه من دمجها في الهوية الوطنية والذاكرة الجمعية؟. ويضيف أن مواجهة شاملة وعميقة مع الماضي القريب على درجة بالغة من الأهمية لأننا بذلك، وبذلك فقط، سنتمكن من تبديد مخاوفنا من خطر تكرار الماضي. وكان خلف في تسعينيات القرن الماضي من أبرز النقاد لعدم معالجة اللبنانيين لتاريخهم غير البعيد. والحق أن لتجاهل الماضي لدى اللبناني تقليد عريق. وقد تعاهد الموقعون على معاهدة السلام التي أنهت الحرب الأهلية بين الدروز والموارنة عام ١٨٦٠ على ترك الماضي في سلام. كما أن مدافع الحرب الأهلية القصيرة عام ١٩٥٨ سكتت بناء على شعار لا غالب ولا مغلوب وشمل الاتفاق عفوا عاما عما مضى. لم يرغب أحد في البحث عن أسباب النزاع أو معالجته معالجة علمية. وعليه صدر عام ١٩٩١ أيضا قانون عفو عام شمل كل جرائم الحرب. إن هذه الصيغة الرسمية لفرض النسيان العام قد توضع في خدمة التحرر من أعباء الخراب المجتمعي الناتج عن الحرب أو الحرب الأهلية أو الدكتاتورية المديدة. عادة ما يتنادى المتخاصمون في هذا السياق إلى «ساعة الصفر» مقترحين بذلك إمكانية بداية جديدة لا تحمل أوزار الماضي.

مخاطر التجاهل

إن الوجه الآخر للنسيان المنصوص عليه في القانون لجبر الخواطر وتحسين النوايا يكمن في خطر التجاهل التام والتناسي المتعمد، حيث لا تتم معالجة خلافات وشروخ الماضي وتبقى بذلك حاضرة بقوة. أما الفنون والأدب والسينما فقد أبدت اهتماما خاصا بمعالجة الحرب الأهلية. في كتابه الموسوم «قدرة الذاكرة على التمزيق» (منشورات كامبردج ٢٠١٢) تعمق نورمان سعدي نيكرو في أعمال خمسة كتاب ينتمون إلى جيل الحرب. كتاب مثل الياس خوري (مواليد ١٩٤٨) ورشيد الضعيف (مواليد ١٩٤٥) يعكسون في أعمالهم عن الحرب الأهلية مسؤوليتهم الذاتية عنها. فالقرب الزماني والشخصي لهؤلاء المؤلفين من الأحداث يلقي ضوءا على سر بحثهم عن أشكال أدبية تتجاوز الواقعية. تتميز أعمالهم بدرجة عالية من نقد الأيديولوجيا والشك اللغوي، يمكن تصنيفها في أدب ما بعد الحداثة وطوبت منذ زمن بعيد في خانة أدب الحرب الأهلية. كما لا يمكن فهم الأعمال السيرية لجان سعيد مقدسي ومي غصوب، التي يبحث فيها سعدي نيكرو، إلا كأعمال تعالج التجربة المؤلمة مع الحرب الأهلية.

إلا أن المعالجة الأدبية للأحداث لا تتوقف عند كلاسيكيات الحرب الأهلية اللبنانية. غالبا ما لا تطفو التجارب الصادمة على سطح الوعي إلا بعد تأخر لا يستهان به. فبعد مرور عقدين على نهاية الحرب الأهلية اللبنانية ظهرت عدة روايات تعالج اندلاع العنف بطريقة مختلفة عن كلاسيكيات الأدب اللبناني التي عالجها نورمان سعدي نيكرو. فالمراقب يلحظ منذ بضع سنين كيف يبحث الجيل الجديد في عرضه للحرب عن أشكال جديدة ويجدها.

الحرب الأهلية في الأدب الجديد

فرواية راوي حاج «لعبة دي نيرو» الصادرة عام ٢٠٠٦ تروي مصائر الصديقين جورج مخروقي (المسمى دي نيرو) وبسام البياض (الراوي) اللذين عاصرا الحرب الأهلية في بيروت ثمانينات القرن الماضي. الطفلان لم يفهما معنى الحرب الأهلية التي اندلعت عام ١٩٧٥ إلا بالكاد، بحيث كانت مجرد خلفية شبه سحرية وبريئة لألعابهما ومغامراتهما: الأولاد يجمعون أغلفة القذائف كي يقايضوها بسجائر. وعندما يكبران في السن يتضح مدى تأثير الحرب وعواقبها على حياتهما. فبينما يلتحق جورج بميليشيا مسيحية، ويذهب إلى إسرائيل ليتدرب هناك ويتدرج حتى يصبح اليد اليمنى لزعيم الميليشيا، يحاول بسام التهرب من الحرب ويحلم بالهجرة إلى روما. على خلفية حصار بيروت ومذابح صبرا وشاتيلا صيف ١٩٨٢ يبلغ الصراع ذروته ويتواجه الصديقان كعدوين ويتحديان القدر بأن يلعبا الروليت الروسي كما يفعل معبود جورج روبرت دي نيرو في فيلم «صائد الغزلان» (١٩٧٨).

في تواتر درامي سريع وقالب يذكر إلى حد كبير بصياغة السيناريو، تصف الرواية المزاج الكئيب في العاصمة اللبنانية، حيث يعاني سكانها الأمرين بسبب أزيز الرصاص وانفجارات القنابل المتلاحقة، فيرتبون شؤون حياتهم حسب الواقع المفروض عليهم باليأس والقنوط تارة وبالسخرية اللاذعة تارة أخرى ويحافظون ببراغماتيتهم على شكل من أشكال الحياة اليومية. بل إن المراهقين يجدان في البداية جاذبية ما في الحرب، فيصبح دويها على لسان الراوي نغما

حزينا يحن إليه: "كنا مهمشين، شحاذين، أولاد شوارع، عرب شبقين بشعر مجعد وقمصان مفتوحة ندس في أكمامها المرفوعة علب المارلبورو". لدينا هنا نظرة داخلية لشاب مغرور مفتول العضلات منظم في الميليشيات، مهمته إخفاء ذلك المراهق المدعي. يبدو أن الحكاية لا تتعلق سوى بالسياسة والأيديولوجيا.

والخشونة والوحشية المتدرجة تظهر لنا في اللغة التي تميل مع الزمن إلى الفجور. فبما أنه لا توجد مرجعيات أو حدود، يفعلان ما يشاءان، يبالغان في شرب الكحوليات، يتعاطيان المخدرات ويدمنان أفلام الدعارة، وتمارين الرماية التي تبدو بداية ألعاب لهو، تكتسب مع الوقت مزيدا من الجد والخطورة. في النهاية يظهر أن الصديقين وقعا ضحية لقواعد الحرب التي تغدو احترافا وترتزق منها الميليشيات بصورة فاحشة. خلال تأرجحهما بين أوهام القدرة الكلية والشعور بالعجز المطلق يتورطان في علاقات لا يستطيعان معرفة تشابكاتها، ناهيك عن السيطرة عليها.

الواقعية المبالغة

راوي حاج، المولود عام ١٩٦٤، ينتمي إلى أبناء جيل الحرب الذين يكتبون اليوم بالعربية والفرنسية أو الإنجليزية ويعيشون إما في المهجر أو لبنان وقدموا بواكير أعمالهم في السنوات الأخيرة. أعمال ربيع علم الدين (مواليد ١٩٥٩)، المقيم في كاليفورنيا أو يوسف بزي (مواليد ١٩٦٦) المقيم في بيروت، تتميز بواقعية محضة في التقرب من موضوعة الحرب الأهلية، حيث يتم الدخول في تفاصيل الحياة اليومية للحرب وروح زمنها بلغة أقرب إلى الاختزال والفظاظة، على النقيض من الجيل الأكبر من الكتاب على غرار خوري أو الضعيف اللذين عانيا أحداث الحرب الأهلية وهما بالغان وعرضاها لذلك في أعمالهما بأسلوب سريالي ـ اغترابي.

مثل جميع أبناء جيله انطبعت حياة يوسف بزي أيضا بالحرب الأهلية اللبنانية. نصه القريب من السيرة الذاتية والصادر عام ٢٠٠٥ بالعربية والانجليزية بعنوان: «نظر إلي ياسر عرفات وابتسم» يقدم إطلالة مغرقة في الذاتية على حياة مراهق عاش الفترة بين ١٩٨١ إلى ١٩٨٦ منخرطا في الميليشيات، حيث يبدأ نصه بلغة مقتضبة تشبه البروتوكول: "إنه صيف ١٩٨١. سجل محمود التقي اسمي في الدفتر واصطحبني إلى غرفة العتاد: الجزمة (الرانجرز)، البذلة الخضراء الغامقة، شارة الزوبعة على الكتف، جعبة بثلاثة أمشاط ذخيرة، قنبلتان، وكلاشينكوف أخمص حديد روسي دائرة ١١ بوز مشطوف. هكذا أصبحت متفرغا في قوة الطوارئ المركزية التابعة للحزب السوري القومي الاجتماعي في بيروت. الراتب ٦٠٠ ليرة لبنانية وعلبة سجائر واحدة يوميا".

في المتن أيضا لا يوجد وصف لأدنى التفاصيل أو وصف نوعي وتقييمي لإيضاح المشهد أو تبرير السياقات تاريخيا أو أي شيء آخر يبعد التفكير عن الحاضر المحض للأحداث. يقول بزي إن النص ولد دون أي إرادة منه في التنسيق: "أردت أن أطهر نفسي من هذا الصدر، هذا الحجر، من الذاكرة، فألقيته على الصفحات دون أية شروط أدبية أو شعرية، على أمل خلاص نفسي". وهكذا، لا يوجد في المشهد الأول أي تبرير للالتحاق بالميليشيات، كما لا توجد أي إشارة إن كان الحدث كئيبا أم مبهجا. وعوضا عن هذا، يشير تعداد المواد المستلمة وكميتها الدقيقة إلى أن المهم هو المظهر الخارجي. بأسلوب بروتوكولي دقيق يرد مكان وزمان الحدث. من الناحية الجمالية اعتمد بزي عن وعي على القصص المصورة والأفلام وألعاب الفيديو لأهداف ليس أقلها أيضا مخاطبة القارئ الشاب، الذي لا يعي عن الحرب سوى أنها حلقة تاريخية عفا عليها الزمان. همه هو استحضار تلك الحرب وأيامها في الأذهان. وبما أن الرواية مكتوبة بضمير المتكلم وبصيغة المضارع فإن النص يبدو حاضرا جدا للقارئ. لا يسعى النص لشرح أي شيء. لا يعرف القارئ (أو يعرف بمحض الصدفة) من يحارب من ولماذا وأين. لا يبين النص أهداف الحرب ونادرا ما تتضح غايات المعارك المنفردة. ينطوي القارئ في زاوية نظر ضيقة يفرضها السارد الذي يتحول بدوره، بطريقته الغاضبة وغريبة الأطوار إلى آلة للحرب. يمتنع النص عن التطرق إلى أي شكل من أشكال التحليل السياسي وبذلك لا ينحو لكتابة التاريخ. بل يمكن القول إنه على النقيض من العرض التاريخي: فبينما تربط كتابة التاريخ الأحداث إلى بعضها البعض وتبني من الوقائع والأحداث المنفردة قصة ذات معنى، فإن للأدب الحق في جر الأحداث إلى اللامعنى. وهذا ما يجعل الأدب أكثر واقعية من التاريخ وإلى هذا الفرق يشير أيضا عنوان بزي، فالأحداث السياسية العظيمة لا تلعب أي دور في النص، لا يظهر ياسر عرفات في المتن سوى مرة واحدة وفي هذه المرة أيضا يظهر اعتباطيا وقانطا، فالسارد يلمحه "داخل سيارة فولكسفاكن بيضاء، من طراز الخنفساء تسير مسرعة. كان هو بكوفيته وذقنه الخفيفة وبدلته الخضراء الداكنة .. الأخ ياسر عرفات نظر إلي وابتسم". إنه «لقاء» لا قيمة له، لا يمكن وصفه بالحدث إلا بالكاد، منح الكتاب اسمه دون أن يكون له أهمية لأحداث الرواية أو لتطور السرد. حين يتمكن كتاب مثل بزي أو حاج من جعل المزاج العام للحرب مفهوما، فإنهم يساهمون مساهمة جوهرية في معالجة اللبنانيين لتاريخهم.

جيل الأحفاد

فنانو سلسلة السمندل التي تصدر منذ ٢٠٠٧ ينتمون إلى جيل أصغر سنا. بخلاف بزي وحاج، اللذين عاصرا الحرب مراهقين، ولد هؤلاء بعد الحرب ويشكلون بذلك جيل الأحفاد بالنسبة لإلياس خوري ورشيد الضعيف. مثلا تعطي مساهمات لينا مرهج ويانا طرابلسي صوتا وصورة لذكريات جيل الآباء التي كبتوها وتجاهلوها (وبالتالي حفظوها) وبذلك توضح أن الماضي لم يصبح ماضيا في أذهان الكثير من اللبنانيين. الكتاب والفنانون الشباب يقدمون جوابا محتملا لسؤال سمير خلف أعلاه. إن مواجهة الذكريات عن الحرب الأهلية تبرهن على أنها مشروع مستمر على مستوى عال من الأهمية للمجتمع.

أندرياس فليتش: باحث ألماني متخصص في الأدب العربي.

ترجمة: كاميران حوج

إضاءات

كثيرا ما تتسم الأعمال الفنية المعروضة لفنانين عرب في معرض دوكومنتا بكاسل بنقدها للمجتمع وبفعاليتها السياسية وبأنها تتناول قضية التعامل مع وسائل الإعلام. كما تشكل الثورات العربية «عصب» قاعة العرض الرئيسية في دوكومنتا، وهذه القاعة هي بمثابة «الدماغ» الذي يتم التأكيد فيه على الأهمية العالمية للربيع العربي.

لوته فاسهاور Lotte Fasshauer

الفن والسياسة

مواقف عربية في معرض دوكومنتا الثالث عشر

"السوريون يسجلون موتهم"، بهذه الكلمات يبدأ عرض الفنان اللبناني ربيع مروة وكان قد قدمه للمرة الأولى في يناير/ كانون الثاني ٢٠١٢ في مهرجان PS122 COIL في نيويورك وقُدم مجددا في «دوكومنتا ١٣». يوجد العرض في الجناح الجنوبي لمحطة قطار كاسل القديمة في صورة فيديو، أُضيفت له سلسلة من التركيبات الفنية. في عمله Pixelated Revolution يناقش ربيع مروة أشرطة الفيديو التي صورها المتظاهرون السوريون بهواتفهم المحمولة وقاموا بتحميلها على موقع يوتيوب. وفي بؤرة العمل توجد ثلاث وثمانين ثانية يطلق عليها مروة عنوان: Double Shooting وفيها يصور رجل بكاميرا هاتفه المحمول قاتليه. لقي عمل مروة أصداء إيجابية في بلدان عديدة وأيضا في الصحافة الألمانية. فالطبعة الإلكترونية لصحيفة «زود دويتشه» وصفت عرض مروة بأنه: أحد أذكى وأقوى معروضات دوكومنتا ١٣. وفي بيروت أثار العرض نقاشا حاميا حول دور الفنان وموقفه من الثورات العربية، الأمر الذي يزداد تعقيدا مع الاهتمام المتزايد بهذه المواقف من قبل المؤسسات الفنية العالمية. كما تناقش الصحفية والناقدة الفنية المقيمة في بيروت كالين ويلسون غولدي أيضا دور الفنان في مقالها عن ربيع مروة، وفيه استشهادات من مروة نفسه: "هل على فناني المنطقة أن يبدعوا فنهم في استوديوهاتهم أم عليهم أن ينخرطوا مع المحتجين في الشوارع؟ هل عليهم تحفيز الناس وإثارتهم بوصفهم فنانين أم كنشطاء، أم مواطنين عاديين؟ إوذا كان الفنانون يعالجون لسنوات موضوعات مثل الفساد والظلم وانعدام المساواة، فكيف يمكنهم تجنب أن تختار الحماسة الجديدة أعمالهم للمسيرة للثورية؟ وإذا ما قرروا أن يشاركوا وأن يعملوا على فنهم من خلال الثورات، فكيف لهم عندئذ أن يفعلوا ذلك دون أن يظهروا بمظهر السذج المتخلفين عن الركب أوالانتهازيين أو الأجلاف عديمي الإحساس؟".

ويقول مروة: "بالنسبة لي تلك أسئلة تآمرية جدا، وبها أيضا فخ. من الأشياء التي نقولها دائما إن الفن يحتاج لمسافة ولنوع من الهدوء، ولكن في الوقت ذاته مع الثورة في تونس أو في مصر أو مع أحداث العنف في سوريا، متى سيسمح لنا بالحديث عنها؟ كم علينا أن ننتظر قبل أن ننجز عملا فنيا عنها؟ أعتقد أنه ليست ثمة حدود ولا أوقات محددة".

الترجمة إلى النظام التماثلي

ما الذي يقدمه ربيع مروة في التركيب الفني المتعدد الأجزاء المعروض في دوكومنتا ١٣؟ يحتوي التركيب الفني على نص معروض على الحائط بتعليمات عملية لاستخدام الهواتف المحمولة خلال المظاهرات، وهي مرتبطة بقواعد جماعة دوغما ٩٥، أي مانفيستو الجماليات السينمائية الذي أطلقته هذه المجموعة السينمائية الدانمركية. وقد ذكر ربيع مروة لحظتي مقارنة، وهما استخدام حامل الكاميرا وتصوير العنف: "في دوغما ٩٥ ثمة تعليمات بأن عليك ألا تستخدم حامل الكاميرا، أما بالنسبة للسوريين فليس لديهم خيار ـ من الصعب جدا جدا استخدام حامل للكاميرا لتصوير الواقع. وثمة مسألة أخرى في بيان دوغما ٩٥ تتعلق بأنه يجب على المرء ألا يصور مشاهد العنف أو الأسلحة لأنهم لا يريدون تزييف هذه الأشياء. لذا فليس من الضروري استخدامها. أما السوريون فقد أضافوا إلى هذه النقطة أنه طالما أن مشاهد العنف المسجلة ـ حقيقية ـ هذه التعليمات سليمة، يجب ألا تصور العنف ـ ولكن طالما أن السلاح يمكن أن يقتلهم ومشهد القتل التالي سيكون حقيقيا. إذن فليست ثمة محاولة لتزييف الموت ـ فهو حقيقي جدا.



عمل فني للفنان وليد رعد، دوكومنتا ١٣، كاسل
Photo: Anders Sune Berg / dOCUMENTA (13).

وقد عُلقت على الحائط المجاور سبعة بورتريهات للقتلة مكبرة وتبرز فيها حبيبات الصورة pixelated ومطبوعة على ورق فوتوغرافيا. وعلى الحائط المقابل ينعكس ظل شخص يمسك بكاميرا محمول في ضوء أحمر يسقط تحت وابل الرصاص على الأرض، وبفعل إرجاع الشريط للوراء يقف ثانية على قدميه وكأنه يعود للحياة. في القاعة نفسها توجد مائدة طويلة توجد عليها سبعة دفاتر للصور المتحركة flip book وعُلقت فوقها سبع سماعات لسبعة أشرطة فيديو يتراوح طولها بين ١٨ ثانية ودقيقتين. بالإضافة إلى ذلك عنوان الـ URL على موقع يوتيوب. تتضمن دفاتر الصور المتحركة السبعة الصور المطبوعة من كل شريط من الأشرطة السبعة. وبخط صغير نقرأ التعليمات التالية : لمشاهدة الفيديو اضغط على الزر وتصفح الدليل المرفق. قم بتوفيق حركة الصور مع الصوت. الدليل المرفق معد بحيث يخلف المشاهد أثناء تصفحه للصور بصمات زرقاء على الورق، وهو ما يذكر بتقصي الأدلة الجنائية.

لكون دفاتر الصور المتحركة شيئا ملموسا فهي تتطلب تفاعل المشاهد الذي تتورط بصماته في الحدث. آخر عنصر في التركيب الفني المتعدد الأجزاء، عبارة عن شريط سينمائي ٨ مم يتم تشغيله بآلة عرض يدوية. يركز ربيع مروة على مشهد تلاقي نظرات المتظاهر والقاتل عن طريق تكرار مشهد القتل بصورة لا نهائية. ويبقى القاسم المشترك بين كل أجزاء التركيب الفني هو إعادة ترجمة المادة الفيلمية الرقمية إلى النظام التماثلي.

نقد ذاتي للتعامل مع مادة الفيديو

تساعد كاميرا المحمول كتقنية غير عنفية المتظاهرين في خلق مجال عام. لقد جعلت يوتيوب من الفيديو وسيلة رائدة. وبدلا من إنتاج لقطات جديدة بأنفسهم، يستعين الفنانون بالإنترنت كمصدر للإلهام. وهم يتبعون استراتيجيات متنوعة لاستخدام المواد الرقمية الموجودة في الإنترنت في أعمالهم، مثلا عن طريق تناول الأيقونات المعاصرة وتفكيكها أو نزع القدسية عنها. لكن الشيء الذي يفرق أحيانا بين ممارسات التطويع الفني للمادة الرقمية أو التماثلية، والتي قد تؤدي إلى لحظة ارتباك وأيضا إلى شعور أخلاقي بعدم الارتياح، هو المعالجة الفنية الفورية في بعض الأحيان لمادة تعتبر حديثة جدا. وقد استطاع ربيع مروة مع ذلك أن يزيل لحظة الارتباك تلك وهذا الشعور بعدم الارتياح الأخلاقي بمجرد دخولنا لقاعة العرض. وهو نفسه يقول ما يلي عن عمله: "لا يسعى عملي إلى إنتاج صور جديدة ولكن إلى العثور على تلك الصور وتفكيكها عبر تأملها وإعادة قراءتها بأسلوب إنساني وشخصي".

يولد عمل مروة لدى المشاهد خطابا نقديا، يصبح تحققه ممكنا عبر جعل تركيبه الفني بكل فيض صوره يضع الإنساني والموت بخاصة في المقدمة، عبر تركيزه على اللحظة الحاسمة وتكرارها بصورة لا نهائية وإبطائها عبر إعادة ترجمتها إلى نظام العرض التماثلي. يتعلق الأمر في تركيب مروة الفني المتعدد الأجزاء بارتباط الموت بالصورة. كيف تبدو الصورة الإنسانية للموت: عليها ألا تشبع هذا النهم الشديد للإثارة، يجب أن تضع خطا فاصلا بين المتلقي والضحية، وكأن المتلقي على عكس الضحية المحتضر غير قابل للإصابة، عليها ألا تجمِّل شيئا، وعليها أن تقرب المشاهد من لحظة الموت وبالتالي تطرح تساؤلات عن مغزاها. تستطيع الصورة تحقيق ذلك عبر منظور شخصي مع التخلي عن لحظة الموت. الموت يستلب الزمن، لكنه حاضر دائما. تعلن مفارقة الموت عن نفسها كلحظة لا يمكن معايشتها زمنيا، لكنها حاضرة أبدا. الموت هو اللحظة الأبدية

مواقف عربية في دوكومنتا ١٣

يقدم معرض دوكومنتا ١٣ صورة متنوعة للغاية للإسهامات الفنية من العالم العربي. وكما يظهر من قائمة الفنانين المشاركين، فإن منظمي المعرض لم يختاروا المشاركين وفقا لجنسياتهم. ورغم أن الثورات العربية تلعب دورا رئيسيا في هذه الدورة من دوكومنتا، لكن ذلك لم يظهر في معظم أعمال الفنانين العرب المشاركين.

أُقيم معرض دوكومنتا من التاسع من يونيو وحتى ١٦ سبتمبر ٢٠١٢، في الأماكن الرئيسية المعتادة في كاسل، مثل قاعة فريدريسيانوم، وقاعة دوكومنتا والمتحف الجديد، والمحطة القديمة أو في مسجد لا ينتهي بنائه أبدا في الجزء السفلي من شارع كارل. بالإضافة إلى ثلاث قاعات عرض فرعية، هي كابول وبانف والإسكندرية المصرية. وقد وضعت كارولين كريستوف باكارغييف المديرة الفنية لدوكومنتا ١٣ مع سارة رفقي مديرة مركز موارد القاهرة الدولي للفن فكرة «حلقة النقاش القاهرية» في قاعة الإسكندرية. وكانت عبارة سلسلة فعاليات مكونة من جزئين وعملية تبادل بين الإسكندرية وكاسل.

وإلى جانب فنانين وكتاب مثل سارة رفقي ووائل شوقي وحسن خان، شاركت أيضا في حلقة النقاش القاهرية الفنانة الإثيوبية الأمريكية



عمل فني للفنان حسن خان، دوكومنتا ١٣، كاسل
Photo: Anders Sune Berg / dOCUMENTA (13).

جولي ميهريتو. وهي تتناول الربيع العربي أيضا في عملها المعروض في قاعة دوكومنتا، ما يظهر بجلاء أن موضوع الساعة هذا يتخطى الحدود الوطنية في دوكومنتا ١٣. فميهريتو تتحدث عن التأثير المُعدي للربيع العربي على حركة «احتلوا وول ستريت» في نيويورك. تشير ميهريتو في سلسلة الصور ذات الحجم الكبير التي أنجزتها خصيصا لدوكومنتا بعنوان «مجمع» (لوحة من أربعة أجزاء) إلى ميادين وقعت فيها ثورات. وتذكّر ميهريتو التي تهتم بالعمارة كوسيلة لدراسة التاريخ الاجتماعي، في سلسلتها بأماكن الذاكرة الجمعية، بالميدان الأحمر في موسكو أو ميدان الثورة في كوبا أو ميدان التحرير في القاهرة أو حديقة زوكوتي في نيويورك، إنها أماكن تظاهر فيها الناس ضد أنظمة الحكم القائمة أو ضد سلطة البنوك في الولايات المتحدة.

الانهيار والتعافي

«الانهيار والتعافي» هي التيمة المتكررة في دوكومنتا ١٣. وتوضح المديرة الفنية للمعرض كارولين كريستوف باكارغييف إن هذا الموضوع حاضر في كل مكان ويربط الحاضر بالقرن الماضي بأكمله. إنه لا يتوقف عند قصة أول نسخة من دوكومنتا عام ١٩٥٥، عندما كانت معظم أحياء مدينة كاسل لا تزال مدمرة، فحسب بل يرافق كل نسخها. إلى ذلك تؤكد منظمة المعرض أن دوكومنتا لم ينبثق من المعارض التجارية أو المعارض العالمية التي عرفها القرن التاسع عشر، بل انبثق من خبرات وتجارب الحرب العالمية الثانية. لقد أعاد أرنولد بوده الذي منعه النازيون من ممارسة عمله كفنان ومعلم، لألمانيا الفن الذي اعتبر في ظل الحكم النازي «مشوها» ولكونه انبثق من انهيار شامل، اصطبغت النسخة الأولى من دوكومنتا بالأمل في مستقبل أفضل وفي إعادة ضم خطاب الفن الألماني الغربي مجددا إلى منظومة الفن العالمي. وقد كان هذا التأكيد على العالمية مختلفا أيضا عن بينالي البندقية (الذي أُقيم للمرة الأولى في عام ١٨٩٥، وفي عام ١٩٠٧ صمم أول جناح دولي لبلجيكا) بتقسيمه المخطط حسب الدول. يشكل The Brain مركز دوكومنتا ١٣ وقد وُصف أيضا بأنه «فضاء ملهم للبحث»، حيث جُمعت فيه عوضا عن مفاهيم دوكومنتا ١٣، سلسلة من المعروضات والأعمال الفنية والوثائق من أزمنة وأماكن مختلفة لتشكل «بازّل مصغر لمعرض». على طاولة يوجد جهاز كمبيوتر محمول يُعرض عليه فيديو للفنان المصري أحمد بسيوني، قام بتصويره في ٢٦ يناير ٢٠١١ عن الاحتجاجات في ميدان التحرير. وقد توفى بسيوني المولود في القاهرة عام ١٩٧٨، بعد يومين من تصويره لهذا الفيديو متأثرا بإصابته بطلقات قناصة الشرطة المصرية. وكان بسيوني مدرسا في كلية التربية الفنية بجامعة حلوان وشارك في معارض مثل Occidentalism عام ٢٠٠٧ و The Body Invisible Presents عام ٢٠٠٩ و Live100 في عامي ٢٠٠٩ ـ ٢٠١٠ و Why Not في عام ٢٠١٠. وبعد وفاته في عام ٢٠١١ مثل تركيب الفيديو الخاص به بعنوان: "ثلاثون يوما من الجري في المكان" مصر في بينالي البندقية. ويروي صديقه شادي النشوقاتي أن بسيوني قال له: "إنني أجري في المكان وأهدر طاقتي"، ويتذكر النشوقاتي قائلا: "عندما بدأت أفكر في هذا المشروع، خطر لي أن أحمد بسيوني وُلد في عام ١٩٧٨ ... أي قبل عامين فقط من تولي مبارك الحكم، وعندما ننظر الآن إلى الأعوام الثلاثين هذه، وعلى البلد والحكم الدكتاتوري ونقارن ذلك مع تصور أحمد الأصلي عن الجري في المكان وإهدار طاقته في مكان دون إحراز تقدم ـ يتضح لنا إن هذا كان بالضبط الوضع في مصر. وحياة أحمد بسيوني تمثل الحياة في هذا البلاد خلال الثلاثين عاما الماضية. لقد بدأت مع هذا النظام وانتهت بيد هذا النظام".

إذن عندما يُعرض فيديو أحمد بسيوني في هذا المكان المركزي من معرض دوكومنتا، فإن في ذلك إشارة إلى الارتباط بين هذه الوثيقة عن الربيع العربي والتيمة المتكررة «الانهيار والتعافي». ورغم ذلك يظهر نقيض واضح جدا: فهناك

من ناحية الثورات العربية التي لم تنته بعد، ومن ناحية أخرى هناك الإنهيارات التي تم تجاوزها في الماضي.

ويعضد هذا التباين تجاور المعروضات والأعمال الفنية والوثائق. فمثلا نرى التماثيل الصغيرة للأميرات البختريات والتي بقيت سليمة على مدى آلاف السنين أو المصنوعات اليدوية المعطوبة (من المعدن والعاج والزجاج والتراكوتا) من المتحف الوطني في لبنان، التي انصهرت وانبعجت بسبب دمار الحرب الأهلية (١٩٧٥ ـ ١٩٩٠) وموقع المتحف على خط الحدود بين شرق وغرب بيروت. كما نشاهد أيضا أعمالا من حركة Arte Povera وأعمالا سوريالية، علاوة على صور وثائقية وأشياء أخذتها المصورة الأمريكية لي ميلر من غرفة أدولف هتلر. وهكذا تفتح المعروضات والأعمال الفنية والوثائق في تجاورها مستويات جديدة للتفكير، كأن تُوضع الثورات العربية مثلا في سياق تاريخي.



عمل فني للفنان وليد رعد، دوكومنتا ١٣، كاسل
Photo: Anders Sune Berg / dOCUMENTA (13).

أعمال فنية مأزومة

في مذكرتها المعنونة عن "تدمير الفن - أو النزاع والفن أو الصدمة وطريقة العلاج" تكتب باكارغييف: "هذه المفكرة عبارة عن كولاج من متفرقات جُمعت مع بعضها بشكل مقلق بإحساس أنها أجسام ثقافية، كأجسام البشر والعناصر الحية وغير الحية في العالم، فتستطيع البقاء رغم العقد والظروف التاريخية أحيانا بقصد وأحيانا أخرى بالصدفة".

إنها تتحدث عن «الأعمال الفنية المأزومة». وتقول إن هذه الأعمال هي شهود على النزاعات فاقدة للنطق ومذهولة، إنها كائنات مصدومة وغير قادرة على رواية قصتها. إنها في حالة استعداد Stand-by-Modus وهي بكماء، حُجبت عن الرؤية وعن الخطاب. على سبيل المثال عمل وليد رعد المعروض في دوكومنتا ١٣ بعنوان Part I_Chapter 1_Section 139: The Atlas Group ١٩٨٩ - ٢٠٠٤.

وهو يعرض هنا لأعمال سابقة مع مكان عرضها في صورة مصغرة. لقد انسحبت هذه الأعمال أمام كارثة لا تُدرك عواقبها على غرار ما ذكر جلال توفيق في كتابه «انسحاب ماض تقليدي وتخطي الكارثة» الصادر عام ٢٠٠٩. إن عمل وليد رعد هو جزء من مشروع بحثي متعدد الأجزاء بعنوان: Scratching on Things I Could Disavow أي خدش الأشياء التي أستطيع التنصل منها، وقد بدأه عام ٢٠٠٨ ومستمر للآن، حيث يقدمه في دوكومنتا ١٣ عبر عروض أدائية.

"كباريه الحروب الصليبية" - "طموح أعمى" - "العقدة"

يتعرض الفنان المصري وائل شوقي أيضا لموضوع الماضي المأزوم، فهو مشغول بتاريخ الحروب الصليبية الأولى التي تعود إلى زمن بعيد جدا. ويحكي فيلمه التحريكي بالعرائس، من سلسلة الحروب الصليبية التي بدأها منذ عام ٢٠١٠ ومستمرة للآن، قصة فرسان الصليب من منظور عربي.

ويستند هذا العمل على كتاب صدر عام ١٩٨٣ بعنوان: «الحروب الصليبية كما رآها العرب» للكاتب اللبناني أمين معلوف.

وهذه العرائس التي يبلغ عمرها ٢٠٠ عام تعود ملكيتها إلى عائلة الفنان الإيطالي دانيل لوبي الذي تعاون وائل شوقي معه. ورغم أنه يتحدث عن الماضي، فإن عمل وائل شوقي يبدو شديد المعاصرة. لأنه يطرح تساؤلات حول تصورنا عن التاريخ، كما يواجه المركزية الأوروبية برؤية أخرى.

لا يغير الفنانون طريقة عملهم بالضرورة استجابة لتغييرات سياسية. وهذا ما يظهر في عمل حسن خان (من مواليد لندن عام ١٩٧٥ ويعيش بالقاهرة)، الذي أنجزه خصيصا لدوكومنتا ١٣. فقد كُتبت في مدخل قاعة العرض عن هذا الفيديو الذي يستغرق عرضه ٤٥ دقيقة بعنوان: «طموح أعمى» المعلومة التالية: "فيلم به دبلجة لحركة الشفاه صُور بكاميرا هاتف محمول من نوع سامسونغ غالكسي إس تو "A lip-synched film shot on a Samsung Galaxy SII cell phone„.

وهذا الفيديو بدون صوت. بسرعة عالية نتابع أشخاصا مختلفين يتحركون بالاستعانة بمختلف وسائل النقل العامة عبر ضجيج شوارع القاهرة المكتظة بالناس والسيارات. وأحيانا نتابع لفترة طويلة شخصا بمفرده أو مجموعات من البشر. تبدو مشاهد الدبلجة للحوارات تلقائية، لكنها كانت معدة مسبقا. والشيء المشترك بينها هو الوضع العاطفي المشحون.

وتنشأ عبر الدبلجة اللاحقة مسافة بين الصوت والجسد. ويقول حسن خان ما يلي عن عمله: "أنا أقوم بتصوير بورتريهات لذوات تترابط بقصد هش (تقوم وتنهار)، وتحتضنها المخيلة الجمعية التي أنتجتها جميعا".

وفي القاعة نفسها يعرض خان تمثاله: العقدة (٢٠١٢)، وهو عبارة عن عقدة من الزجاج على شكل رقم ٨ وحجمه ٧٠×٣×٦,٥. من النظرة الأولى لا يدرك المرء العلاقة بين الفيديو والعقدة الزجاجية، لكن عبارة «القصد الهش» تعطينا إشارة لفهم ذلك. لأن الاختلاف الواضح لمادتي العرض ملفت جدا للنظر. لدينا العالم المادي الملموس على شريط الفيديو ومن ناحية أخرى شكلانية العقدة الزجاجية. ويذكر التقاط الفيديو بالهاتف المحمول باستخدام كاميرات الهواتف المحمولة في الربيع العربي. فالقوة الجمعية للمتظاهرين، تشكلت عبر تضامن عابر وهش (عقدة) وبالتحديد عبر التواصل على المستوى الفردي. ولا يكتفي الفيلم بالتأكيد على العديد من المنظورات الذاتية، بل ويحاول تجريد ذلك عبر مجاز العقدة الزجاجية.

لوته فاسهاور: طالبة دكتوراه في معهد فريدريش شليغل للخريجين بجامعة برلين الحرة، وتدرس أطروحتها أعمال المؤلف السينمائي غسان سلهب في سياق ممارسة الفن المعاصر في لبنان.

ترجمة: أحمد فاروق

الفن في بلد الحرب

لماذا لم يحقق معرض دوكومنتا في كابول أهدافه؟

يُعد معرض دوكومنتا في مدينة كاسل الألمانية المعرض الأكبر للفن المعاصر في العالم. وتُعقد دورات المعرض مرة كل خمس سنوات، وتُوجه الدعوة في كل دورة لمنسق أو مشرف غير ألماني لكي يقوم بتنظيم المعرض بمساعدة فريق دولي من الوكلاء والمساعدين. وفي دورته الثالثة عشرة هذا العام، شكلت أفغانستان للمرة الأولى محورا من محاور برنامج المعرض.

مارتين غيرنر Martin Gerner


أحد مباني العرض لفرع دوكومنتا ١٣ بكابول، أفغانستان
Photo: Martin Gerner

لقد عُرضت أعمال فنانين أفغان في مدينة كاسل وكذلك في معرض تكميلي في كابول. وسبق هذا المعرض سلسلة من الحلقات الدراسية في كابول وباميان نظمها فريق المعرض. وباعتباري متابعا للمشهد الثقافي في كابول على مدى السنوات العشر الماضية، فقد أثار فضولي الطرح الذي قدمه صانعو الدوكومنتا وحفزني على طرح عدة تساؤلات.

"إذا كانت الحرب تخلق حقائق على الأرض، فبإمكان الفن أن يخلق حقائق أيضا، لكنها حقائق من نوع مختلف للغاية"، هكذا كتبت كارولين كريستوف - باكارغييف، منسقة الدورة ١٣ من معرض دوكومنتا، في مقال لها يوضح سبب اختيارها كابول (وأيضا القاهرة) كمكانين مكملين للمعرض في كاسل، وذلك باعتبارهما مكانان يمران بحروب وصراعات. وتعترف كريستوف - باكارغييف الأمريكية من أصول إيطالية وبلغارية، بأن هذين الاختيارين قد يُنظر إليهما على أنهما "اختياران ساذجان ومبالغ فيهما"، لكنها في الوقت نفسه تحب أن تنظر إليهما كتشجيع لكل من شارك في المعرض من المدينتين. وتقول إنها مقتنعة بأن "للفن دورا رئيسيا في عملية إعادة الإعمار في بعدها الإجتماعي"، من خلال

"الخيال كقوة حاسمة في هذه العملية" وبطرق "لا تزيد عزلة الناس، وإنما توفر لهم فرصة للإندماج".

وبهذه الروح زار وفد من الفريق الأساسي لدوكومنتا كابول في أواخر صيف عام ٢٠١٠. تلا ذلك عقد سلسلة من المحاضرات وأكثر من سبع ندوات، معظمها في كابول باستثناء واحدة في باميان. وتُوجت بسلسلة من الأعمال الفنية التي أنتجها فنانون أفغان معروفون على الصعيد الدولي، سواء من المقيمين في داخل البلد أو في بلدان الشتات. إضافة إلى أعمال طُلبت خصيصا من قبل فريق دوكومنتا لكي يضمها المعرض. وبالفعل عُرضت مجموعة من هذه الأعمال في كاسل خلال فترة المائة يوم التقليدية، وهي الفترة التي يستغرقها المعرض. بينما عُرضت المجموعة الأخرى في كابول فقط. وكان من المفترض أن كلتا المجموعتين من الأعمال تكملان بعضهما البعض كأنهما طرفا معادلة فنية واحدة، أو جسر بين مدينة كاسل التي شهدت ويلات الحرب العالمية الثانية، وتم تدميرها تماما بسبب دورها في صناعة الأسلحة الألمانية، ومدينة كابول التي لا تتوقف فيها الحرب. لكن لم يكن هناك في الواقع أي فرصة للزوار، سواء في كاسل أو في كابول، أن يكوّنوا لأنفسهم صورة ملموسة للمعرض «التوأم» في المدينة الأخرى، في ظل غياب أي صور أو مواد فيلمية حول ما يعرض في كلتا المدينتين.

رؤية طرفي المعادلة الفنية لدوكومنتا في كاسل وكابول كانت في النهاية شرفا حظي به عدد قليل من الناس، ربما العشرات فقط. وإلى جانب القيود الجغرافية التي تعترض أي خطاب فني في منطقة حرب، واجه منظمو المعرض أيضا تحديات السياق الاجتماعي والسياسي والنفسي لأفغانستان. وفي حين أكد الفريق الأساسي والفنانون المرتبطون بالبرنامج في كابول على أن الفعاليات من تعليم وعرض في ليالي كابول تدور حول تبادل ثقافي بعيد عن أية صورة نمطية مسبقة، وليس لها علاقة بأي «نهج استعماري» محتمل، فإن بعض ردود الفعل والتصريحات في الآونة الأخيرة تشير على الرغم من ذلك إلى أن بعض المشاركين لم يكتشف مجمل الآثار المترتبة على المشروع إلا عندما بدأت العملية الفنية بالفعل.

تبادل فني تحرسه الإجراءات الأمنية

جوشكا ماكوجا Goshka Macuga فنانة بولندية أنتجت سجادتين كبيرتين لمعرض دوكومنتا ١٣، تم تقديمهما بشكل منفصل في متحف فريديرسيانوم، مكان العرض الرئيسي لدوكومنتا في مدينة كاسل، وفي قصر الملكة في العاصمة الأفغانية. تقول ماكوجا إنها عاينت كابول كشخص من الخارج، وكانت تجربتها "محددة بالإجراءات الأمنية التي لا تنتهي، وهي الإجراءات المتبعة أيضا لحماية مجموعات النخب وفعاليات المنظمات غير الحكومية والمتعاقدين الدوليين. لقد كنتُ مرافقة لأنشطة برنامج دوكومنتا، ومعظم من التقيتهم كانوا أشخاصا يشاركون معي في المعرض. وقد دفعني الحضور المستمر والمهدد لقوات الجيش، إضافة إلى الفصل بين النخب الدولية والمواطنين العاديين، إلى التساؤل عن الجمهور الذي أقدم عملي له".

الفيلسوف الألماني كريستوف مينكه كان أكثر حظا من الفنانة البولندية، فقد نتجت معرفته بالمدينة من خلال احتكاك أوسع بالأفغان أثناء إقامته في كابول. الفيلسوف الذي عقد إحدى الندوات في كابول، يتذكر ما أسماه بـ «طابع احتجاجي رائع» بين المشاركين الأفغان ومعظمهم من الشباب. ويقول: "في البداية تعاملوا معنا كأننا معلمين قادمين من الخارج ومن المفترض أن نجيب على جميع أسئلتهم، بما فيها أسئلة أساسية مثل: ما هو الفن الجيد أو السيء؟ أو هل ينبغي للمرء أن يصنع فنا في المقام الأول؟. ومع ذلك، تغير الوضع بمرور الوقت، وبدأ المشاركون التعبير عن همومهم الخاصة وأخذ مواقف بعينها".

الفنان الأفغاني أمان مجددي الذي يعمل في كابول منذ عام ٢٠٠٢ وأثّر في مشهد العاصمة الأفغانية الفني بطرق مختلفة، هو واحد من منسقين اثنين لدوكومنتا كابول. مجددي يدرك جيدا إمكانية إطلاق عملية تعلم ثقافي متبادل في مثل هذه اللقاءات، لكنه يرى أيضا خطرا واضحا في مثل هذا المعرض يتمثل في أن تُستغل الفعاليات لخدمة مصالح الجهات المانحة.

منطق الجهات المانحة

يقول مجددي: "في السنوات الثلاث الأخيرة ظهر إقبال دولي كبير على دعم وتمويل الأنشطة الفنية والثقافية في أفغانستان، وذلك كجزء من الدعاية والحملات الإعلامية التي يقوم بها الغرب ليخلق شعورا بأن حاضر أفغانستان أفضل كثيرا من ماضيها، كتمهيد لسحب قواته من هناك". هذا المنطق الإشكالي أدى إلى عدد من المناقشات وراء الكواليس في دوكومنتا، لكنها ويا للغرابة لم تثر انتباه أي من الصحفيين الألفين الذين حضروا المؤتمر الصحافي بمناسبة افتتاح المعرض في كاسل.

وعلى الرغم من أن مجددي، الذي نشأ في جاكسونفيل/فلوريدا، لا يريد أن يُدرج مشروع دوكومنتا في كابول في فئة برامج المعونة المقدمة من المانحين، فإنه يوافق على أن الاعتماد المستمر على الأموال الأجنبية يعوق طموحات الفنانين الأفغان. ويقول: "في كثير من الأحيان ينتظر الفنانون الحصول على المال أولا قبل أن يبدأوا أي شيء".

المشهد الفني في كابول

بعض الفنانين اندمجوا بالفعل في جماعات ظهرت على مدى السنوات الماضية في كابول. ومن بين هذه الجماعات جماعة «رُشد»، وتضم مجموعة من الفنانين الشباب من الذكور والإناث. تواجه الجماعة حاليا مناقشة مثيرة تدور حول ما اذا كان ينبغي عليها أن تتقدم بالتسجيل كمؤسسة غير حكومية

لدى وزارة الثقافة والإعلام أم لا. فالبعض يرى أن خلق إطار قانوني للجماعة سيسهل حصولها على تمويلات لأنشطتها. في حين يرفض البعض الآخر هذه الخطوة تماما.

جماعة أخرى تدعى: Jump Cut Group، وتضم مجموعة من السينمائيين والمصورين، تعمل باستراتيجية ذات اتجاهين، فهي تعتمد جزئيا على القيام بمشاريع فنية قليلة التكلفة لكنها ممولة من الخارج، ثم تقوم باستثمار هذه الأموال في الإنتاج الفني المستقل. جلال الحسيني أحد أعضاء الجماعة يقول: "هذا تدريب لأنفسنا، فأولئك المخرجون الذين يعتمدون على الأفلام الممولة فقط يصبحون ضحاياها، ويواجهون صعوبات في تغيير طريقة عملهم في وقت لاحق".

أحدث الجماعات الفنية التي ظهرت حديثا في كابول هي جماعة «الفن الرديء»، ومعظم أفرادها خرجوا من جماعات أخرى وما زالوا يبحثون عن حريتهم وهويتهم الخاصة، وتُحركهم رغبتهم في التخلص مما يسمونه «عقلية التنظيم» التي تشوب التنظيمات الأخرى، إضافة إلى العرقية التي تنتشر حتى بين الفنانين الشباب أنفسهم.

الفنانة زينب الحيدري، وهي فنانة شابة من مجموعة رشد، تروي ما يمكن للمرء أن يسمعه مرارا وتكرارا عن البيئة الفنية في كابول وتضيف: "في كلية الفنون التي أدرس فيها لا أستطيع أن أرسم بالأسلوب التجريدي، كما فعلت في لوحاتي التي عرضتها في معرض كاسل". تلقت الحيدري معظم تعليمها في مدرسة خاصة للفنون في كابول، وعلى يد معلمين أفغان هاجر معظمهم اليوم إلى إيران. وتقول: "يعتبر أساتذتي في الجامعة أعمالي التجريدية مجنونة وغبية. وذلك لا يرجع إلى أنهم لم يروا مثل هذا النوع من الفن من قبل، بقدر ما يرجع إلى الهياكل الأكاديمية العتيقة، التي لا تسمح بظهور فكر جديد". وترى الحيدري أن الحلقات الدراسية والندوات في دوكومنتا كابول كانت مشجعة جدا، لأنها علمتها أن "تؤمن بفكرها الخاص وتحترمه". وعُرضت أعمال الحيدري وستة فنانين أفغان آخرين أمام المسرح الرئيسي في كاسل بجوار متحف فريدريسيانوم الضخم، في مكان كان حتى وقت قريب غرف مطعم صيني تم تجديدها خصيصا لهذه المناسبة. في هذه الغرف الصغيرة المصممة بشكل فردي، كان لعدد محدود من الفنانين الأفغان فرصة قصيرة للقاء وسائل الإعلام الألمانية والعالمية والمسؤولين عن دور العرض، إذ اضطروا إلى السفر إلى كابول في يوم افتتاح المعرض لإنهاء أعمالهم الفنية في أفغانستان. ونتيجة لذلك، فوّت صناع دوكومنتا فرصة إشراكهم في نقاشات وحوارات حول المعرض مع الجمهور في مدينة كاسل.

فقاعة حديقة بابور

لغة الأرقام تبين أن دوكومنتا حقق نجاحا ملحوظا في كابول، فقد زار المعرض خلال أربعة أسابيع نحو ١٥ ألف مشاهد، ووصل عدد زوار المعرض في قصر الأمير الواقع في حديقة بابور إلى ذروة بلغت ألفي زائر كل يوم جمعة. وللوهلة الأولى يمكن اعتبار أن معرض دوكومنتا كابول قد نجح في اجتذاب مزيج متعدد الطبقات من أسر وعمال ومثقفين، إضافة إلى عاملين في منظمات غير حكومية ودبلوماسيين. الجميع تجولوا في ردهات المبنى الفخم الذي تم تجديده، والذي يضم منذ بضعة أشهر مطعما تابعا لفندق سيرينا ذي الخمس نجوم. بعض الزوار يترك لنفسه وقتا كافيا للوقوف أمام الأعمال الفنية لتأملها والتفكير فيها، ثم التعليق بعد ذلك في دفتر الزوار الموضوع عند مدخل القاعة. وعادة ما تحمل التعليقات عبارات التأييد أو الحماس بدلا من بيانات الرفض التي كان يمكن توقعها للتعليق على الأعمال الطليعية المعروضة. وأحيانا تتطرق التعليقات إلى «الغرف الجميلة » في القصر التي تضم المعرض، وفي بعض الأحيان يبدو أن جمال الغرف يطغى على الأعمال الفنية نفسها.

والبعض الآخر من الزوار لم يأت بغرض مشاهدة الفن وإنما التنزه مع عائلاتهم في حدائق بابور الخضراء. وأحيانا تجتذبهم طوابير الناس عند مدخل القصر في الجزء العلوي فيصيبهم الفضول لمعرفة ما يجري. يمكن للمرء أن يرى في وقت لاحق بعض هؤلاء الزوار يهيمون في ممرات القصر ويقولون وهم يغادرون "لا شيء هنا". لكن ينبغي للمرء أن يكون منصفا ويقول إن مثل هذا الرفض من قبل بعض الجمهور هو شيء ليس خارجا عن المألوف في سياق الفن الحديث، وحتى يمكن مواجهته في عواصم الفن الغربي الكبيرة. في الواقع أصبحت حدائق بابور بفعل المعرض مكانا تشتبك فيه المفاهيم الثقافية المختلفة.

لم تترجم النوايا الحسنة التي أعرب عنها فريق دوكومنتا دوما إلى أفعال. فعلى الرغم من أن الفريق يصر على أنه أظهر حساسية ثقافية عند تصميم البرنامج والحلقات الدراسية السابقة عليه في كابول على مدى العامين السابقين للمعرض، لم يُمنح المنسق الأفغاني فرصة للحديث خلال افتتاح المعرض في كابول.

الفن و«بناء الدولة»

جاءت ردود أفعال الصحف الألمانية إيجابية بعد أيام من افتتاح دوكومنتا في كاسل، وثمنت شجاعة القائمين على المعرض في تنظيم فعاليات في كابول، فعلى سبيل المثال رأت إحدى الصحف البرلينية أن المعرض "نجح نجاحا غير متوقع في إتاحة الفرصة لتبادل للأفكار"، مضيفة أنه "حالة نادرة من التفاعل تستحق أن تدخل كتب التاريخ، وأنه نجح فعلا في إيقاظ قوى المجتمع المدني الأفغاني، التي يناط بها بناء مستقبل البلاد في الفترة القادمة". صحيفة NZZ السويسرية رأت أن المعرض "علاج عن طريق الفن" للمجتمع الأفغاني. وأشارت في الوقت نفسه إلى السياسات الحكومية الغربية التي تحاول الاستفادة من الفعاليات الفنية الحديثة في بلدان تمر بصراعات قائلة: "في أفغانستان أيضا يُعد تمويل المشهد الفني جزءا من بناء

الدولة الديمقراطية وإقامة المجتمع المدني". لكني أشك في ذلك بناء على تجربتي مع المشهد الفني خلال العقد الماضي، فإلى جانب عدد من البيانات العمومية حول ارتباط الفنون بالصراعات وإعادة تشكيل هياكل الدولة في بيئات الصراع، من الصعب أن يجد المرء آثارا لاستراتيجية دولية واضحة لمساعدة ورعاية الثقافة الأفغانية والساحة الفنية فيها في طريق بناء هويتها الخاصة.

لغة الأرقام تعكس أيضا هذه الاستراتيجية الغربية فثلاثة فنانين فقط من بين السبعة والعشرين الذي قدموا أعمالهم في كاسل وحديقة بابور نشأوا في كابول أو يقيمون فيها اليوم بشكل دائم. الباقون هم فنانون دوليون أو أفغان ترعرعوا في الخارج، أو ذوي هويات مركبة ومختلطة ممن يعرفون جيدا كيف تعمل آليات المشهد الفني الغربي. وليس من المستغرب إذن أن التفاعل في كاسل وكابول بين الفنانين الغربيين ومجموعة الفنانين الأفغان من الشتات كان أكثر كفاءة مما هو عليه مع مجموعة الفنانين الأفغان من المقيمين في البلاد.

أحد هؤلاء الفنانين الثلاثة قال لي: "بالنسبة لنا نحن فناني كابول، فإن الأعمال المعروضة في كاسل وكابول، إضافة إلى الخطاب الفني للدوكومنتا، كانت كلها أشياء جديدة تماما وفي كثير من الأحيان بعيدة عن واقعنا".

روبرت كلوفير Robert Kluijver كتب إحدى المقالات النقدية المتعمقة القليلة عن دوكومنتا كابول بفضل اطلاعه الطويل على المشهد الفني الأفغاني. يشير كلوفير في مقالته إلى أن أحد أسباب قصور معرض دوكومنتا عن تحقيق أهدافه يرجع إلى "الاعتماد بشكل كبير على فنانين أفغان أمريكيين. هذا بالطبع لا ينتقص من جودة أعمالهم كفنانين، ولكنه يطرح سؤالا حول مدى اطلاعهم على التطورات المعاصرة في أفغانستان. فعلاقتهم بهذا البلد واقعة تحت تأثير أحلامهم بوطن يتفق مع توقعاتهم، والتي صاغها بدورها حنين آبائهم في المنفى. من خلال تجربتي أستطيع أن أقول أن فنهم يعكس هذا الحنين، ولا يكاد يخاطب الأفغان الذين لم يكبروا في الخارج".

أية هوية ثقافية أفغانية؟

لقد أثرى معرض دوكومنتا كابول بالتأكيد المشهد الفني المحلي، وساهم في طرح مُدخلات جديدة إلى جيل الشباب. كما عرّف الجهات المانحة ومقتني اللوحات بالفن الأفغاني، إذ باتوا يعرفون الآن بمن يتصلون عندما يبحثون عن فن أصيل من منطقة الحرب. ولكن هنا تكمن المشكلة: فلا يكاد يمكن القول إن المعرض في حديقة بابور قد أدخل معايير جديدة للجودة للفن الأفغاني والهوية الثقافية الأفغانية.

على العكس من ذلك، فمع نهاية المعرض الذي استمر لمدة شهر يبدو الواقع أقل إبهارا. فالمشهد الفني في كابول مشتت ويقتصر على عدد قليل من الأفراد في كل حقل، وذلك على خلاف العناوين البراقة التي تفترض أنه مشهد حيوي. وفي الواقع تبدو الأنشطة التي يقوم بها الجيل المتحمس من الشباب أحيانا كأنها دشنت من قبل الأجانب، سواء بفضل أموالهم أو وجودهم أو اتصالاتهم، بدلا من أن تكون نابعة عن تفاعل إبداعي مستقل. عناوين الصحف الدولية حول «أول فريق روك أفغاني»، وأول «فنان جرافيتي أفغاني» أو «أول امرأة تغني الراب» تظهر كيف تنقل وسائل الإعلام الغربية عن بعضها البعض، دون أن تكون قادرة على الحكم بنفسها من خلال قضاء بعض الوقت في كابول ومتابعة المشهد الفني هناك.

الأشكال التقليدية للفن الأفغاني كالشعر والأدب، مازالت موجودة، ولكنها لم توضع في عين الاعتبار في هذا المعرض. من الواضح أن ذلك قد يعود إلى قيود الزمان والمكان، وإلى عدم وجود رغبة، على ما يبدو، في الانفتاح على عادات قطاعات أوسع من الشعب الأفغاني. وقد تكمن أسباب أخرى في الطرح الذي يبدو أنه يركز فقط على سياق الحداثة التي تقف العاصمة الأفغانية رمزا لها. أو كما كتب فنان جرافيتي على أحد جدران شارع ضيق في تياماني باللون الأزرق «كابول فقاعة».

ما زال المشهد الفني في كابول مضطرا إلى الدخول في صراع مع الرقابة الانفعالية والرقابة الذاتية. في يوم الافتتاح تمت مصادرة عملين فنيين لاثنين من الفنانين الشباب الأفغان من قبل سلطات الدولة الممثلة في وزارة الإعلام والثقافة، وزعم أحد الفنانين أنه صُفع واُحتجز لمدة ساعة. السلطات الأفغانية اتهمت العملين بعدم احترام القرآن وبسوء استخدام نصوصه، في حين زعم الفنانان إنهما يُلمحان ببساطة إلى حقيقة اجتماعية معروفة على نطاق واسع في البلاد، وهي أن الكثير من الأفغان يقرأون القرآن بشكل يومي دون فهم دقيق لمعنى ما قرأوه.

جوانب الرقابة الذاتية في مثل هذه الحوادث واضحة للعيان. فلا يتم تعريف مصطلح «إهانة العقيدة» بالوضوح الذي يُرمى به الفنانون أو الصحفيون عندما يتهمون بارتكاب مخالفات ويضطرون للعثور على دفاع فقهي.

أسئلة أخيرة

السؤال ما إذا كان لمعرض دوكومنتا تأثير على الفنانين الدوليين بعد مشاركتهم في الفعاليات التي استمرت شهرا في كابول إضافة إلى سنتين من التحضير وعقد حلقات دراسية في أفغانستان، هو سؤال تسهل إجابته. فالتجربة العملية المتمثلة في المشاركة أدت فيما يبدو إلى طروحات متواضعة. الفنانة جوشكا ماكوجا تضع تجربتها على شكل سؤال: "هل نحن، ناهيك عن دوكومنتا، لدينا القدرة على تقبل أن الثقافات الأخرى لديها تطلعات مختلفة وتعريفات أخرى عن كيفية تحقق البشر وتطورهم، وإنها تطلعات صالحة وعلى قدم المساواة مع تطلعاتنا؟" وتخلص إلى أن "اكتشاف وتقدير الثقافات الأخرى لا يمكن أن يتحقق من خلال فرض التراث أو التقاليد الغربية".

أما السؤال ما إذا كان المعرض مهما بأي شكل من الأشكال لأفغانستان، وما إذا كان المواطنون الأفغان البسطاء قد استفادوا منه، فهو سؤال يستحق إجابة نقدية.

مارتين غيرنر: هو مخرج وصحفي ألماني يركز في أعماله على أفغانستان.

ترجمة: هيثم الورداني







THE BRAIN
CITIZEN
NEW DICTATOR






بيتر رايشل
سيمونه فالك
ستانيسواف شتراسبورغر
غوتس نوردبروخ
هربرت تسيم/ ألبرشت ميتسغر
كورت شارف
أنتيا كروغ
سونيا حجازي
دليلة دالياس بوزار/ مارتينا صبرا
فيليب شباليك/ روبرت شاترجى
جودي بارسالو
أحمد حسو
أندرياس فليتش
لوته فاسهاور
مارتين غيرنر

«فكر وفن» النسخة الإلكترونية

WWW.GOETHE.DE/FIKRUN